

نظرة عابرة

في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة

بقلم

الاستاذ الإمام محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية فى الدولة العثمانية سابقا

١٢٩٦ - ١٣٧١

نظرة عابرة

فى مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة

بقلم

الاستاذ الإمام محمد زاهد الكوثرى

وكيل المشيخة الاسلامية فى الدولة العثمانية سابقا

١٢٩٦ – ١٣٧١



الطبعة الأولى بالقاهرة
سنة ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٣ م

الطبعة الثانية بالقاهرة
سنة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـدمة الناشر :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من تَبِعَ سُنَّتَهُ واهتَدَى بهَدْيِه إلى يوم الدين.

وبعد فهذا كتابُ «نظرةٌ عابرة فى مَزَاعم من يُنْكِرُ نزولَ عيسى قَبْلَ الآخِرة » ، للإمام الهُمَام الشيخ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله تعالى ، وقد رَدَّ به على مزاعم الشيخ محمود شلتوت ، فى فتواه بشأن وفاةِ سيدنا عيسى ورفعِهِ ونزولِهِ ، التى نُشِرَتْ فى حين صدورها فى مجلة «الرسالة» ، ثم أَدرَجَها فى كتابه المسمَّى : « الفتاوى » .

ننشرُ هذا الرد بمناسبةِ عودةِ النِّحْلَةِ القاديانية الضالَّةِ ، إلى النشاطِ والبروزِ فى كثيرٍ من بلدانِ أُوربا وأَمريكا وغيرِهما ، لتضليل الناسِ الغُفْل القليلى المعرفة .

وكان قد تقدَّمَ بالاستفتاءِ عن مضمونِ هذه الفتوى بعضُ الضُّبَّاطِ القاديانيين ، فى جيش الاحتلال الإنكليزى لمصر قبلَ استقلالها ، المسمَّى : عبد الكريم خان ، تقدَّمَ بالاستفتاءِ إلى شيخ الأَزهر آنذاك ، الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وتضمَّن الاستفتاءُ : (هل عيسى حىٌّ

أَم ميت فى نظر القرآن الكريم والسنة المطهرة ؟ وما حكمُ المسلم الذى يُنكِرُ أَنه حىٌّ ؟ وما حكمُ من لا يؤمنُ به إذا فُرِضَ أَنه عاد إلى الدنيا مرةً أُخرى) ، كما سيأتى فى أَول الفتوى من الشيخ شلتوت .

فأَحال الشيخُ المراغى هذا الاستفتاءَ إلى الشيخ محمود شلتوت ، المعروفِ بشذوذ آرائه فى كثير من المسائل العلمية الراسخة ، فخرَجَتْ الفتوى بالصورة التى أَثارت العلماء ، واستنكرها الناسُ أَشدَّ الاستنكار ورَدَّ عليها أَكْثَرُ من عالم ، وكان فى طليعة العلماءِ الكبار الرادين عليها الشيخُ محمد زاهد الكوثرى ، فرَدَّ عليها بهذا الكتاب الفَذِّ المتين .

ونظراً إلى أَننا ننشرُ رَدَّ العلامة الكوثرى هذا ، رأَينا من المناسب المفيد أَن ننشر معه كلامَ الشيخ شلتوت المردودَ عليه ، منقولاً عن كتابه «الفتاوى» ، ليقف القارئُ على النص المردودِ عليه من كلام الشيخ شلتوت ، فيزداد فهماً وإدراكاً لكلام الشيخ الكوثرى الذى رَدَّ به ، مع العلم أَنَّ رَدَّ الشيخ الكوثرى ، كان على كلام الشيخ شلتوت الذى نَشَرَهُ فى مجلة «الرسالة» ، وقد لخَّصَه وشَذَّبهُ الشيخ شلتوت فى كتابه «الفتاوى» ، وبقى فى هيكله العام يَحمِلُ الشذوذَ : المردود عليه فى مجلة «الرسالة» ، رغم التشذيب والتهذيب !

ورأَينا من المفيد جداً أَن نُصَدِّرَ هذه الطبعةَ من كتاب الكوثرى ،

بترجمتِهِ التى كان قد كتبها الشيخ الإمام محمد أَبوزهرة ، بعد وفاة الشيخ الكوثرى رحمهما الله تعالى ، بنحو سنة ، لتُعرِّفَ القراءَ بسُمُوِّ مرتبة الشيخ الكوثرى فى العلم والتحقيق والإمامة ، فى نظر كبار العلماءِ أَمثالِ الشيخ أَبى زهرة ، فإليك أَولاً ترجمة الشيخ الإمام الكوثرى، ثم يتلوها نَصُّ كلامُ الشيخ شلتوت ، ثم تلخيصُ ما تَضمَّنَتْهُ فتواه فى أَسطرٍ قليلة ، ثم كتابُ الشيخ الكوثرى ، ومن الله تعالى نستمدُّ العونَ والتوفيق ، والحمد لله رب العالمين .

القاهرة ١٠/١١/١٤٠٧ — الناشر

٦/٧/١٩٨٧



الإمــام الكوثرى

بقلم الأستاذ الكبير الشيخ محمد أبو زهرة
وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة
(رحمهما الله تعالى)

١ - منذ أكثر من عام فَقَدَ الإسلامُ إماماً من أئمة المسلمين الذين عَلَوْا بأنفسهم عن سَفْسَافِ هذه الحياة ، واتجهوا إلى العلم اتجاهَ المؤمن لعبادة ربه ، ذلك بأنه عَلِمَ أن العلم عبادةٌ من العبادات يَطلُبُ العالمُ به رضا الله لا رضا أَحَدٍ سواه ، لا يَبْغِى به عُلُوّاً فى الأرض ولا فساداً ، ولا استطالةً بفضلِ جاه ، ولا يُريدُه عَرَضاً من أعراض الدنيا ، إنما يَبغِى به نُصرةَ الحق لإرضاءِ الحق جل جلاله . ذلكم هو الإمامُ الكوثرى ، طيَّب الله ثراه ، ورَضِىَ عنه وأرضاه .

لا أعرفُ أنَّ عالماً مات فخَلَا مكانُه فى هذه السنين ، كما خلا مكانُ الإمام الكوثرى ، لأنه بَقِيَّةُ السلفِ الصالح الذين لم يجعلوا العلمَ مُرتَزَقاً ولا سُلَّماً لغاية ، بل كان هو منتَهَى الغاياتِ عندهم ، وأسمَى مَطارح أنظارِهم ، فليس وراءَ علم الدين غايةٌ يتغيَّاها مؤمن ، ولا مُرْتَقىً يَصِلُ إليه عالم .

لقد كان رَضِىَ الله عنه عالماً يَتحقَّقُ فيه القولُ المأثورُ « العلماءُ وَرَثَةُ الأنبياءِ » ، وما كان يَرى تلك الوِراثةَ شَرَفاً فقط ، ليفتَخِرَ به

ويَستطِيلَ على الناس ، إنما كان يَرى تلك الوراثة جهاداً فى إعلان الإسلام ، وبيانِ حقائقهِ ، وإزالةِ الأوهام التى تَلحَقُ جوهرَهُ ، فيُبْدِيه للناس صافياً مُشْرِقا منيراً ، فيَعْشُو الناسُ إلى نُورِه ، ويهتدون بهديه ، وأنَّ تلك الوِراثَةَ تتقاضَى العالمَ أن يُجاهِدَ كما جاهد النبيُّون ، ويَصبِرَ على البأساءِ والضراءِ كما صَبَرُوا ، وأن يَلْقَى العَنَتَ ممن يدعوهم إلى الحق والهداية كما لَقُوا ، فليسَتْ تلك الوراثةُ شرَفا إلا لمن أخَذَ فى أَسبابها ، وقام بحقها ، وعَرَف الواجب فيها ، وكذلك كان الإمامُ الكوثرى رَضِيَ الله عنه .

٢ — إنَّ ذلك الإمامَ الجليل لم يكن من المنتحلين لمذهبٍ جديدٍ ، ولا من الدعاةِ إلى أمرٍ بَدِيءٍ لم يُسْبَق به ، ولم يكن من الذين يَسِمُهم الناسُ اليومُ بسِمَةِ التجديد ، بل كان يَنفِرُ منهم ، فإنه كان مُتَّبِعاً ، ولم يكن مُبْتَدِعاً ، ولكنى مع ذلك أقول : إنه كان من المجدِّدين بالمعنى الحقيقى لكلمةِ التجديد ، لأنَ التجديد ليس هو ما تعارَفَهُ الناسُ اليوم من خَلْعٍ للرِّبْقَةِ وردٍّ لعهدِ النبوَّةِ الأُولى ، إنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدين رَوْنَقُه ويُزالَ عنه ما عَلِقَ به من أوهام ، ويُبيَّنَ للناسِ صافياً كجوهرِه ، نقِيًا كأَصلِهِ ، وإنه لمن التجديد أن تَحيا السُّنَّةُ وتَموتَ البدعةُ ويقومَ بين الناس عَمُودُ الدينْ .

ذلك هو التجديدُ حقاً وصدقاً ، ولقد قام الإمامُ الكوثرى بإحياء

السنة النبوية ، فكَشَفَ عن المخبوءِ بين ثنايا التاريخ من كُتُبِها ، وبيَّنَ مناهجَ رُواتِها ، وأعلَنَ للناس فى رَسَائِلَ دوَّنها وكُتُبٍ أَلَّفَها سُنَّةَ النبى صلى الله عليه وسلم ، من أقوالٍ وأفعالٍ وتقريرات . ثم عكَفَ على جهودِ العلماءِ السابقين الذين قاموا بالسنة ورَعوْها حَقَّ رعايتها ، فنَشَرَ كتبَهم التى دُوِّنَتْ فيها أعمالُهم لإحياءِ السنة والدِّيْنُ قد أُشْرِبَتْ النفوسُ حُبَّهُ ، والقلوبُ لم ترْنَّقْ بفسادٍ والعلماءُ لم تَشغلهم الدنيا عن الآخِرة ، ولم يكونوا فى رِكابِ الملوك .

٣ — لقد كان الإمامُ الكوثرى عالماً حقاً ، عَرَفَ عِلمَهُ العلماءُ ، وقليلٌ منهم من أدرك جهادَه ، ولقد عَرَفتهُ سِنينَ قبلَ أن ألقاه ، عَرَفتهُ فى كتاباتِهِ التى يُشرِقُ فيها نورُ الحق ، وعَرَفتهُ فى تعليقاتِهِ على المخطوطاتِ التى قام على نشرها ، وما كان والله عَجَبِى من المخطوط بقَدْرِ إعجابى بتعليقٍ من علَّقَ عليه ، لقد كان المخطوط أحياناً رسالةً صغير .

ولكنْ تعليقاتُ الإمام عليه تجعلُ منه كتاباً مقروءًا ، وإنَّ الاستيعابَ والاطِّلاعَ واتساعَ الأُفق ، تَظهرُ فى التعليق باديةَ العِيَان ، وكلُّ ذلك مع طَلَاوةِ عبارة ، ولطفِ إشارة ، وقُوَّةِ نقد ، وإصابةٍ للهدف ، واستيلاءٍ على التفكير والتعبير ، ولا يمكنُ أن يجولَ بخاطر القارىء أنه كاتبٌ أعجمى وليس بعربى مُبين .

سيد محمد يوسف البنوري

ولقد كان لفَرْطِ تواضُعِهِ لا يَكتُبُ مع عنوان الكتابِ عمَلَهُ الرسميَّ الذى كان يتولاه فى حكم آل عثمان ، لأَنه ما كان يَرى رَضِيَ الله عنه أَنَّ شَرَفَ العالِمِ يَنالُهُ مِن عَمَلِهِ الرسمى وإنما ينالُهُ من عملِهِ العِلْمى . فكان بعضُ القارئين – لسلامةِ المبنى مع دقة المعنى ولإشراقِ الديباجةِ وجزالةِ الأُسلوب – لا يَجُولُ بخاطره أَنَّ الكاتبَ تُركىٌّ بل يعتقد أَنه عربى ، وُلِدَ عربياً ، وعاش عربياً ، ولم تُظِلَّهُ إلا بيئةٌ عربية .

ولكن لا عجَبَ فإنه كان تركياً فى سُلالتِهِ وفى نشأَتِه ، وفى حياتِهِ الإنسانيةِ فى المدة التى عاشها فى الآستانة ، أَما حياتُه العلمية فقد كانت عربيةً خالصة ، فما كان يقرأُ إلا عربياً ، وما ملأَ رأْسَهُ المُشْرِقَ إلا النورُ العربىُّ المحمدىُّ ، ولذلك كان لا يكتُبُ إلا كتابةً نقيةً خاليةً من كل الأَساليب الدخيلة فى المنهاج العربى ، بل كان يَختارُ الفصيحَ من الاستعمال الذى لم يَجرِ خِلافٌ حولَ فصاحتِه ، مما يَدلُّ على عِظَم اطِّلاعِهِ على كتب اللغة متناً ونحواً وبلاغةً ، ثم هو فوقَ ذلك يَقْرِضُ الشعرَ العربى فيكونُ منه الحَسَنُ .

٤ – لقد اختَصَّ رَضِيَ الله عنه بمزايا رَفَعَتْهُ وجعلَتْهُ قُدوةً للعالِمِ المسلم ، لقد علا بالعلم عن سُوْق الاتجار ، وأَعلَمَ الخافِقين أَنَّ العالِمَ المسلم وطنُهُ أَرضُ الإسلام ، وأَنه لا يَرضَى بالدَّنِيَّة فى دِينِه ، ولا يأخذُ

من يُذل الإسلامَ بهَوَادَة ، ولا يجعلُ لغير الله والحقِّ عنده إرادة ، وأنه لا يَصِحُّ أن يعيشَ فى أَرضٍ لا يستطيع فيها أن يَنطِقَ بالحق ، ولا يُعلِيَ فيها كلمةَ الإسلام ، وإن كانت بلَدَهُ الذى نشأَ فيه ، وشَدَا وترعرَعَ فى مَغَانِيه ، فإنَّ العالِمَ يَحيَا بالروح لا بالمادة ، وبالحقائِقِ الخالدةِ ، لا بالأَعراضِ الزائلة . وحَسْبُهُ أن يكون وجيهاً عند الله وفى الآخِرة ، وأما جاهُ الدنيا وأَهلِها فظِلٌّ زائل ، وعَرَضٌ حائل .

٥ — وإنَّ نظرةً عابرةً لحياةِ ذلك العالِم الجليل ، تُرينا أنه كان العالِمَ المخلِصَ المجاهِدَ الصابرَ على البأساءِ والضرَّاءِ ، وتَنقُّلِهِ فى البلادِ الإسلامية والبلاءُ بلاء ، ونشرِهِ النورَ والمعرفةَ حيثما حَلَّ وأَقام . ولقد طَوَّفَ فى الأَقاليم الإسلاميةِ فكان له فى كل بلد حَل فيه تلاميذُ نَهَلُوا من منهلِهِ العذب ، وأَشرقَتْ فى نفوسهم رُوحُه المخلصة المؤمنة ، يُقدِّمُ العلم صَفْواً لا يُرنِّقُه مِراءٌ ولا التواء ، يَمضِى فى قولِ الحق قُدُماً لا يَهمُّه رَضِيَ الناسُ أَو سَخِطُوا ما دام الذى بينه وبين الله عامراً .

ويظهرُ أَن ذلك كان فى دمِهِ الذى يَجرِى فى عُرُوقِه ، فهو فى الجهادِ فى الحق منذ نشأَ ، وإنَّ فى أُسرته لَتَقْوَى وقُوَّةَ نَفْسٍ وصبرٍ واحتمالٍ للجهاد ، إنه من أسرة كانت فى القُوقاز ، حيث المَنَعةُ والقُوَّة وجَمَالُ الجسمِ والروحِ ، وسلامةُ الفِكر وعُمقُه .

ولقد انتقل أبوه إلى الآستانة فولِدَ على الهُدَى والحق ، فدَرَس العلومَ الدينيةَ حتى نال أَعلى درجاتِها فى نحو الثامنةِ والعشرين من من عمره ، ثم تدرَّجَ فى سُلَّم التدريس حتى وَصَل إلى أقصى درجاته وهو فى سن صغيرة ، حتى إذا ابتُلِىَ بالذين يُريدون فَصْلَ الدنيا عن الدين ، لتُحْكَمَ الدنيا بغير ما أَنْزَل الله ، وقَفَ لهم بالمرصاد ، والعُودُ أَخضَرُ ، والآمالُ متفتحة ، ومَطامحُ الشباب متحفزّة ، ولكنه آثَرَ دِينَه على دُنياهم ، وآثَرَ أَن يُدافِعَ عن البقايا الإسلامية على أَن يكون فى عيشٍ ناعم ، بل آثَرَ أَن يكون فى نَصَبٍ دائم فيه رِضَا الله ، على أَن يكون فى عيش رافهٍ وفيهِ رِضَا الناسِ ورِضَا من بيدِهم شُئونُ الدنيا ، لأَن إرضاءَ الله غايةُ الإيمان .

٦ — جاهَدَ الاتحاديين الذين كان بيدهم أَمرُ الدولة لما أَرادوا أَن يُضيِّقُوا مَدَى الدراسات الدينية ويُقصِّرُوا زمنَها ، وقد رأَى رَضِىَ الله عنه فى ذلك التقصيرِ نقصاً لأَطرافها ، فأَعمَلَ الحِيلةَ ودبَّر وقدَّر ، حتى قَضَى على رغبتهم ، وأَطال المدةَ التى رغبوا فى تقصيرها ، ليتمكن طالبُ علوم الإسلام من الاستيعاب وهَضْمِ العلوم ، وخصوصاً بالنسبةِ لأَعجمىٍّ يتعلم بلسانٍ عربىٍّ مُبين .

٧ — وهو فى كل أَحواله العالِمُ النَّزِهُ الأَنِفُ الذى لا يَعتمِدُ على ذى جاه فى ارتفاع ، ولا يتملَّقُ ذا جاه لنيل مطابٍ أَو الوصول إلى غايةٍ

مهما شَرُفَتْ ، فإنه رَضِيَ الله عنه كان يَرى أن معالىَ الأُمور لا يُوصِلُ إليها إلا طريقٌ سليم ومِنهاجٌ مستقيم ، ولا يُمكِنُ أن يصِلَ كريمٌ إلى غايةٍ كريمة إلا من طريقٍ يَصُونُ النفسَ فيها عن الهَوان ، فإنه لا يُوصِلُ إلى شريفٍ إلا شريفٌ مِثلُه ، ولا شَرَف فى الاعتماد على ذوى الجاه فى الدنيا ، فإنَّ من يعتمدُ عليهم لا يكون عند الله وجيهاً .

٨ — سَعَى رَضِىَ الله عنه بجِدِّهِ وعَمَلِه فى طريق المعالى حتى صار وكيلَ مشيخةِ الإسلام فى تركيا ، وهو ممن يَعرِفُ للمنصِب حقَّه ، لذلك لم يُفرِّط فى مصلحةٍ إرضاءً لذى جاهٍ مهما يكن قوياً مسيطراً ، وقَبِلَ أن يُعزَلَ من منصبِهِ فى سبيلِ الاستمساك بالمصلحة . والاعتزالُ فى سبيلِ الحقِّ خير من الامتثالِ للباطل .

٩ — عُزِلَ الشيخُ عن وكالة المشيخة الإسلامية ، ولكنه بَقِىَ فى مجلس وكالتها الذى كان رئيساً له ، وما كان يَرى غَضًّا لمقامِهِ أن يَنزِلَ من الرياسةِ إلى العضوية ما دام سَبَبُ النزول رفيعاً ، إنه العُلُوُّ النفسىُّ لا يمنَعُ العاملَ من أن يَعمَلَ رئيساً أو مرؤوساً ، فالعِزَّةُ تُستمَدُّ من الحق فى ذاتِهِ ، ويُباركها الحقُّ جل جلاله .

١٠ — ولكنَّ العالِمَ الأبِىَّ العَفَّ التَّقِىَّ يُمتحَنُ أشد امتحان ، إذ يَرى بلادَهُ العزيزَ وهو دار الإسلام الكبرى ، ومناطُ عِزَّتِه ، ومَحطُّ

آمالِ المسلمين يَسُودُهُ الإلحاد ، ثم يُسيطِرُ عليه من لا يرجو لهذا الدينِ وقاراً ، ثم يُصبِحُ فيه القابضُ على دِينه كالقابضِ على الجَمْر ، ثم يَجِدُ هو نَفْسَهُ مقصوداً بالأَذَى ، وأنه إن لم يَنْجُ أُلقِيَ فى غَيابات السجن ، وحِيلَ بينه وبين العِلم والتعليم .

عندئذ يَجِدُ الإمام نفسَه بين أمور ثلاثة : إما أَن يَبقَى مأسوراً مقيَّداً ، يَنطفىءُ علمُهُ فى غيابات السجون ، وإنَّ ذلك لعزيزٌ على عالِم تَعوَّدَ الدرسَ والإرشادَ ، وإخراجَ كنوزِ الدِّين ليُعلِّمها النَّاسَ عن بينة ، وإما أَن يَتملَّقَ ويُداهِنَ ويُمالىء ، ودون ذلك خَرْطُ القَتَاد بل حَزُّ الأَعناق ، وإما أَن يُهاجِرَ وبلادُ الله واسعة . وتذكَّرَ قولَه تعالى (أَلم تكُنْ أَرضُ اللهِ واسِعَةً فتهاجِرُوا فيها) .

١١ — هاجَرَ إلى مصر ثم انتَقَل إلى الشام ، ثم عاد إلى القاهرة ، ثم رجع إلى دمشق مرةً ثانية ، ثم أَلقَى عصا التسيار نهائياً بالقاهرة ، وهو فى رحلاته إلى الشام ومُقامِهِ فى القاهرة كان نُوراً ، وكان مَسْكَنُهُ الذى كان يَسكُنُه ضَؤُلَ أَو اتَّسَعَ مَدْرَسَةً يَأوِى إليها طلابُ العلم الحقيقى ، لا طلابُ العلم المَدْرِسِى ، فيَهتدِى أولئك التلاميذُ إلى ينابيع المعرفة ، من الكُتُبِ التى كُتِبَتْ وسُوقُ العلوم الإسلامية رائجةٌ ونفوسُ العلماءِ عامرةٌ بالإسلام ، فرَدَّ عقولَ أولئك الباحثين إليها ووجَّهَهم نحوَها ، وهو يُفسِّرُ المُغْلَقَ لهم ، ويَفِيضُ بغزير علمِه وثمارِ فِكرِه .

١٢ ـ وإنَّ كاتبَ هذه السطور لم يَلْقَ الشيخ إلا قَبْلَ وفاتِهِ بنحوِ عامين ، وقد كان اللقاءُ الرُّوحيُّ من قَبْلِ ذلك بسِنين ، عند ما كنت أَقرأُ كتاباتِه ، وأَقرأُ تعليقَه على مايُخرِجُ من مخطوط ، وأقرأُ ما أَلَّف من كتب ، وما كنتُ أَحسَبُ أَنَّ لى فى نفسِ ذلك العالمِ الجليل مِثلَ مالَهُ فى نفسى ، حتى قرأْتُ كتابه «حُسْنُ التقاضى فى سيرة الإمام أَبى يوسف القاضى» فوجدتُه رَضِيَ الله عنه خَصَّنى عند الكلام فى الحِيَلِ المنسوبةِ لأَبى يوسف بكلمةِ خير . وأَشهَدُ أَنى سمعتُ ثناءً من كُبَراءَ وعُلَماء ، فمَا اعتززتُ بثناءٍ كما اعتززتُ بثناءِ ذلك الشيخِ الجليل ، لأَنه وِسامٌ عِلْمىٌّ ممن يَملِكُ إعطاءَ الوِسامِ العلمِى .

سَعيتُ إليه لأَلقاه ، ولكنى كنتُ أَجهَلُ مُقامَهُ ، وإنى لأَسِيرُ فى مَيْدانِ العَتَبةِ الخضراء ، فوجدتُ شيخاً وجيهاً وقوراً ، الشيبُ ينبثقُ منه كنُورِ الحق ، يَلْبَسُ لباسَ علماءِ التُّرك ، قد التَفَّ حولَهُ طلبةٌ من سُوْرِيَة ، فوَقَع فى نفسى أَنه الشيخُ الذى أَسعَى إليه . فما أَنْ زايَلَ تلاميذَهُ حتى استفسرتُ من أَحدِهم : من الشيخ ؟ فقال إنه الشيخُ الكوثرى ، فأَسرعتُ حتى التقيتُ به لأَعرِف مُقامَه ، فقدَّمتُ إليه نفسى ، فوجدتُ عنده من الرغبة فى اللقاءِ مِثلَ ما عندى ، ثم زرتُه فعَلِمت أَنه فَوْقَ كتُبُه ، وفَوْقَ بُحوثه ، وأَنه كَنْزٌ فى مِصر .

سيد محمد طويلب العلوي

١٣ — وهنا أريد أن أُبدىَ صفحة من تاريخ ذلك الشيخ الإمام ، لم يعرفها إلا عدد قليل :

لقد أَردتُ أَن يَعُمَّ نفعُه ، وأَن يتمكَّن طلابُ العلم من أَن يَرِدوا وِرْدَهُ العذب ، وينتفعوا من مَنْهلِهِ الغزير ، لقد اقتَرَح قسمُ الشريعة على مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة : أَن يُنْدَبَ الشيخُ الجليل للتدريس فى دبلوم الشريعة ، من أَقسام الدراسات العليا بالكلية ، ووافَقَ المجلسُ على الاقتراح بعدَ أَن عَلِمَ الأَعضاءُ الأَجلاءُ مكانَ الشيخ من علوم الإسلام ، وأَعمالَهُ العلميةَ الكبيرة .

وذهبتُ إلى الشيخ مع الأُستاذ رئيس قسم الشريعة إبَّان ذاك ، ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمَرَضهِ ومَرَضِ زوجِه ، وضَعْفِ بصره ، ثم يُصرُّ على الاعتذار ، وكلَّما أَلححنا فى الرجاءِ لَجَّ فى الاعتذار ، حتى إذا لم نجد جَدْوَى رجوناه فى أَن يُعاوِدَ التفكيرَ فى هذه المُعاونة العلمية التى نَرْقُبُها ونتمنَّاها ، ثم عُدتُ إليه منفرداً مرةً أُخرى ، أُكرِّرُ الرجاءَ وأُلحِف فيه ، ولكنه فى هذه المرةِ كان معى صريحاً ، قال الشيخ الكريم ... إنَّ هذا مكانُ علم حقاً ، ولا أُريدُ أَن أُدرِّسَ فيه إلا وأَنا قَوِىٌّ أُلقِى درُوسى على الوجه الذى أُحِبُّ : وإنَّ شيخوختى وضَعْفَ صحتى وصِحَّةِ زوْجِى ، وهى الوحيدةُ

في هذه الحياة ، كلُّ هذا لا يُمَكِّنني من أَداءِ هذا الواجبِ على الوجهِ الذى أَرضاه .

١٤ - خرجتُ من مجلس الشيخ وأَنا أَقولُ أَىُّ نَفْسٍ عُلْوِيَّة كانت تُسجَنُ في ذلك الجسم الإنسانى ، إنها نفس الكوثرى .

وإنَّ ذلك الرجلَ الكريم الذى ابتُلِيَ بالشدائد ، فانتَصَر عليها ، ابتُلِيَ بفقدِ الأَحبة ، ففَقَدَ أَولادهُ فى حياته ، وقد اخترمَهُم الموتُ واحداً بعدَ الآخر ، ومع كل فقدٍ لَوْعَة ، ومع كل لوعة نُدوبٌ فى النفسِ وأَحزانٌ فى القلب . وقد استطاع بالعلم أَن يَصبِرَ وهو يقول مقالةَ يعقوب « فصَبْرٌ جميلٌ واللهُ المُستعَانُ » ولكنَّ شريكتَه فى السرَّاءِ والضراءِ أَو شر يكتَهُ فى بأساءِ هذه الحياة بعدَ توالى النكبات ، كانت تُحاوِلُ الصبرَ فتَتَصبَّرُ ، فكان لها مُواسياً ، ولكلُومها مُداوياً ، وهوهو نفسُه فى حاجةٍ إلى دَوَاءٍ .

ولقد مَضَى إلى ربه صابراً شاكراً حامداً ، كما يَمضِى الصِّدِّيقُون الأَبرار ، فرَضِيَ الله عنه وأَرضاه .

محمد أبو زهرة

وقد وصف الكوثرى بالإمامة ١١ مرة ، و ترضى عنه ١٠ مرات ، وقال : « إنه كان من المجددين بالمعنى الحقيقى لكلمة التجديد » .

نظرة عابرة

فى مزاعم من يُنكِرُ نزول عيسى قبل الآخرة

بقلم

الإمام الاستاذ / محمد زاهد الكوثرى

رحمة الله تعالى



فتوى الشيخ محمود شلتوت فى وفاة سيدنا عيسى
عليه الصلاة والسلام ، ورفعه ونزوله ، منقولة
عن كتابه « الفتاوى » ص ٥٢ ــ ٧٥



رفع عيسى
عليه السلام

ورد إلى مشيخة الأزهر الجليلة من حضرة عبد الكريم خان بالقيادة العامة لجيوش الشرق الأوسط سؤال جاء فيه :

هل (عيسى) حى أو ميت فى نظر القرآن الكريم والسنة المطهرة؟ وما حكم المسلم الذى ينكر أنه حى؟ وما حكم من لا يؤمن به إذا فرض أنه عاد إلى الدنيا مرة أخرى ؟ .

وقد حُوِّل هذا السؤال إلينا فأجبنا بالفتوى التالية التى نشرتها مجلة الرسالة فى سنتها العاشرة بالعدد ٤٦٢ .

القرآن الكريم ونهاية عيسى :

أما بعد ، فإن القرآن الكريم قد عرض لعيسى عليه السلام فيما يتصل بنهاية شأنه مع قومه فى ثلاث سور :

١ — فى سورة آل عمران قوله تعالى «فلما أحس عيسى منهم الكفر قال : من أنصارى إلى الله قال الحواريون : نحن أنصار الله آمنا بالله ، واشهد بأنا مسلمون : ربنا ، آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين . ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين ، إذ قال الله : يا عيسى ، إنى متوفيك ورافعك إلىّ ومطهرك من الذين

كفروا ، وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ، ثم إليَّ مرجعكم فأَحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون » ٥٢ــ ٥٥ .

٢ ــ وفى سورة النساءِ قوله تعالى : « وقولهم : إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ، وما قتلوه وما صلبوه ، ولكن شبه لهم ، وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ، ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ، وما قتلوه يقيناً ، بل رفعه الله إليه ، وكان الله عزيزاً حكيماً » ١٥٧ ــ ١٥٨ .

٣ ــ وفى سورة المائدة قوله تعالى : « وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم : أَأَنت قلت للناس اتخذونى وأُمى إلهين من دون الله ؟ قال : سبحانك ، ما يكون لى أَن أَقول ما ليس لى بحق ، إن كنت قُلْتُهُ فقد علمتَه ، تعلم ما فى نفسى ولا أَعلم ما فى نفسك ، إنك أَنت علام الغيوب . ما قلت لهم إلا ما أَمرتنى به : أَن اعبدوا الله ربى وربكم ، وكنتُ عليهم شهيداً ما دمتُ فيهم ، فلما توفيتنى كنت أَنت الرقيب عليهم وأَنت على كل شيءٍ شهيد » : ١١٦ــ ١١٧ .

هذه هى الآيات التى عرض القرآن فيها لنهاية شأن عيسى مع قومه .

والاية الأَخيرة (آية المائدة) تذكر لنا شأناً أُخروياً يتعلق بعبادة قومه له ولأُمه فى الدنيا وقدسأَله الله عنها . وهى تقرر على لسان عيسى

عليه السلام أنه لم يقل لهم إلا ما أمره الله به : (اعبدوا الله ربى وربكم) وأنه كان شهيداً عليهم مدة إقامته بينهم ، وأنه لا يعلم ما حدث منهم بعد أن توفاه الله) .

معنى التوفى :

وكلمة (توفى) قد وردت فى القرآن كثيراً بمعنى الموت حتى صار هذا المعنى هو الغالب عليها المتبادر منها ، ولم تستعمل فى غير هذا المعنى إلا وبجانبها ما يصْرفها عن هذا المعنى المتبادر: «قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ »(١) ، « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلائِكَةُ ظَالِمِى أَنْفُسِهِمْ »(٢) . «وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائكَةُ»(٣) توفته رسلنا . ومنكم من يتوفى . حتى يتوفاهن الموت . توفنى مسلماً وألحقنى بالصالحين» .

ومن حق كلمة «توفيتنى» فى الآية أن تُحْمل هذا المعنى المتبادر وهو الإماتة العادية التى يعرفها الناس ،ويدركها من اللفظ والسياق الناطقون بالضاد . وإذن فالآية لو لم يتصل بها غيرها فى تقرير نهاية عيسى مع قومه ،لما كان هناك مبرر للقول بأن عيسى حى لم يمت .

---

(١) الآية ١١ من سورة السجدة . (٢) الآية ٩٧ من سورة النساء .
(٣) الآية ٥٠ من سورة الأنفال .

ولا سبيل إلى القول بأن الوفاة هنا مراد بها وفاة عيسى بعد نزوله من السماء بناء على زعم من يرى أنه حى فى السماء ، وأنه سينزل منها آخر الزمان ، لأن الآية ظاهرة فى تحديد علاقته بقومه هو لا بالقوم الذين يكونون آخر الزمان وهم قوم محمد باتفاق لا قوم عيسى .

معنى «رفعه الله إليه» : وهل هو إلى السماء ؟

أما آية النساء فإنها تقول «بل رفعه الله إليه» وقد فسرها بعض المفسرين بل جمهورهم بالرفع إلى السماء ، ويقولون : إن الله ألقى على غيره شبهه ، ورفعه بجسده إلى السماء ، فهو حى فيها وسينزل منها آخر الزمان ، فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ، ويعتمدون فى ذلك :

أولا : على روايات تفيد نزول عيسى بعد الدجال ، وهى روايات مضطربة مختلفة فى ألفاظها ومعانيها اختلافاً لا مجال معه للجمع بينهما ، وقد نص على ذلك علماء الحديث ، وهى فوق ذلك من رواية وهب بن منبه وكعب الأحبار وهما من أهل الكتاب الذين اعتنقوا الإسلام وقد عرفت درجتهما فى الحديث عند علماء الجرح والتعديل .

ثانياً : على حديث مروى عن أبى هريرة اقتصر فيه على الإخبار بنزول عيسى وإذا صح هذا الحديث فهو حديث آحاد . وقد أجمع

العلماءُ على أَن أَحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها فى شأن المغيبات .

ثالثاً : على ما جاء فى حديث المعراج من أَن محمداً صلى الله عليه وسلم حينما صعد إلى السماءِ وأَخذ يستفتحها واحدة بعد واحدة فتفتح له ويدخل ، رأَى عيسى عليه السلام هو وابن خالته يحيى فى السماءِ الثانية . ويكفينا فى توهين هذا المستند ما قرره كثير من شراح الحديث فى شأن المعراج وفى شأن اجتماع محمد صلى الله عليه وسلم بالأَنبياءِ ، وأَنه كان اجتماعاً روحياً لا جسمانياً « انظر فتح البارى وزاد المعاد وغيرهما » .

ومن الطريف أَنهم يستدلون على أَن معنى الرفع فى الآية هو رفع عيسى بجسده إلى السماءِ بحديث المعراج بينما ترى فريقاً منهم يستدل على أَن اجتماع محمد بعيسى فى المعراج كان اجتماعاً جسدياً بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » وهكذا يتخذون الآية دليلاً على ما يفهمونه من الحديث حين يكونون فى تفسير الحديث ، ويتخذون الحديث دليلاً على ما يفهمونه من الآية حين يكونون فى تفسير الآية .

الرفع فى آية آل عمران :

ونحن إذا رجعنا إلى قوله تعالى : « إنى متوفيك ورافعك إلى » فى آيات آل عمران مع قوله « بل رفعه الله إليه » فى آيات النساءِ وجدنا

الثانية إخباراً عن تحقيق الوعد الذى تضمنته الأُولى ، وقد كان هذا الوعد بالتوفية الرفع والتطهير من الذين كفروا ، فإذا كانت الآية الثانية قد جاءت خالية من التوفية والتطهير ، واقتصرت على ذكر الرفع إلى الله ، فإنه يجب أَن يلاحظ فيها ما ذكر فى الأُولى جمعاً بين الآيتين.

والمعنى أَن الله توفى عيسى ورفعه إليه وطهره من الذين كفروا .

وقد فسر الأَلوسى قوله تعالى «إنى متوفيك» بوجوه منها – وهو أَظهرها – إنى مستوفى أَجلك ومميتك حتف أَنفك لا أُسلط عليك من يقتلك ، وهو كناية عن عصمته من الأَعداء وما هم بصدده من الفتك به عليه السلام ، لأَنه يلزم من استيفاء الله أَجله وموته حتف أَنفه ذلك .

وظاهر أَن الرفع الذى يكون بعد التوفية هو رفع المكانة لا رفع الجسد خصوصاً وقد جاء بجانبه قوله : (ومطهرك من الذين كفروا) مما يدل على أَن الأَمر أَمر تشريف وتكريم .

وقد جاء الرفع فى القرآن كثيراً بهذا المعنى : (فى بيوت أَذِن الله أَن ترفع . نرفع درجات من نشاء . ورفعنا لك ذكرك . ورفعناه مكاناً عليا . يَرْفعِ اللهُ الذين آمنوا) الخ . . .

وإذن فالتعبير بقوله (ورافعك إلى) وقوله (بل رفعه الله إليه) كالتعبير فى قولهم لَحِقَ فلان بالرفيق الأَعلى وفى (إن الله معنا) وفى (عند

مليك مقتدر) ، وكلها لا يفهم منها سوى معنى الرعاية والحفظ والدخول في الكنف المقدس . فمن أين تؤخذ كلمة السماء من كلمة (إليه) ؟ اللهم إن هذا لظلم للتعبير القرآني الواضح خضوعاً لقصص وروايات لم يقم على الظن بها — فضلا عن اليقين — برهان ولا شبه برهان !

الفهم المتبادر من الآيات :

وبعد فما عيسى إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، ناصبه قومه العداء ، وظهرت على وجوههم بوادر الشر بالنسبة إليه . فالتجأ إلى الله شأن الأنبياء والمرسلين فأنقذه الله بعزته وحكمته وخيب مكر أعدائه. وهذا هو ما تضمنته الآيات (فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصارى إلى الله) إلى آخرها ، بيّن الله فيها قوة مكره بالنسبة إلى مكرهم ، وأن مكرهم في اغتيال عيسى قد ضاع أمام مكر الله في حفظه وعصمته ، إذ قال (ياعيسى إنى متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا) فهو يبشره بإنجائه من مكرهم ورد كيدهم في نحورهم وأنه سيستوفي أجله حتى يموت حتف أنفه من غير قتل ولا صلب ، ثم يرفعه الله إليه .

وهذا هو ما يفهمه القارىء للآيات الواردة في شأن نهاية عيسى مع قومه متى وقف على سنة الله مع أنبيائه حين يتألب عليهم خصومهم ، ومتى خلا ذهنه من تلك الروايات التي لا ينبغي أن تحكم في القرآن ، ولست أدرى كيف يكون إنقاذ عيسى بطريق انتزاعه من بينهم ورفعه

بجسده إلى السماء مكراً ؟ وكيف يوصف بأنه خير من مكرهم مع أنه شىء ليس فى استطاعتهم أن يقاوموه ، شىء ليس فى قدرة البشر .

ألا إنه لا يتحقق مكر فى مقابلة مكر إلا إذا كان جارياً على أسلوبه ، غير خارج عن مقتضى العادة فيه . وقد جاء مثل هذا فى شأن محمد صلى الله عليه وسلم (وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) .

رفع عيسى ليس عقيدة يكفر منكرها :

والخلاصة من هذا البحث :

١ — أنه ليس فى القرآن الكريم ولا فى السنة المطهرة مستند يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رفع بجسمه إلى السماء وأنه حى إلى الآن فيها وأنه سينزل منها آخر الزمان إلى الأرض .

٢ — أن كل ما تفيده الآيات الواردة فى هذا الشأن هو وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله ورافعه إليه وعاصمه من الذين كفروا ، وأن هذا الوعد قد تحقق فلم يقتله أعداؤه ولم يصلبوه ولكن وفاه الله أجله ورفعه إليه .

٣ — أن من أنكر أنّ عيسى قد رفع بجسمه إلى السماء وأنه فيها حى

إلى الآن وأنه سينزل منها آخر الزمان فإنه لا يكون بذلك منكراً لما ثبت بدليل قطعى ، فلا يخرج عن إسلامه وإيمانه ولا ينبغى أن يحكم عليه بالردة ، بل هو مسلم مؤمن ، إذا مات فهو من المؤمنين يصلى عليه كما يصلى على المؤمنين ويدفن فى مقابر المؤمنين ، ولاشية فى إيمانه عند الله والله بعباده خبير بصير .

منـــاقشة

بعد نشر هذه الفتوى فى مجلة «الرسالة» السنة العاشرة العدد٤٦٢ قامت ضجة أحدثها قوم جمدوا على القديم ، وادعوا الغيرة على الدين .

وقد رددنا على شبهات هؤلاء بالحجج العلمية الدامغة ونشرت ذلك «الرسالة» فى الأعداد ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ من السنة الحادية عشرة .

وفيما يلى خلاصة لهذا الرد :—

مبادىء مسلمة عند العلماء :

١ — حدد الشارع العقائد ، وطلب من الناس الإيمان بها ، والإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل .

ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلا ، وإنما يحصله الدليل القطعى الذى لا تعتريه شبهة .

٢ — وهذا الدليل القطعى يتمثل فى شيئين :—

الأول : الدليل العقلى الذى سلمت مقدماته ، وانتهت فى أحكامها إلى الحس والضرورة ، فهذا — باتفاق — يفيد اليقين ، ويحقق ذلك الإيمان المطلوب .

الثانى : الدليل النقلى إذا كان قطعياً فى وروده ، قطعياً فى دلالته .

ومعنى كونه قطعياً فى وروده : ألا يكون هناك أى شبهة فى ثبوته عن الرسول ، وذلك كالقرآن الكريم الذى ثبت كله بالتواتر القطعى ، وكالأحاديث المتواترة عن الرسول — إن ثبت تواترها .

ومعنى كونه قطعياً فى دلالته ، أن يكون نصاً محكماً فى معناه ، وذلك إنما يكون فيما لا يحتمل التأويل .

٣ — فإذا كان الدليل النقلى بهذه المثابة أفاد اليقين ، وصلح لأن تثبت به العقيدة .

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العِلْمِيَّات التى لم ترد بطريق قطعى أو وَرَدَتْ بطريق قطعى ، ولكن لابسها احتمال فى الدلالة ، فاختلف فيها العلماء ، ليست من العقائد التى يكلفنا بها الدين ، والتى تعتبر حداً فاصلاً بين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون .

٤ — هذه المبادىء التى ذكرنا تنير سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيما هو من العقائد وما ليس منها ، وهى مبادىء مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها (١) .

---

(١) راجع فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الاسلام عقيدة وشريعة »

وعلى ضوء هذه المبادىء نستقبل قول الذين زعموا « أن رفع عيسى ونزوله آخر الزمان ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع » .

ولنا فى ذلك نظرات ثلاث : نظرة فيما ذكروا من آيات ، ونظرة فيما ساقوا من أحاديث ، والنظرة الثالثة فيما ادعوا فى هذا المقام من إجماع .

نظرة فيما ساقوا من آيات :

فأما الآيات التى تذكر فى هذا الشأن فنحن نرجعها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : آيات تذكر وفاة عيسى ورفعه ، وتدل بظاهرها على أن الوفاة قد وقعت ، وهذه الآيات هى :—

١ — قوله تعالى فى سورة آل عمران « إذ قال الله يا عيسى إنى متوفيك ورافعك إلىَّ » .

٢ — قوله تعالى فى سورة النساء : « وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم إلى قوله : « وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه » .

٣ — قوله تعالى فى سورة المائدة « فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم » .

وقد تناولنا هذه الآيات فى الفتوى ودرسناها دراسة علمية واضحة، وعرضنا إلى آراء المفسرين فيها ، وبينا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، بل هى — على الرغم مما يراه بعض المفسرين — ظاهرة بمجموعها فى أن عيسى قد توفى لأجله ، وأن الله رفع مكانته، حين عصمه منهم ، وصانه وطهره من مكرهم . ولسنا فى حاجة إلى أن نعيد شيئاً مما ذكرناه (١) .

النوع الثانى : آيات ما كان ليخطر بالبال أن لها صلة بموضوع البحث . فلذا لم نفكر فيها ، وحسبنا الآن أن نمثل لهذا النوع بما قال أحدهم :

---

(١) غير أنهم تمسكوا بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » بعد قوله « وماقتلوه يقيناً » فقالوا : إن الرفع بعد نفى القتل هو رفع الجسم حتماً ، وإلا لما تحققت المنافاة بين ما قبل « بل » وما بعدها ، ونحن نقول لهم إن المنافاة متحققة ، لأن الغرض من الرفع رفع المكانة والدرجة بالحيلولة بينهم وبين الإيقاع به كما يريدون . والمعنى : أن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرهم وأنقذه وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته . وقد قلنا فى الفتوى : إن الآية بهذا تتفق تماماً مع ظاهر قوله تعالى « إنى متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا » وهذا احتمال قوى فى الآية يمنع الزعم بأنها نص أو ظاهر فى رفعه بجسمه حياً . ويقول الإمام الرازى فى تفسيره « ومطهرك : مخرجك من بينهم ومفرق بينك وبينهم . وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير . وكل ذلك يدل على المبالغة فى إعلاء شأنه وتعظيم منزلته» . ويقول فى معنى قوله تعالى « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا » : القول الثانى المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة والبرهان » ثم يقول : واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه فى قوله « ورافعك إلى » هو رفع الدرجة والمنقبة لا بالمكان والجهة ، كما أن الفوقية فى هذه الآية ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة » اهـ .

«ولك أن تضم إلى ما ذكرناه قوله تعالى عنه عليه السلام «وجيهاً فى الدنيا والآخرة ومن المقربين». ففى قوله «ومن المقربين» إشارة إلى رفعه إلى محل الملائكة المقربين».

والشيخ يريد السماء طبعاً، وهو لىٌّ للكتاب غريب، فقد وردت كلمة «المقربين» فى غير موضع من القرآن الكريم: «والسابقون السابقون أولئك المقربون». «فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم». «عيناً يشرب بها المقربون»، وإذن فليس عيسى وحده هو الذى يعيش بجسمه فى السماء، بل معه أفواج من عباد الله يعيشون فيها ويزداد عددهم يوماً بعد يوم. وهكذا فليكن المنطق!

ثم يقول: «بل فى قوله تعالى «وجيهاً فى الدنيا والآخرة» إشارة إلى ذلك، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه، ولا أدل على كونه ذا جاه فى الدنيا من رفعه إلى السماء».

وهذا كلام لا يقال، فإن وجاهة عيسى فى الدنيا هى الرسالة المؤيدة بالمعجزات البينات «ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولا إلى بنى إسرائيل أنى قد جئتكم بآية من ربكم» فكيف تذكر بجانب هذه الوجاهة قصة الرفع إلى السماء التى يرغمون هذه الآية على إفادتها أو الإشارة إليها؟ وكيف يكون وجيهاً فى الدنيا من غادر

الأَرض وترك أَهلها الذين يحسون وجاهته ؟ وهكذا ينتزع القوم من كل عبارة إشارة أَو تلميحاً ليؤيدوا ما زعموا أَنه عقيدة يكفر منكرها ؟

النوع الثالث : آيتان قد اختلفت آراء المفسرين فى بيان المراد منهما ، وجاءَ فى بعض ما قيل : أَنهما تدلان على نزول عيسىٰ وهما :

١ — قوله تعالى فى سورة النساءِ : «وَإِنْ مِن أَهْلِ ٱلْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ» (١) » .

٢ — وقوله تعالى فى سورة الزخرف :« وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا (٢) » .

ما غاب عنا ، وقت أَن كتبنا الفتوى ، النظر فى هاتين الآيتين وفى درجة دلالتهما على نزول عيسى ، وما غاب عنا ما ذكره المفسرون من الآراءِ والأَفهام المختلفة فيهما ، وما كنا نحسب — ونحن بصدد البحث عن دليل قاطع يُحكَمُ بالكفر على مخالِفه — أَن أَحداً يعرض لهاتين الآيتين وقد رأَى فيهما ما رأَينا من أَقوال المفسرين المختلفة فى ذاتها ، والمختلفة فى ترجيحها ، فيقول إنهما نَصّانِ قاطعان فى نزول عيسى ! ولذلك آثرنا إذ ذاك أَن نترك الكلام عليهما اكتفاء بظهور

(١) النساء : ١٥٩ (٢) الزخرف : ٦١

درجتهما فى الدلالة لكل من يقرأ شيئاً من كتب التفسير . ولكنهم أبوا إلا أن يذكروا هاتين الآيتين ويزعموا أنهما تدلان دلالة قاطعة على نزول عيسى ، فلسنا نجد بداً من أن نضع بين يدى القراءِ خلاصة لآراءِ المفسرين فيهما . ثم نقفى على ذلك بما نرى ليتبين الحق واضحاً :

الآية الأولى :

للمفسرين فى هذه الآية آراء مختلفة وأشهرها رأيان :

الأول : أن الضمير فى « به » و « موته » لعيسى . والمعنى : ما من أحد من أهل الكتاب يهوديهم ونصرانيهم إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . قالوا : أخبرت هذه الآية أن أهل الكتاب سيؤمنون بعيسى قبل موته ، وهم لم يؤمنوا به إلى الان على الوجه الذى طلب منهم ، فلابد أن يكون عيسى إلى الآن حيًّا ، ولابد أن يتحقق هذا الإيمان به قبل موته ، وذلك إنما يكون عند نزوله آخر الزمان .

الثانى : أن الضمير فى « به » لعيسى ، وفى « موته » للكتابى . والمعنى أنه ما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى . والإخبار بإيمان أهل الكتاب على هذا الوجه لا يتوقف على حياة عيسى الآن ، ولا على نزوله فى المستقبل ، لأن المراد أنهم يؤمنون عند معاينتهم الموت بأنه نبى الله وابن أمته .

هذان رأيان مشهوران فى الآية عند المفسرين . ولكل منهما من يرجحه . وقد ساقهما ابن جرير ، وذكر الآثار التى تدل لكل منهما ثم قال : « وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال : تأويل ذلك ، وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . وإنما قلنا ذلك لأن الله جل ثناؤه حكم لكل مؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم بحكم أهل الإيمان فى الموارثة والصلاة عليه وإلحاق صغار أولاده بحكمه فى الملة ، فلو كان كل كتابى يؤمن بعيسى قبل موته لوجب ألا يرث الكتابىَّ إذا مات إلا أولاده الصغار أو البالغون منهم من أهل الإسلام.. وأن يكون حكمه حكم المسلمين فى الصلاة عليه وغسله وتقبيره . لأن من مات مؤمناً بعيسى فقد مات مؤمناً بمحمد .. وقد أجمع أهل الإسلام على أن كل كتابى مات قبل إقراره بمحمد صلوات الله عليه ، وما جاء به من عند الله فمحكوم له بحكم ما كان عليه أيام حياته غير منقول شىء من أحكامه فى نفسه وماله وولده صغارهم وكبارهم بموته عما كان عليه فى حياته ، فدل هذا على أن المعنى : إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى ، وإن ذلك عند نزوله » (١).

ويريد ابن جرير بهذه العبارة أن الإيمان بعيسى يلزمه الإيمان بمحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، لأن رسالة محمد مما جاء به عيسى ،

---

(١) عن ابن جرير ببعض تصرف .

وعليه يكون من آمن بعيسى مؤمناً بمحمد فيكون مسلماً له أحكام المسلمين فى التوارث والصلاة عليه وغسله ودفنه فى مقابر المسلمين .. الخ وهذا يخالف إجماع المسلمين على عدم ثبوت شيء من هذه الأحكام للكتابى الذى يموت ، وإذا كان هذا يخالف الإجماع فقد بطل أن يكون معنى الآية ما ذكر ، وكان « أولى الأقوال بالصحة والصواب » فى نظر ابن جرير هو الرأى الأول الذى لا يترتب عليه مصادمة الإجماع .

إلى هنا ، وقبل مناقشة ابن جرير فيما رجح به ، ليس فى الأمر أكثر من أن مفسراً من بين المفسرين قد اختار رأياً من رأيين حكاهما عن أهل المأثور ورجح ما اختاره بما رأى ، ولكن القوم تلقفوا هذا عن ابن جرير دليلا قاطعاً على ما يزعمون من نزول عيسى . ونحن نلخص ردنا عليهم فى النقط الآتية التى غفلوا أو تغافلوا عنها .

١ ــ أن ابن جرير يذكر احتمالين فى الآية ، ويذكر الآثار الدالة لكل منهما ويصل بالرأى الثانى إلى ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، فكيف يعد نصاً قاطعاً غير محتمل لأكثر من معنى ما خالف فيه ابن عباس ومجاهد وغيرهما ؟

٢ ــ أن ابن جرير كما وجه الرأى الذى اختاره وجه الرأى

الثانى أيضاً « بأن كل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل فى دينه » وهذا فيما أرى هو الذى جعل ابن جرير يقتصد فى التعبير عن ترجيح ما اختاره فيقول :

« وأولى الأقوال » دون أن يقول مثلاً : والرأى الصحيح.

٣ — إن يكن ابن جرير قد رجح أحد المعنيين فقد رجح غيره من العلماء المعنى الآخر ومنهم الإمامان : النووى والزمخشرى وغيرهما قال ابن حجر فى فتح البارى : « ورجح جماعة هذا المذهب — يريد الثانى — بقراءة أُبى بن كعب « إلا ليؤمِنُنَّ به قبلَ موْتِهم » أى أهل الكتاب . قال النووى : معنى الآية على هذا ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاينة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته ، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان فى تلك الحالة كما قال تعالى « وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إنى تبت الآن » ثم قال وهذا المذهب أظهر ، لأن الأول يخص الكتابى الذى يدرك نزول عيسى ، وظاهر القرآن عمومه فى كل كتابى فى زمن نزول عيسى وقبْلَه » .

وقد ذكر صاحب الكشاف قريباً من هذا وأطال فيه ونقله عنه الإمام الرازى فى تفسيره فليرجع إليهما من شاء .

بهذا يتبين : —

١ — أن هذه الآية ليست نصًّا فى معنى واحد حتى تكون دليلا قاطعاً فيه .

٢ — أن ما تمسك به ابن جرير فى ترجيحه للرأى الأول غير مسلم له . فقد بناه على أن المراد بالإيمان فى الآية هو الإيمان المعتبر الذى ينفع صاحبه وتترتب عليه الأحكام ، مع أنه إيمان — كما قرره العلماء ، ومنهم ابن جرير نفسه — لا يعتد به ولا يُقام له وزن ولا تترتب عليه أحكام لأنه إيمان جاء فى غير وقته . اﻫ

٣ — أن من ينظر فيما تمسك به أصحاب المذهب الثانى : من العموم الواضح فى قوله «وإن من أهل الكتاب» ومن قراءة أبى «إلا ليؤمنن به قبل موتهم» ومن أن إيمان المعاينة لا ينفع صاحبه عند الجميع ، لا يسعه إلا أن يخالف ابن جرير فيما ذهب إليه وأن يقول مع النووى عن المذهب الثانى : «وهذا المذهب أظهر» .

والنتيجة الحتمية لهذا كله أن الآية ليست ظاهرة فيما يقتضى نزول عيسى فضلا عن أن تكون قاطعة فيه !

الآية الثانيــة :

للمفسرين فى هذه الآية أيضاً آراء مختلفة ، ومن هذه الآراء أن الضمير فى قوله تعالى «وإنه لعلم للساعة» راجع إلى محمد صلى الله عليه

وسلم أَوإلى القرآن ،ولكننا نستبعد هذا ونرى أَن الضمير راجع إلى عيسى كما يراه كثير من المفسرين ،وذلك لأَن الحديث فى الآيات السابقة كان عن عيسى . ومع ذلك نجد خلافاً آخر يصوره لنا بعض المفسرين بقوله :«وإنه : أَى عيسى لعلم للساعة : أَى إنه بنزوله شَرْطٌ من أَشراطها . أَو بحدوثه بغير أَب ، أَو بإحيائه الموتى دليل على صحة البعث » (١).

ومن ذلك يتبين أَن فى توجيه كون عيسى علماً للساعة ثلاثة أَقوال :

الأَول أَنه بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة .

الثانى : أَنه بحدوثه من غير أَب دليل على إمكان الساعة .

الثالث : أَنه بإحيائه الموتى دليل على إمكان البعث والنشور .

ولقد كان فى احتمال الآية لهذه المعانى التى يقررها المفسرون كفاية فى أَنها ليست نصاً قاطعاً فى نزول عيسى ، ولكننا لا نكتفى بهذا بل نرجح القول الثانى (وهو أَن عيسى بحدوثه من غير أَب دليل على إمكان الساعة) معتمدين فى هذا الترجيح على ما يأْتى :

١ ــ أَن الكلام مسوق لأَهل مكة الذين ينكرون البعث ويعجبون

---

(١) تفسير أبى السعود .

من حديثه . وقدعنى القرآن الكريم فى كثير من آياته وسورة بالرد عليهم . واقتلاع الشك من قلوبهم . وطريقته فى ذلك أن يلفت أنظارهم إلى الأشياء التى يشاهدونها فعلا أو يؤمنون بها «يأيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب » ، « وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » . « فانظر إلى آثار رحمة الله وكيف يحيى الأرض بعد موتها . إن ذلك لمحيى الموتى » وقد عرضت سورة الزخرف التى وردت فيها هذه الآية إلى هذا المعنى فى أولها « والذى نزل من السماء ماء بقدر فأنشرنا به بلدة ميتاً كذلك تخرجون » .

وهذه هى الطريقة المستقيمة المنتجة فى الاستدلال المقتلعة للشك . أما أن يلفت أنظارهم إلى أشياء يخبرهم هو بها كنزول عيسى ، وهى أيضاً فى موضع الشك عندهم ، ويطلب منهم أن يقتلعوا بهذه الأشياء ما فى قلوبهم من شك فذلك طريق غير مستقيم ، لأنه استدلال على شىء فى موضع الإنكار بشىء هو كذلك فى موضع الإنكار !

٢ — ومما يؤيد هذا قول الله تعالى تفريعاً على أن عيسى علم للساعة : « فلا تمترن بها » فإنه يدل على أن الكلام مع قوم يشكون فى نفس الساعة ، والعلامة إنما تكون لمن آمن بها وصدق أنها آتية لا ريب فيها ، أما الذى ينكر وقوعها أو يشك فيها فهو ليس بحاجة إلى أن يتحدث معه عن علامتها ، بل لا يصح أن يتحدث فى ذلك معه ، وإنما هو

بحاجة إلى دليل يحمله على الإيمان بها أولاً ليمكن أن يقال نه بعد ذلك : هذا الذى آمنت به علامته كذا .

٣ — ثم إنه من الأصول المقررة فى فهم أساليب اللغة العربية أن الحكم إذا أسند فى اللفظ إلى الذات ، ولم تصح إرادتها معنى ، قدر فى الكلام ما كان أقرب إلى الذات وأشد اتصالا بها . فإذا طبقنا هذه القاعدة على قوله تعالى : «وإنه لعلم للساعة» وعلمنا أن ذات عيسى من حيث هى لا يصح أن تكون مرادة هنا ، وأنه لابد من تقدير فى الكلام ، ثم وازنا بين النزول ، والخلق من غير أب ، وإحياء الموتى ، فلا شك أننا نجد الخلق من غير أب أقرب هذه الثلاثة إلى الذات ، لأنه راجع إلى إنشائه وتكوينه لا إلى شيء عارض له ، وحينئذ يتعين الحمل عليه ويكون معنى الآية الكريمة : (لا تشكوا فى الساعة ، فإن الذى قدر على خلق عيسى عن غير أب قادر عليها) .

وبهذا يتبين :

أولا : أن الإخبار بنزول عيسى لا يصلح دليلا على الساعة يقتلع به ما فى نفوس المنكرين لها من شك ويصح أن يقال عقبه (فلا تمترن بها) .

وثانياً : أن جعل عيسى بنزوله آخر الزمان علامة من علامات

الساعة لا يستقيم هنا ، لأن الحديث مع قوم منكرين للساعة فهم بحاجة إلى دليل عليها ، لا مع قوم مؤمنين بها حتى تذكرلهم علاماتها .

وثالثاً : أن أقرب ما تحمل عليه الآية هو المعنى الثانى الذى بينا.

* * *

أما بعد فهذه هى الآيات التى أوردوها فى شأن عيسى من رفعه أو نزوله . ولا شك أن القارىء المنصف بعد عرضها على هذا النحو وتطبيقها على المبادىء التى ذكرنا لا يخامره شك فى أنه (ليس فى القرآن الكريم ما يفيد بظاهره غلبة ظن بنزول عيسى أو رفعه فضلا عما يفيد القطع الذى يكوِّن العقيدة ، ويُكَفَّرُ مُنْكِرُهُ كما يزعمون) .

النظرة الثانية فى الأحاديث :

والنظرة الثانية فيما ساقوا من أحاديث :

وموجز ما نقول فيها : أنها لا تخرج عن كونها أحاديث آحاد ، وأحاديث الآحاد مهما صحت لا تفيد يقيناً يثبت عقيدة يكفر منكرها .

وإنه ليؤسفنى أن أرى قوماً تظاهروا بالانتساب إلى الدين والغيرة على أحاديث الرسول استباحوا لأنفسهم — فى سبيل أغراضهم الدُّنْيا — أن يصطنعوا كل أساليب التلبيس والتمويه فى شأن أحاديث عيسى التى لا يمكن أن يكون منها متواتر حتى على أوسع الآراء فى تحققه ،

وهى مع آحاديتها يكثر ويشتد فى معظمها ضعف الرواة واضطراب المتون ونكارة المعانى ، فتراهم يقولون هى متواترة قد رواها فلان وفلان من الصحابة والتابعين ، وذكرت فى كتاب كذا وكتاب كذا من كتب المتقدمين ، فإذا رأوا فى بعضها ضعفاً أو اضطراباً أو نكارة حاولوا التخلص من ذلك فقالوا : إن الضعيف فيها منجبر بالقوى ، وإن العدالة لا تشترط في رواة المتواتر . وهكذا يخلعون عليها ثوباً مهلهلا من القداسة لا رغبة فى علم ولا غيرة على حق ، ولكن مكابرة وعناداً . وإصراراً على التضليل ، وليقال على ألسنة العامة وأشباه العامة إنهم حفاظ وإنهم محدثون !

* * *

بقى بعد هذا أمر لابد من تقريره : وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذى لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة ، فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها : وقد جاء فى شرح المقاصد بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية ما نصه : ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة ... وأوَّل بعضُ العلماءِ النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سيما الفقه الحجازى ، والنار الحاشرة

للناس بفتنة الأَتراك ، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ، ونزول عيسى صلى الله عليه وسلم باندفاع ذلك وبُدُوِّ الخير والصلاح . . الخ » .

ومن ذلك نرى أَن السعد — صاحب المقاصد — لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعى الدلالة الذى يمتنع تأويله ، وإنما يقرر بصريح العبارة « أَنه لا مانع من حملها على ظواهرها » فيعطى بذلك حق التأويل لمن انقدح فى قلبه سبب للتأويل . ثم يحدث عن بعض العلماءِ أَنهم سلكوا سبيل التأويل فى هذه الأَحاديث فعلاً ، ويبين المعنى الذى حملوها عليه . ولا شك أَن هذا لم يكن منه إلا لأَنه يعتقد — كما يعتقد سائر العلماءِ الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأَويل وما لا يقبله — أَن ما تدل عليه أَلفاظ تلك الأَحاديث ليس عقيدة يجب الإِيمان بها فمن أَداه نظره إلى أَن يؤمن بظاهرها فله ذلك ، ومن أَداه نظره إلى تأويلها فله ذلك شأْن كل ظنى فى دلالاته .

ومما تقدم يتبين جلياً « أَنه ليس فى الأَحاديث التى أَوردوها فى شأن نزول عيسى آخر الزمان قطعية ما ، لا من ناحية ورودها ولا من من ناحية دلالتها » .

النظرة الثالثة فى الإجماع :

بقى أَن ننظر النظرة الثالثة فيما زعموا من إجماع فى هذا المقام .

وأحب أن أشير هنا إلى أن «الإجماع» الذى اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول التشريع فى الإسلام قد اختلفت فيه المذاهب والآراء اختلافاً بعيداً :

اختلفوا فى حقيقته . واختلفوا فى إمكانه . وتصور وقوعه .

ثم اختلفوا فى حجيته . الخ مما يتبين لنا به أن حجيّة الإجماع فى ذاتها غير معلومة بدليل قطعى فضلاً عن أن يكون الحكم الذى أثبت به معلوماً بدليل قطعى فيكفر منكره .

ثم نقول : إن الذين ذهبوا إلى حجية الإجماع لم يتفقوا على شىء يحتج به فيه سوى الأحكام الشرعية العملية ، أما الحسيات المستقبلة من أشراط الساعة وأُمور الآخرة فقد قالوا : «إن الإجماع عليها لا يعتبر من حيث هو إجماع لأن المجمعين لا يعلمون الغيب ، بل يعتبر من حيث هو منقول عمن يطلعه الله على الغيب ، فهو راجع إلى الإخبارات فيأخذ حكمها ، وليس من الإجماع المخصوص بأُمة محمد صلى الله عليه وسلم لأن الحسى المستقبل لا مدخل للاجتهاد فيه ، فإن ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج إلى الإجماع ، وإن لم يرد به نص فلا مساغ للاجتهاد فيه» (١) وعلى هذا تخضع جميع الأخبار التى تتحدث عن

---

(١) التحرير .

أشراط الساعة ومن بينها نزول عيسى إلى مبدأ قطعية النصوص وظنيها في الورود والدلالة.

خلاف قديم وحديث في المسألة :

وعلى فرض أن أشراط الساعة مما يخضع للإجماع الذى اصطلحوا عليه نقول : إن نزول عيسى قد استقر فيه الخلاف قديماً وحديثاً :

أما قديماً فقد نص على ذلك ابن حزم فى كتابه « مراتب الإجماع » حيث يقول : « واتفقوا على أنه لا نبي مع محمد صلى الله عليه وسلم ولا بعده أبداً ، إلا أنهم اختلفوا فى عيسى عليه السلام : أيأتى قبل يوم القيامة أم لا ؟ وهو عيسى بن مريم المبعوث إلى بنى إسرائيل قبل مبعث محمد عليه السلام » ، كما نص عليه أيضاً القاضى عياض فى شرح مسلم ، والسعد فى شرح المقاصد ، وقد سقنا عباراته قريباً وهى واضحة جلية فى أن المسألة ظنية فى ورودها ودلالتها !

وأما حديثاً فقد قرر ذلك كل من الأستاذين المغفور لهم : الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، والأستاذ الأكبر الشيخ المراغى.

فالشيخ محمد عبده رضى الله عنه يذكر وهو بصدد تفسير آية آل عمران : « إذْ قال الله يا عيسى إنى متوفيك ورافعك إلىَّ » « أن للعلماءِ هنا طريقتين : إحداهما وهى المشهورة أنه رُفِعَ بجسمه حيًّا

وأنه سينزل فى آخر الزمان فيحكم بين الناس بشريعتنا ثم يتوفاه الله تعالى . . . والطريقة الثانية أن الآية على ظاهرها ، وأن التوفى على معناه الظاهر المتبادر منه وهو الإماتة العادية وأن الرفع يكون بعده وهو رفع الروح . . . الخ » ثم يذكر « أن لأهل هذه الطريقة فى أحاديث الرفع والنزول تخريجين : أحدهما أنها آحاد تتعلق بأمر اعتقادى ، والأمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلا بالقطعى وليس فى الباب حديث متواتر ، وثانيهما تأويل النزول » بنحو ما سبق نقله عن شرح المقاصد (١) .

وقد ورد على المغفور له السيد رشيد رضا سؤال من « تونس » وفيه « ما حالة سيدنا عيسى الآن ؟ وأين جسمه من روحه ؟ وما قولكم فى الآية (إنى متوفيك ورافعك) . وإن كان حيا يرزق كما كان فى الدنيا فمم يأتيه الغذاء الذى يحتاج إليه كل جسم حيوانى كما هى سنة الله فى خلقه ؟ » فأجابه السيد رشيد إجابة مفصلة عما سأل عنه نقتطف منها ما يأتى :

قال بعد أن عرض للآيات وآراء المفسرين فيها « وجملة القول أنه ليس فى القرآن نص صريح فى أن عيسى رفع بروحه وجسده إلى السماء

---

(١) الجزء الثالث من تفسير المنار .

حيًّا حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء فيتوجه سؤال السائل عن غذائه ، وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء وإنما هى عقيدة أكثر النصارى ، وقد حاولوا فى كل زمان منذ ظهور الإسلام بثها فى المسلمين » ثم تكلم عن الأحاديث وقال : « إن هذه المسألة من المسائل الخلافية حتى بين المنقول عنهم رفع المسيح بروحه وجسده إلى السماء » (١).

أما المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى فقد كتب بمناسبة السؤال الذى رفع إليه وكان سبباً فى فتوانا ، إجابة جاء فيها : « ليس فى القرآن الكريم نص صريح قاطع على أن عيسى عليه السلام رفع بجسمه وروحه ، وعلى أنه حى الآن بجسمه وروحه . وقول الله سبحانه « إذ قال الله يا عيسى إنى متوفيك . ورافعك إلىَّ ومطهرك من الذين كفروا » الظاهر منه أنه توفاه وأماته ثم رفعه ، والظاهر من الرفع بعد الوفاة أنه رفع درجات عند الله كما قال فى إدريس عليه السلام : « ورفعناه مكاناً عليا» وهذا الظاهر ذهب إليه بعض علماء المسلمين فهو عند هؤلاء توفاه الله وفاة عادية ثم رفع درجاته عنده ، فهو حى حياة روحية كحياة الشهداء وحياة غيره من الأنبياء . لكن جمهور العلماء على أنه رفعه بجسمه وروحه فهو حى الآن بجسمه وروحه ، وفسروا الاية بهذا

(١) الجزء العاشر من المجلد الثامن والعشرين للمنار .

بناءٍ على أَحاديث وردت كان لها عندهم المقام الذى يسوغ تفسير القرآن بها » ثم قال : « لكن هذه الأَحاديث لم تبلغ درجة الأَحاديث المتواترة التى توجب على المسلم عقيدة ، والعقيدة لا تجب إلا بنص من القرآن أَو بحديث متواتر » ثم قال : وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أَن يعتقد أَن عيسى عليه السلام حى بجسمه وبروحه ، والذى يخالف فى ذلك لا يعد كافراً فى نظر الشريعة الإِسلامية » .

هذه نصوص صحيحة يقرر بها هؤلاءِ العلماءِ قديماً وحديثاً أَن مسأَلة عيسى مسأَلة خلافية ، وأَن الآيات المتصلة بها ظاهرة فى موته عليه السلام موتاً عادياً ، وأَن الأَحاديث الواردة فيها أَحاديث آحاد لا تثبت عقيدة ، وهى مع هذا تحتمل التأْويل وأَنه لايكفر المسلم بإِنكار رفع المسيح أَو نزوله ، فأَين مع هذا كله ما يدعونه من إجماع ؟ ! (١) .

---

(١) من المهم مراجعة ما كتبناه عن ثبوت العقيدة بالقرآن والسنة والإجماع فى فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشريعة » .

(انتهت فتوى الشيخ محمود شلتوت)

مجمل ماتضمنته فتوى الشيخ محمود شلتوت من آراء

تضمنت :

١ ــ أَنَّ توفِيَةَ الله لسيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام (إِني مُتَوفيْكَ) : توفيَةُ موتٍ وانتهاءِ حياة .

٢ ــ أَنَّ رَفْعَ سيدنا عيسى عليه السلام (ورافِعُك إِلَيَّ) : معناه رَفْعُ المكانةِ لا رَفْعُ الجَسدِ إلى السماءِ .

٣ ــ أَنَّ الأَحاديثَ الواردة فى رفع سيدنا عيسى عليه السلام إلى السماءِ : (رواياتٌ مضطربةٌ ، مختلفةٌ فى أَلفاظها ومعانيها اختلافاً لا مَجالَ فيه للجمع بينها ، وقد نَصَّ على ذلك علماءِ الحديث ، وهى فوقَ ذلك : من روايةِ وَهْبِ بن مُنَبِّه ، وكَعْبِ الأَحبار ، وهما من أَهل الكتاب . . .) .

٤ ــ أَنَّ علماء المسلمين القائلين بالرفع الذاتى لسيدنا عيسى عليه السلام : (اعتمدوا على حديثٍ مَرْوِىّ عن أَبى هريرة ، اقتصر فيه على الإِخبار بنزولِ عيسى ، وإِذا صَحَّ هذا الحديث فهو حديثُ آحاد ، وقد أَجمَعَ العُلَمَاءُ على أَنَّ أَحاديثَ الآحاد لا تُفِيدُ عقيدةً ، ولا يَصِحُّ الاعتمادُ عليها فى شأنِ المُغَيَّبَات).

٥ ــ أَنهم اعتمدوا (على ما جاءَ فى حديثِ المعراج من أَنَّ محمداً

صلى الله عليه وسلم ، حينما صَعِدَ إلى السماء ، وأَخَذَ يستفتحها واحدةً بعدَ واحدة ، فتُفتحُ له ويَدْخُلُ ، رأى عيسى عليه السلام هو وابن خالتِهِ يحيى فى السماء الثانية . ويكفينا فى تَوْهِينِ هذا المُسْتَنَدِ ما قرَّره كثيرٌ من شُرَّاح الحديث فى شأنِ المعراج ، وفى شأنِ اجتماعِ محمد صلى الله عليه وسلم بالأنبياء ، وأنه كان اجتماعاً رُوحِيًّا لا جسمانيًّا) .

٦ – أَنَّ الإجماعَ فى الشريعة الإسلامية غيرُ واقع ولا حاصل . . .

٧ – أنَّ (إجماعَ العُلَماء على أَنَّ أَحاديثَ الآحادِ لا تُفِيدُ عقيدةً ، ولا يصحُّ الاعتمادُ عليها فى شأن المُغَيَّبات) .

٨ – وغيرَ هذا من التناقضِ والتهاترِ والآراءِ الزائفة . . .

واليك من بعد هذا كتاب الامام الكوثرى
ردا على هـذه الفتوى

نظرة عابرة

في مزاعم من يُنكِرُ نزول عيسى قبل الآخرة

بقلم

الإمام الاستاذ / محمد زاهد الكوثرى

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فإن مما يَحُزُّ فى نفس كل غيور على الدين الإسلامى أن يرى من تُغدِقُ عليه الأمةُ كلَّ خير ، ليقوم بحراسة الدين وجَمْعِ كلمةِ المسلمين ، يَسعَى بكل ما أُوتى من قوةِ البيان ، فى التشكيك فيما توارثته الأُمة فى المسائل الاعتقاديةِ والعمليةِ والخلقيةِ من صدر الإسلام إلى اليوم ، وتشتيتِ كلمتِهم بمُفَاجأَتِهم بما يَدَعُهم حيارَى بين الأَخذ بالجديد والاستمرار على القديم ، متهامسين فيما بينهم بما لا يُرضى اللهَ ورسولَه .

وهو يحْسَبُ أَنه فى سبيل التجديد ، ظناً منه أَن كلَّ تجديد يَرفعُ شأْنَ الأُمة ، مع أَن التجديد النافع هو اكتشاف أُمور جديدة من أَسرار الكون واستخدامِها فى مرافق الحياة ،وإصلاحُ شئون المجتمع بإزالةِ أَسباب الانحلال الخُلُقى والتذبذبِ الدينى .

وهذا هو الذى يُعلى شأْنَ الأُمة حقا ، ويُغنيها عن أَن تكون عالَةً

على أُمة سوى نفسِها ، فيَجعلُها تقطعُ شوطاً بعيداً فى سبيل استعادة مجدِ الأَجداد ، فلا تجد من يُعاكسُ مثلَ هذا النهوض ، بل يَلْقَى كلَّ تشجيع وتقدير وثناءٍ فى كل ناد . وأما مِساسُ دِينِ الأُمةِ والأَحكام العمليةِ والاعتقاديةِ المستقرة من صدر الإِسلام إلى اليوم ، بتحوير وتغيير ، باسم الإِصلاح أَو التجديد بين حين وآخر ، فلا يكون وسيلةَ خير أَصلاً .

وكتابُ الله محفوظٌ كما أُنزِل ، وسُنَّةُ رسولِهِ محوطةٌ بسِياج من عنايةِ الحُفَّاظ فى كل قَرْن ، ومَسائلُ الوِفاق والخلاف مدوَّنةٌ فى كتب خالدةٍ فى جميع الطبقات ، لا يُحوِجُ شيء إلى شيءٍ ، غيرَ بعضِ عناية بالاطِّلاع ، وهكذا جميعُ العلوم المتصلةِ بالقرآن الحكيم .

فدِينٌ يكون كتابُهُ ، وسُنَّةُ رسولِهِ ، ومسائله ، ومؤلَّفاتُهُ كما وصفناه لا يَحتاجُ إلى « اوثرية» ، ومن ظَنَّ خلاف هذا فقد جَهِلَ تاريخَ دين الإِسلام وتاريخَ الدين النصرانى ، وأَساءَ المقارنة بينهما ، وليس التلاعُب بالمعتقَدَ والأَحكام العملية مما يَرفعُ رأْسَ الأُمة عالياً ، بل يُنكِّسُ رأْسَها ، ويَجعلُها تَذُوقُ مَرارةَ الانحلال فى الاعتقاد والعمل والخلق .

فليعمَلْ دُعاةُ التجديدِ فى الدين (معروفاً) مع أَنفسهم ، ومع

الأُمة ، وليُقلِعُوا عن المِساس بأَحكام الدين . وكفاهم أَن يتوسَّعوا فى العلوم الإِسلامية ، ويُحافظوا على التراث كما هو ، غيرَ ملموس بالتحوير والتغيير . فينالون بذلك كلَّ الثناءِ وكلَّ الشكر .

وليس الدين مما يُبدَّلُ كل يوم ، وإن أَبَوْا إلا تبديلَ الشِّعارِ ، وتَغييرَ الأَحكام العملية والاعتقادية ، بشتى الوسائل ، تبعاً لأَهواءِ المتهوِّسين ، فلا تتأَخَّرُ عنهم نِقمة الله ومَقْتُ المسلمين .

وقد سبق أَن تطاول بعضُ المشايخ على كثير من الأُسس القويمة قَبْلَ عام (١) فرد عليه أَهل العلم بما يَرجعُ الحقَّ إلى نصابه . والآن يُعيدُ الكرَّةَ ! ويُصِرُّ على إنكارِ رفع عيسى عليه السلام حيًّا ونزولِهِ فى آخر الزمان ، على خلافِ معتَقَدِ المسلمين ، بمقالات يَنشُرُها فى مجلة الرسالة ، يزدادُ فيها بُعداً عن الجادة . وعن أُسُس العلم . وتشكيكاً للعامة فى العمل والاعتقاد .

ولا أَدرى أَىَّ حاجة كانت تدعوه إلى ذلك الإِنكار ، أَم أَىَّ فائدة كان يتصور أَن تجنيَها الأُمةُ من وراءِ جِنايتِهِ على اعتقادهم ؟ !

---

(١) هو الشيخ محمود شلتوت ، المردود عليه بهذا الكتاب ، فقد كتب أكثر من مقال فى مجلة الرسالة بعنوان (شخصيات الرسول) ، خلط فيه وبلط ! فرد عليه الإمام الشيخ الخضر حسين ، شيخ الأزهر فيما بعد ، وغيره من العلماء ، فيشير الإمام الكوثرى هنا إلى مزالق الشيخ شلتوت فى تلك المقالات وأمثالها .

فإن كان بيَّتَ مُخالفتَهم رغم قيام الأَدلة ضِدَّ رأيه ، كان فى إمكانه الإسرارُ بفُتْيَاه إلى المستفتى كما فَعَل شيخُه (١) . وأَما بَعْدَ أَن جاهَرَ بها وأَعلَنَ وأَصَرَّ واستكبر ، فلا نَوَدُّ أَن نَبْقَى فى عِدادِ الشياطينِ الخُرْسِ عن إبطال الباطل ، فنَرُدُّ فى فصولٍ على تلبيساتِهِ وتشكيكاتِهِ بإذن الله سبحانه ، وهو ولى التوفيق .

محمد زاهد الكوثرى

---

(١) هو الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر آنذاك .

أمـا سئموا من النزول ؟!!

إصرارُ فاضٍ على فُتْيَا زائفةٍ له فى إنكار نزول عيسى عليه السلام ، أوجَبَ مُناصرَةَ عقيدةِ المسلمين فى المسألة ، واولا هذا لكنا فى غُنية عن هذا الحديث فى مثل هذه الظروف .

ومن الناس من لا يجدُ موطىء قَدَمٍ يَقوَى على حَمْلِ أثقالِهِ ، فلا يزدادُ إلا نُزولاً وتورُّطاً كلما حاول النهوضَ من حيث كَبَا ، مثلِ الأُستاذِ المتهجِّم ، فإنك تراه يزدادُ تورُّطاً وتخبُّطاً وانكسافاً وانخسافا ، كلَّما حاوَلَ الدفاعَ عن خروجِهِ على المتوارَثِ فى العمل والعقيدة .

فها هوذا قد كَتَب مقالاً فى العدد (٥١٤) من مجلة الرسالة ، يَظهرُ منه أنه يريد أن يَشغل الناسَ - إلى نزول عيسى عليه السلام - برأيه الشاذِّ فى النزول ، بعدَ أن أماتَتْهُ حُجَجُ أهلِ الحق و أقبَرَتْهُ ، والدجَّالُ الأَعوَرُ لَا يتأَخَّرُ عن الاعترافِ بنزولِهِ عليه السلام ، حين يَرى نُزولَهَ بعينِهِ السليمةِ مع عدم اعترافِهِ بالوحى .

ومن أسوإ ما يُصابُ به المرءُ أن لا يَشْعُرَ بما مُنِيَ به فى مُناهضةِ عقيدةِ الجماعة ، فيَزدادُ سُقوطاً بتمرُّدِهِ واستكبارِهِ عن قبولِ الحق ، وبرمْيِهِ جماعةَ أهلِ العلم بدائِهِ ، قاعداً تحت المَثَل السائر :

« أَوْسَعْتُهم سَبًّا وأَوْدَوْا بالإبل » ، وهو مطمئنٌ إلى أننا لا نستطيعُ أن نُساجِلَهُ فى ذلك ، وله الحقُّ فى هذا الاطمئنان .

ومما يدل على مبلغ تهيُّج أعصابِهِ إزاءَ وطأة الحق قولُهُ عن حُجَج أهل الحق الرادين على باطلِهِ : إنها إنما نُشِرَت فى مجلاتٍ وصُحُفٍ لا تقَعُ عليها عَينُ عالم ! ! كلمةٌ ما أَسخَفَها ! ! وبذلك يكون أَقَرَّ على نفسِهِ بأَنه غيرُ عالم ، لأَنه من كُتَّابِ مجلةٍ نكتُبُ فيها . وكم كَتَب فيها وأَثنَى عليها ، ورأى الردودَ على شطحاته فيها ، فحاوَلَ الجوابَ عنها ، فهو يَراها ثم يَراها إلى أَن تقومَ قِيامتُهُ . وهذا الإقرار منه حُجَّةٌ قاصرةٌ لا تتعدَّى شخصَ المُقِرّ . وله أَن يُقِرَّ على نفسه بما يشاء .

وبعدَ أَن اعترَفَ هكذا بأَنه غيرُ عالم ، كيف يَزُجُّ نفسَهُ فى مَضايِقِ البحوثِ العلمية ؟ أَم كيف يُبيحُ لنفسِهِ أَن يَحكُمَ على أُناسٍ بأَنهم جَهَلة ؟ ! ! وليس الحكمُ على أناس بأَنهم جَهَلَةٌ من شأنِ الجاهل . والجاهلُ إنما يَعلَمُ جَهْلَهُ العالم ، بَيْدَ أَنَّ الجاهِلَ جَهْلاً مُكَعَّباً — بجهلِهِ للشىء ، وبجهلِهِ لجهلِهِ له ، وبحِسبانِهِ مع ذلك أَنه يَعلمُه فَوْقَ عِلمِ كلِّ عالم — لا يَتحاشَى عن تجهيل الأُمة بأَسرِها من صدر الإسلام إلى اليوم ، فى مسأَلةٍ أَجمعَتْ الأُمَّةُ عليها ، وشَذَّ هو فيها عن جماعة أَهل الحق .

وأَما إن كان العالِمُ فى نظره هو من يَستلهِمُ الفقه من (لاهاى)، ويَستوحِى العقيدَةَ من (لاهُوْر)(١)، فلتلك المجلاتِ والصحفِ كلُّ الفخر إذا لم تقع عليها عينُ مثلِ هذا العالم.

وقد أَنطقه الله فى مفتتح مقالِهِ بآيةٍ تنطبق كلَّ الانطباق على شخصِ الشاذِّ نفسِهِ، لو فكَّر وتدبَّر.

الصحابةُ والتابعون وأَئمةُ الفقهِ والحديثِ والتفسيرِ والتوحيدِ كلُّهم فى جانب، يَؤيِّدُهم الكتابُ والسنةُ والإجماعُ، وذلك المُتحامِلُ فى جانب يَعضُدُه متنبىءُ المَغُول فى (قاديان)، وفيلسوفُ (طُرَة) فى سابق الأَزمان!! منظرٌ ما أَروَعَهُ!! ومع ذلك كله يَعُدُّ نفسَهَ هو المحقَّ التقىَّ النقىَّ الصالحَ الورِعَ الوديعَ الحكيم، ويَفرِضُ أَنَّ جماعَ علماءِ المسلمين على توالى القرون هم المُبطِلون المتنطعون الحشوية!! فاعجَبْ أَن يَتحدَّثَ مِثلُه عن الحجة والبرهان، وقد داس تحت رجليه معاييرَ العلم وموازين الفهم!! فسبحان قاسمِ المواهب.

فيجب أَن يَعلم أَنَّ إحالةَ من أَحالَ المسأَلةَ عليه — كما فَعَل مثلَ ذلك فى حملِهِ على التجرؤ على السُّنَّة — لا تُبرِّرُ مَوْقِفَه من حُجَجِ الشرع

---

(١) يعنى بلد القاديانى، الذى جاءت فتوى الشيخ شلتوت على وفق دعواه!

فى نزول عيسى عليه السلام ، فها نحن أُولاءِ نتعقَّبُهُ بإذن الله سبحانه خُطوةً فخطوة ، فى جميع ما يُبدئُ ويُعيد ، من انحرافاتِهِ عن الجادة ، ونُريه بتوفيق الله وتسديدِهِ ما دام للحق سلطان ، كيف يكونُ زُهوق الباطلِ تحت قوارع الحُجَج ؟ إلى أن يقتنع بالحق .

رجلٌ يقول : إنَّ الشيطان ليس بكائنٍ حيٍّ عاقل ، بل هو قُوَّةُ الشرِّ المنبثةِ فى العالم ! — كما هو رأىُ الباطنية — ويَقْسِمُ السُّنَّةَ إلى أقسام ، تمهيداً للانسلاخ من معظمها بل كلِّها ، تقرُّباً إلى اللاهورية نُفَاةِ السنة ، ويَستسهلُ إلغاءَ فريضةِ الظهرِ لمن صلَّى العيدَ يوم الجمعة عَلَناً جِهاراً — تشكيكاً للعامة فى المتوارَث ، ويدعو إلى القولِ بموتِ عيسى وعدَمِ نزوله فى آخر الزمان — مُوافقةً ومناصرةً الأَحمدية أتباعِ متنبىءِ المغول فى قاديان .

(ولم يَنْسَ الناسُ بَعدُ ، ذلك الحديثَ المنشورَ لشيخه فى (الصاعقة) و (الجامعة الإسلامية) و (الفتح) وتلك الفقراتِ فى (تقرير البعثة الهندية ، عنهم !) .

ويَحمِلُ زملاءه باسم الدين الإسلامى على تجويز إقعادِ معبودِهِ على ظَهْرِ بَعُوضَة ، وإثباتِ القعودِ والقيامِ والمشىِ والحركةِ والتنقلِ والاستقرارِ المكانىِّ والحَدِّ والجهةِ والمكانِ والبُعْدِ المكانىِّ له تعالى : كما هو معتَقَدُ الحَشْوِيَّة .

(صغيرُهم) يفعلُ ذلك كلَّه ، ولا يخجَلُ مما اقترَف ، بل يَجْرُؤ على نَشْرِ ذلك المقالِ المكتظِّ بالعُدوانِ على أَهل الحق ، ويُسمَحُ له أَن يَنالَ من أُسُسِ الدين ، باسم حِراسة الدين ، ويُكافأُ مكافأَةَ الحُرَّاسِ الأُمناء ، ويُحمَلُ فوقَ الأَكتاف ! هذا ما يَتِيهُ في تعليله العقلُ في بلد يكون العِلمُ سائداً فيه .

وقد بلَغَتْ به الجُرأَةُ إلى حَدٍّ أَن يُشهِدُ على ما عندَ الله سبحانه — كأَنه رسولٌ من عند الله — فيقول فيمن يَنفِي رَفْعَ عيسى حيا ، ونُزولَهُ فى آخِرِ الزمان : إنه لا شِيَةَ فى إيمانِهِ عندَ الله . فيكونُ ما عليه الجماعةُ من الاعتقادِ المتوارَثِ على ضِدٍّ من ذلك طَبْعاً ، وهذا قَلْبٌ للأَوضاع فظيع ، وجَهْلٌ بأُصول الاستدلال الشرعى شنيع . ولا أَدرى من أَين أَتاه هذا الوَحْيُ ضِدَّ اعتقادِ جماعةِ المسلمين ؟

وإنى أُوصِى ذلك المتحامِلَ أَن لا يَذْهَل عن مداولاتِ الأَلفاظ التى يُوجِّهُها إلى قُرَّةِ عُيونِ المجاهدين ، وسيفِ المناظرين . العلامةِ الأَوحدِ مولانا شيخ الإِسلام (١) — أَمتع الله المسلمين بعلومه ، وأَطال بقاءَهُ فى خيرٍ وعافية — وأَنْ يَبتعدَ عن إرسال الكلام جُزافاً نَحوَه ، لأَنَّ سماحتَهُ

---

(١) يعنى به : شيخ الإسلام مصطفى صبرى ، آخر شيوخ الإسلام فى الدولة العثمانية ، وقد سكن مصر مهاجراً إليها ، ورد على بعض شذوذات الشيخ محمود شلتوت بقلمه البليغ الرفيع .

ليس من الطراز الذى تعوَّدَ صاحبُ المقال التجرؤَ عليه . وهو القائمُ بالحجة فى هذا العصر ، كما كان البُرهانُ الأَبْناسِىُّ يقولُ ذلك فى ابن الهُمَام ، فَيَذُوبُ أَمامَ صَوْلَتِهِ العلمية كلُّ مُبطِل . فلَطْمَةٌ أَدبيةٌ منه تدَعُ هذا المتهجِّمَ مَثَلاً فى الاخرين .

وما لصاحب المقال ولذلك المجهولِ فى الجماعة ؟ ! وهو نفسُهُ غريقٌ إلى (شوشته) فى مخَاضَةٍ لا يستطيعُ الخلاصَ منها ، ولا النهوضَ حيث وقع . فأَوَّلُ واجبٍ عليه أَن يُخلِّصَ نفسه مما تورَّطَ فيه من الزيغ المبين ، لا أَن يُدافعَ دِفاعِ الفُضُولىِّ ويَشهَدَ بالنفى ! عن مجهول يَعْلَمُ نَفْسَهُ ويَعْلَمُهُ غيرُه ، ولا شأن له به .

وطائفةٌ لا تأْبَى الانصياعَ لتقرير يكتبُهُ بطَلُ الخروج على كل متوارَث ، عن كتابِ «النَّمْض» المكتظِّ بوثنياتٍ مشروحة فى العددين (٤٤ و ٤٥ ١٣٦١ هـ من — مجلَّة — الإسلام . وتُقرِّرُ إباحةَ نَشرِهِ ، وأَنْ لا شىءَ فى تداوله : لا مَحَلَّ لاستبعادِ أَن يُوجَدَ بينهم من يقولُ : « إنَّ قوله تعالى «وخاتَمَ النبيين» عُرْضَةُ الاحتمالاتِ العَشَرَة ! ! وحديثُ « لا نبىَّ بعدى » خبَرُ آحادٍ لا يُفيدُ العلمَ ، والإجماع فى إمكانِهِ ووقوعِهِ وإمكانِ نقله وحُجِّيتِهِ : كلام ! » .

مع أَن التقعُّرَ بالاحتمالاتِ العَشَرَة لا يَمُتُّ إلى أَىِّ إمام من أئمةِ

الدين بأَىِّ صلة ، وإنما هو صُنعُ يَدِ بعضِ المبتدِعةِ ، وتابعَه بعضُ المتفلسفين من أَهل الأُصول ، فسايَرَ هذا الرأْىَ مسايرون من المقلِّدة ، كما مُحِّصَ ذلك فى موضعه ، والقولُ بظنيةِ الدليل اللفظىِّ مطلقاً : باطل ، لأَدلةٍ مشروحةٍ فى موضعه .

ومن لا يكونُ له إلمامٌ بالسنة ، ويكونُ له هَوًى فى إبطالِها بكلِّ وسيلة ، يَسهُلُ عليه أَن يقولَ فى كلِّ ما ثَبَتَ بالتواتر المعنوى : هذا خبَرُ آحاد ، كما يقول الشيخُ فى حديث نزول عيسى عليه السلام ، وغيرُهُ فى حديثِ (لا نبىَّ بعدى) ، مع أَنَّ طُرُقَهما فى غايةِ الكثرة عند أهل العلم بالحديث .

وقد نَصَّ على تواترِ حديثِ نزول عيسى عليه السلام ، ابنُ جرير والآبُرِىُّ وابنُ عطية وابنُ رُشدٍ الكبير والقرطبىُّ وأَبو حيان وابن كثير وابن حجر وغيرُهم من الحفاظ ، وهم أَصحابُ الشأن . وكذا صرَّح بتواتره الشوكانىُّ وصِدِّيقُ خان والكشميرىُّ فى مؤلفاتهم .

ويَسهُلُ أَيضاً على كل من يسير وراءَ الهدامين من اللامذهبية أَن يقول فى المسائل الإجماعية : إنَّ الإجماع فى إمكانِهِ ووقوعِهِ وإمكانِ نقلِهِ وحُجِّيَّتِهِ كلام ! ! . كما سَبَق ، فإذَنْ لا كتابَ ولا سنةَ ولا إجماعَ ، فليتقوَّلْ من يَشاءُ ما يشاءُ ، كلَّ يومٍ باسمِ الشرعِ ! ! .

وليس انتقادُ بطل الإسلام (١) لأُناسٍ إلا بَعْدَ أن وَضَعَ إصبعه المشخِّصةَ على نصوص كلامهم ، فلا يمكن لهم أن ينفلتوا من يده ، حيث يَبْنِى رُدودَهُ على الحقائق الملموسة — وفى كتابه الخبر اليقين —

والضغينةُ التى يتخيلها بطَلُ الشذوذ فى كلام سماحتِهِ ، ما هى إلابُغضٌ فى الله ، وليس يَحومُ حولَ فكرِهِ السامى طائرُ العنصريات والإقليميات وسائرُ وجوهِ الجهالات ، التى وضَعَهَا المصطفى — صلوات الله وسلامُهُ عليه — تحت قَدَمِهِ الشريفة ، لأَن الإسلام لا يَعرفُ عنصراً ولا إقليماً ، وإنما يَعرفُ إخاءً شاملاً على مبادىءَ سامية ، وهكذا العلمُ لا يَخُصُّ بلداً ولا قَبيلاً ، بل هو نُورٌ شامل .

ولذا تجدُ سماحتَهُ من أَبرأ الناس من مِثلِ تلك الجاهليةِ الجهلاءِ ، بل يَعُدُّ المبطِلَ مبطلاً كائناً من كان ، والباطِلَ باطلاً حيثما كان ، وإلا ما تَحدَّثَ عن الأُستاذ الإمام الشيخ محمد عبده بما تحدَّثَ به عنه ، لأَنه تُرْكمانىُّ الدم — من بنى جنسِه — كما كان الشيخُ نفسُهُ يُصرِّحُ بذلك ، ومن شهود هذا التصريح صاحبُ «المنار» فى المجلد الثامن (ص٣٧٩) ، ومعالى الوزير الحكيم الشيخُ مصطفى عبد الرازق باشا فى مقدمة «العروة الوثقى» .

---

(١) يعنى به : سماحة الإمام شيخ الإسلام مصطفى صبرى .

وأما الشيخُ محمد عبده فله مميزاتٌ معروفة . وكان نادرةً بين شيوخ عصره فى الكتابةِ والإدارةِ وتصريفِ الشؤون ، والقيامِ ببعضِ ما يَعُودُ على المجتمع بخيرٍ ، وقد أثنَى عليه صديقُهُ اللورد كرومر ، بسَعَةِ العِلم واستنارةِ الذهن ، كما أثنَى على مُريديه بأنهم : «جديرون بكل تشجيع ومساعدة ، يمكنُ إمدادُهم بهما ، لأنهم خُلَفاءُ المصلِحِ الأُوربى الطبيعيون » !

وقال عن الشيخ عبده : « كان أحَدَ زعماءِ الفِتنة العُرَابية . فلما جئتُ مصر سنة ١٨٨٣ كان مغضوباً عليه ، ولكن الخديو توفيق عفا عنه بما فُطِرَ عليه من مكارم الأَخلاق ، وانقياداً لتشديد الإنكليز عليه فى ذلك . وعيَّنَهُ قاضياً (أهلياً) ، فأَحسَنَ العَملَ وأَدَّى الأَمانة حَقَّها» .

وقال أَيضاً «إننى قدَّمتُ لمحمد عبده كلَّ تنشيط استطعتُه مدةَ سنين كثيرة . . . ولسوءِ الحظ كان على خلافٍ كبير مع الخديو ، ولم يتمكن من البقاءِ فى منصب الإفتاء ، لولا أنَّ الانكليز أَيَّدوه بقوة » !

وصَدَّقَ اللورد كرومر قولَ المستشارِ القضائى فى الشيخ : « قام لنا بخِدَمٍ جزيلة لا تُقدَّرُ ، فى مجلسِ شُورَى القوانين . فى مُعظَمِ ما أَحدثناه أَخيراً من الإصلاحات المتعلقةِ بالموادِّ الجنائية وغيرِها : من الإصلاحات القضائية » !!

وقال اللورد أيضاً : « وفى سنة ١٨٩٩ رُقِّىَ إلى منصِبِ الإفتاءِ الخطيرِ الشأن ، فأصبحَتْ مَشورَتُهُ ومُعاوَنَتُهُ فى هذا المنصِب ذاتَ قيمة ثمينة ، لتضلُّعِهِ من علوم الشرع الإسلامى ، مع مابه من سعةِ العقل واستنارةِ الذهن » ، ثم ذَكَر كمثال فتواه فى تثمير الأموال فى صناديق التوفير .

وقد طال أَمَدُ الصداقة بين الشيخ وبين اللورد كرومر ، فعَرَف كلٌّ منهما صاحِبَهُ ، فإذا انتَقَدَ مِثلُهُ بعضَ نواحِى الانتقادِ فى الشيخ ، لا يُتَّهَمُ بغَرَض ، بل يُعَدُّ منصِفاً . ما غَطَّتْ صداقتهُ على حقيقةِ أمرِ صديقه . فدونك ما يقوله فى « مصر الحديثة » ، على ما تجد فى المجلد الحادى عشر من المنار (ص ٩٤) :

« وأَخشَى أن يكون صديقى محمد عبده فى حقيقةِ أمره (لاأَدْرِيَّاً) ولو أنه يَستاءُ منه لو نُسِبَتْ إليه » . ثم يأخُذُ عليه حديثَهُ مع جمال الدين بشأن الخديو إسماعيل كما فى (ص٩٦) من المجلد المذكور .

وأَقرَبُ الناس إلى الشيخ ما كان يُنكِرُ تساهُلَ الشيخ فى الإفتاءِ ، ويأخُذُ عليه أنجبُ تلاميذِهِ المنفلوطىُّ فى « النظرات » فَتْحَهُ لبابِ التأويل على مصراعيه (١) ، بل يَستبعد كثيرٌ من الناس التجرؤ على المسائل المتوارثة ممن يرى قداسة الشرع .

---

(١) انظر فى الجزء الأول من « النظرات » مقالة (يوم الحساب) . ففيها نقد المنفلوطى لشيخه محمد عبده بأسلوب أدبى لاذع .

والواقع أَن للشيخ أَطواراً فى العلم والعمل والاتجاه ، فوجهَتُهُ فى عهد « العروة الوثقى » غيرُ وجهته بعدَ اتصالِهِ بزعيمه ، كما ذكره مصطفى عبد الرازق باشا فى « الشباب » . واتجاهُهُ يومَ رفعَ اللائحة إلى شيخ الإسلام العثمانى غيرُ اتجاهه فيما بعد ، وقد ذكرتُ صفحةً منها فى العدد (١٩ – ١٣٦٢ هـ) من – مجلة – الإسلام ، ومن طالَعَ « الواردات »و « العقيدة المحمدية » و« حاشية الدَّوَّانى على العضدية » و « فتاواه » وما نُقِلَ عنه فى التفسير ، و« رسالة التوحيد » ، لا يَصعُبُ عليه فَهْمُ أَطواره .

وتصوُّرُه الخِطابَ إلى الحس فى دِين ، وإلى القلبِ فى دِين آخر ، وإلى العقلِ فى دينِ الإسلام فقط : خَيَالُ شاعر يأباه قولُهُ تعالى (وتلك حُجَّتُنا آتيناها إبراهيم) وغيرُه من الآيات ، بل كلُّ دين إلٰهى إنما يكونُ الخطابُ فيه إلى العقل الذى سلطانُهُ على المشاعر الظاهرةِ والباطنة على حدٍّ سَوَاءِ ، ورأْيُهُ فى تطوُّر الأَديان مَثارُ جدل اليومَ فى الجامعة .

ولم يتحدث سماحة شيخ الإسلام إلا عن العلماء الذين تقاعسوا عن القيام بواجبهم ، ولا تكلَّمَ عن المجلات والصحف عامة ، بل عن الصحف والمجلات المنحرفة عن الثقافة الإسلامية .

فإن كان كاتبُ المقال يَجهلُ وجودَ انحراف عن الثقافة الإسلامية ، فى صحفٍ ومجلات تُنشَرُ هنا وهى بين يديه ، ويَكتُبُ فى بعضها ، — وصِلَةُ مِنبرِ آرائِهِ بإسماعيل أَدْهَم (١) لا تزالُ ماثلةً فى الأَذهان — فذلك لايَهمُّنا ، وليس جَهْلُ ذلك بناع علينا ، وما الجرئُ وراءَ الخَرْصِ والتظنُّنِ والتشويهِ إلا شأنُ غيرِنا .

وأما تقريظُ كتاب معالى هيكل باشا مع نفيه المعجزات الكونية ، ومع ردِّهِ الاحتجاجَ بالسنة ، فيجعَلُ المؤلِّفَ والمُقَرِّظَ فى صفٍّ واحد ، وبيانُ حال المُقرِّظ فى العدد (٤٢ — ١٣٦١ هـ) ، على أَن المعجزات كلَّها قاهرةٌ ، وقَصْرُ المعجزة القاهرة على القرآنِ الحكيم نَفْىٌ اسائِر المعجزات !

ومن الغريب أَن صاحب المقال كلما تحدَّث عن السُّنَّةِ يُعطِى الرادِّين عليه حُجَجاً جديدة ، تدل على بُعْدِهِ الشاسع عن معرفة علوم الحديث ، وليس هو على عِلمٍ من أَنَّ الخَبَرَ الذى تَكثُرُ رُواتُهُ فى كل طبقة ، بحيث تَصِلُ إلى حدِّ التواتر ، لا يَبْقَى للجرح والتعديل شأْنٌ فى رجالِ أَسانيدِهِ اتفاقاً بين أَهل العلم بالحديث ، وليس القولُ بأَنَّ هذا ضعيفٌ منجبر ، أَو حسن ، أَو صحيح ، إلا بالنظرِ إلى سَنَدِ

(١) الملحد الزنديق ، وداعية الإلحاد فى تأليف كتاب له خاص بالإلحاد . وانظر ترجمته فى (الأعلام) للزركلى .

خاص ورواية خاصة ، وأما الحديثُ الذى يرويه نحوُ ثلاثين صحابياً بطرقٍ كثيرة تَبلغُ حَدَّ التواتر فى كل طبقة ، فيَعْلُو من أن تَنالَ يَدُ النقدِ طُرُقَهُ واحدةً واحدةً ، بعدَ ثبوتِ التواتر بالنظرِ إلى مجموع الأَسانيدِ والروايات .

فبهذا البيانِ يُعلَمُ أَنَّ هزْءَ الشيخ فى الكلام عن سبعين حديثاً — أربعون منها صحاحٌ وحسان ، والباقى منجبر (١) — لا يَجِدُ مَوْرِداً ، فيَرتَدُّ إلى مَصْدرِه ، ومُجامَلَةُ أَهلِ الحق لا تُنتظَر ممن تَعوَّد مُجاملَةَ أَهلِ الباطل .

وإذا رأَيتَ من ظَهَرَتْ للملأ مُسايرتُهُ لأَهواءِ أَهل عصره يقول فى الأُباة الكرام الرادِّين على باطله ، القائمين بالذب عن دين الله يومَ خَذَله حُرَّاسُه : « فتلك شِنْشِنةٌ عُرِفَتْ من أَمثالِ هؤلاءِ الذين مُنِيَ الإِسلامُ بهم فى كل عصر ، ورأَوا أَنَّ مسايرةَ الجماهير فى أَهوائِهم وعقائدِهم أَجْدَى لهم وأَسبَغُ للنعمة عليهم ! » وعَرَفتَ دعوتَهُ ودعوتَهم ، وخَبرتَ مَحْيَاهُ ومَحْيَاهم : عَرَفتَ مبلغَ توخِّى الصدقِ فى قلمه . وهكذا يكون الأَدَبُ الراقى ! ! ولسنا نعيش فى كُرَةِ المِرِّيخ حتى تَجهلَنا الأُمَّةُ .

---

(١) انظر فى هذا كتاب إمام العصر محمد أنور شاه الكشميرى ، واسمه : التصريح بما تواتر فى نزول المسيح » ، وهو مطبوع فى الهند ولبنان ،وهو غاية الغايات فى موضوعه .

وأما توهمُهُ اتصالاتٍ بشأنِهِ فصُنْعُ خيالِهِ ! ومُناصَرةُ أَهل الحق للحق فى مِثلِ هذا البلد الأَمين لا تُحوجُ إلى اتصالات ، لكنَّ المُريبَ يكون وهّاماً ، رَضِيَ الله عن الذين يُناصرون الحقَّ حيثما كانوا .

وليس الشيخُ بموفَّقٍ حتى فى ضَرْبِهِ الأَمثال وذكرِهِ النظائر ، على أَمَلِ أَن تُخفِّفَ الوطأَةَ عنه . وهو كثيرُ الأَغلاط فيها أَيضاً ، فلكونها غريبةً عن الموضوع ، لانشتغلُ بتبيين تلك الأَغلاط هنا ، حيث لا نَسمَحُ له أَن يَسرَحَ فى خارج البحثِ ، إلى أَن يَنْفَدَ ما فى جَعْبتِهِ فى الموضوع . ونكتفى بلَفْتِ نظرِهِ إلى أَنه لا تُنقِذُهُ من ورطتِهِ مُوافقَةُ طائفةٍ من غيرِ المسلمين له ، فليَقُلْ ما يوافقه عليه المسلمون كائناً ما كان قولَه ، وافَقَهُ اليهودُ مثلاً أَم لم يوافقوا ، لكن ليحذَرْ كلَّ الحذر مما يُخالِفُهُ فيه المسلمون كمسأَلتنا هذه ، وهناك الطامَّة .

العقيدة الدينية وطريق ثبوتها

بهذا العنوان مقال أيضاً فى العدد (٥١٦) ، يُوسِّعُ فيه كما تبهُ — بعدَ مقدمةٍ غريبةٍ عن الموضوع — دائرةَ البحث الجارى بينه وبين الذَّابِّين عن عقيدة أهلِ الحق فى نزولِ عيسى عليه السلام ، فيَحشُرُ فيه مالا صِلَةَ له به من آراءٍ تكشِفُ الغطاء عن عِلْمِ الكاتب وفهمِهِ واتجاهِهِ أكثَرَ من ذِى قَبْل ، وتُنِيلُهُ شهرةً ، لكن بما لا يَرضاه لنفسِه ، وقد انفرد بفهم معنى (العقيدة) ، وباكتشافِ طريقِ ثبوتِها فى الإسلام ، وإن تأَخَّر هذا الفهمُ وهذا الاكتشافُ إلى القرنِ الرابعَ عشر الهجرى ! ! فلا بأسَ أن نستعرض هنا بعضَ آرائِهِ الطريفةِ ، لِنَزيدَ كشفاً عن مَرْمَى كاتبِ المقال ووجهتِهِ .

فمنها قولُه : « إنَّ ما يجبُ الإيمانُ به يَرجعُ إلى الأُصول التى اشترَكَتْ فيها الأَديانُ السماوية » ، فعلى هذا لا يَعترِفُ الكاتبُ بعقيدة خاصةٍ فى الإسلام ، ولا يُقِرُّ بعقيدةٍ فيه ما لم تكن متوارثةً من الأَديان السابقة ! ! فيكونُ هذا حَجَرَ الزاوية فى بناءِ توحيدِ الأَديان ! ! بل وَضْعَ أَساسٍ للاستغناء عن اللاحقِ بالسابق ! !

مع أنه لا مَصْدَرَ يُوثَقُ به فى الاطلاع على جليةِ أَحوال الأَديان السابقة غيرُ القرآنِ الحكيم والسنةِ النقيَّةِ البيضاء . وقولُهُ تعالى

(شَرَعَ لكم من الدين . . .) وقولُهُ تعالى : (تعالَوْا إلى كلمةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم) للتدرُّجِ بالمخاطِبين إلى الدعوةِ المحمدية بحِكمة . وليس الاشتراكُ فى بعض الأُسس يُوجِبُ الاشتراكَ في الجميع .

ومنها قولُهُ : « إنَّ الإيمانَ هو الاعتقادُ الجازمُ المطابِقُ للواقع عن دليل » . وهذا رأيٌ ساقطٌ ، لأَنَّ اعتقادَ العامة لا عن دليل ، فيكونون غيرَ مؤمنين على هذا الرأى !.

ومنها قولُهُ : « إنَّ الدليلَ العقلىَّ يُفيدُ اليقين ، ويُحقِّقُ الإيمانَ المطلوبَ بالاتفاقِ بين العلماءِ » ، فيَختَصُّ بأَن يكونَ مَصْدَرَ العقيدة ، لأَنها لا تُؤخَذُ مما اختلِفَ فيه عنده ، والدليلُ النقلىُّ مختَلَفٌ فيه فى نظره كما سيأتى منه .

ومنها قولُهُ : « إنَّ الأَدلةَ النقليةَ لا تفُيدُ اليقين ، ولا تُحصِّلُ الإيمانَ المطلوب ، ولا تَثْبُتُ بها وحدَها عقيدةٌ عند كثير من العلماءِ ، والذين ذهبوا إلى أنها تفيد اليقين ، وتُثبِتُ العقيدةَ ، شَرَطوا فى الدليل النقلى أَن يكون قطعِىَّ الورود ، قطعىَّ الدلالة » ، وذكَرَ أَمثلةً للنوعين على رأى الفريق الثانى ، ثم قال : « ولابد أَن يَعُمَّ العلمُ بِالعقائد جميعَ الناس ، ولا يَختصَّ بطائفةٍ دُون أَخرى . . . ومن مقتَضَيَات هذا العلم العامِّ بها أَن لا يَقَعَ خلافٌ بين العلماءِ فى ثبوتِها أَو نفيها ، والعِلْميَّاتُ المختلَفُ فيها ليسَتْ من العقائد » .

فعلى هذا لايكون أَحَدٌ سالمَ العقيدةِ والإيمانِ مالم يَعتقِدجميعُ الناس ما اعتَقَدَهُ هو ، ومالم تَعلَّمْ كافَّةُ البَشَرِ ماعَلِمَهُ هو ، فلا يُمكن الأَشعرية أَو الماتريدية مثلاً أَن ينفردوا بعقيدةٍ تكون حقاً ، مالم يُشاركهم باقى الفِرَق فيها ، فتكونُ النِّحَلُ كلُّها على قَدَمِ المساواة ، وتَزُولَ الحواجزُ بينها ، ويرتعُ الغنم مع الذئابِ فى مرتع واحد ! ! فتكون النحَل موحدةً بفضلِ هذا الاجتهادِ الجديد ! ! .

ومنها قولُهُ : « إن ما اختلَفَ فيه العلماءُ فى باب العقليات ، والعِلْميَّات ، كاختلافِ الفقهاءِ فى العملياتِ ، فى عدم التضليل والتفسيق ، فضلاً عن التكفير » . والعلماءُ فى نظره أَعَمُّ من علماءِ أَهل الحق وزُعَماءِ سائرِ الفِرَقِ من أَىِّ نوع كانت بِدْعَتُهم .

وهو يَفرِضُ أَن الدليلَ القطعىَّ البيِّنَ عند هذا ، يكون بيِّناً معلوماً عند الجميع ، وأَنَّ الناسَ كلَّهم سَوَاسِيَةٌ فى العلمِ والفهم ! ! فَتِتمُّ بتلك المبادىءِ تصفيةُ كتب العقائدِ فى الإِسلام ، وتنزيلُ مسائلها إلى عُشرِ مِعشارها ! ! وفى ذلك الاقتصادُ التامُّ فى العقيدة ، والاقتصادُ مطلوبٌ فى كل شىءٍ ! !

هذا هو مَنزِعُ صاحبنا ، فما يجبُ اعتقادُهُ فى نظره هو ما اتَّفَق عليه أَربابُ النِّحَل ، ويكونُ الناسُ أَحراراً فى اعتقادِ ما يشاءون فى مواضع الخلاف بين الفِرَق بدونِ أَى لوم وتثريب ! ! وقد سَبَقَ

منه تنويعُ السُّنَّة إلى أَنواع (١) ، لا يكونُ للوَحْي شأنٌ إلا في النَّزْرِ اليسيرِ منها ، فتَسقُطُ أَغابُ السُّنَّةِ من أَن تَصلُحَ للاحتجاج بها في باب العمل ، فضلاً عن باب الاعتقاد ، رَغْمَ ما يُقرِّرُهُ فخرُ الإسلام في ذلك ، مع افتتانِ الكاتب بالنقلِ عنه فيما يهواه .

وهنا يضَعُ قاعدةً تمنَعُ من أَخذِ الاعتقاد من مَوْرِد الخلاف ، وإفادةُ الدليلِ اللفظيِّ اليقينَ مختلَفٌ فيها ، فلا يَصحُّ أَن تُؤخَذَ من الدليل اللفظيِّ عقيدةٌ ، على هذه القاعدة التي استقعدها هنا . فيَسقُطُ الكِتَابُ من مَقامِ الحُجَّة في باب الاعتقاد ، كما تَسْقُطُ أَغابُ السُّنَّةِ من مَقام الاحتجاج بها في باب العَمَلِ عنده .

فمن يكون مُلِمًّا بتاريخ الأَديان والنِّحَلِ والمذاهبِ ، لا يتَردَّدُ لحظةً أَنه لا توُجَدُ طائفةٌ تَرَى مجموعَ تلك الآراءِ ، فيَظهَرُ أَنه ليس من طائفةٍ من الطوائف المعروفةِ في كتب النِّحَل ، وإنما هو أُمةٌ وَحْدَهُ ، لا يُمثِّلُ بكلامه طائفةً من تلك الطوائف ، بل يُمثِّلُ نفسَهُ فقط ، كما قال الأُستاذ العقاد في الأُستاذ زكى مبارك .

ولا أرى بأساً في أَن أَتحدث هنا عن الدليل اللفظى ، وعن المُخطِيءِ في العِلْمِيَّاتِ ، لخطورةِ مافاه به كاتبُ المقال بشأنهما .

---

(١) وذلك في مقالاته التي كتبها بعنوان (شخصيات الرسول) .

أَما الدليلُ اللفظى فيُفيدُ اليقينَ عند توارُدِ الأَدلةِ على معنىً واحد ، بطُرقٍ متعددة وقرائنَ منضمةٍ عند الماتريدية ، كما فى « إشارات المَرَام » للبيَاضى وغيرِه ، وإلى هذا ذهب الآمِدِى فى « الأَبكار » ، والسعدُ فى « شرح المقاصد » و « التلويح » ، والسيدُ فى « شرح المواقف » .

وعليه جَرَى المتقدمون من أَئمة هذه الأُمة وجماهير أَهل العلم من كل مذهب ، بل الأَشعرىُّ يقول : إنَّ معرفة الله لا تكونُ إلا بالدليل السمعى . ومن يقول هذا يكون بعيداً عن القول بأَن الدليل السمعى لايفيد إلا الظن . فيكونُ من عَزَا المسأَلةَ إلى الأَشعرية مطلقاً ، متساهلاً بل غالطاً غلطاً غيرَ مستساغ .

والواقعُ أَن القول بأَن « الدليل اللفظى لا يفيد اليقين إلا عند تيقُّنِ أُمورٍ عَشَرَة ودون ذلك خَرْطُ القتاد » : تَقَعُّرٌ من بعضِ المبتدعة ، وقد تابعه بعضُ المتفلسفين من أَهل الأُصول وجَرَى وراءَه بعضُ المقلدة من المتأَخرين . وليس لهذا القول أَى صلة بأَى إمام من أَئمة أَهل الحق . وحاشاهم أَن يضعوا أَصلاً يُهدَمُ به الدين ، ويُتَّخَذُ مِعولاً بأَيدى المشككين ، والدليل اللفظى القطعى الثبوت ، يكون قطعى الدلالة فى مواضعَ مشروحةٍ فى أصول الفقه .

وأَما ما أَجمله الفخرُ الرازى فى « المحصَّل » فقد أَوضحه فى « المحصول » و « نهاية العقول » ، واعتَرَف فيهما بأَن القرائنَ قد تعيِّن

المقصود ، فيُفيدُ الدليلُ اللفظىُّ اليقين ، فيَفلِتُ بذلك من أيدى المشككين إمكانُ التمسك بقولِ الرازى فى « المحصل » في باب التشكيك فى القرآن الحكيم ، بل القولُ بمجرد الدليل العقلى فى علم الشريعة بدعةٌ وضلالة .

بل الأَصلُ فى علم التوحيدِ والصفاتِ هو التمسكُ بالكتابِ والسنةِ ومُجانبةِ الهوى والبدعةِ ، ولزومُ طريق السنةِ والجماعةِ فى المباحثةِ مع الذين أَقروا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما يُستعمَلُ الدليلُ العقلى وحدَه مع غيرهم كما يقوله فخرُ الإسلام وغيرُه ، فلا يعُوَّلُ عند أَهل الحق على اعتقادٍ لا يُقرهُ الكتابُ والسنة ، فمن سعَىَ فى إبعادهما عنه فقد أَبعَدَ فى الضلال .

وأَما عَدُّ كاتب المقال لمسائل الخلاف فى علم أصولِ الدِّين بمنزلةِ الخلافِ فى مسائل الفقه فى عدم التأْثيم : فنزوعٌ منه إلى رأْى عُبَيدِ الله بن الحسن العَنْبَرِىّ فى تصويب المختلِفين فى العقائد . ومبلغُ شناعةِ رأْيه فى ذلك يَظهَرُ مما بَسَطه ابنُ قتيبة فى « مختلِف الحديث » ص٥٥ .

وقد توسَّعَ أَئمةُ الأُصول فى نقضِ خيالِ الجاحظ فى عدم تأْثيم المختلِفين فى العِلْميَّات والعَمَليَّات بعدَ بَذْلِ الجهد منهم ، مع كون الصوابِ واحداً عنده فى النوعين ، كما توسَّعوا فى التشنيع على العنبرى فى تصويب المختلِفين مطلقاً .

قال الغزالى فى « المستصفَى » : مذهبُ العنبرى شَرٌّ من مذهب الجاحظ ، فإنه أَقرَّ بأَن المصيبَ واحد ، ولكنْ جعَلَ المخطىءَ معذوراً ، بل هو شَرٌّ من مذهب السوفسطائية ، لأَنهمْ نَفَوْا حقائقَ الأَشياءِ . وهذا أَثبَتَ الحقائقَ ثم جعلَهَا تابعةً للاعتقاداتِ ، فهذا لو وَرَدَ به الشرعُ لكان مُحالاً ، بخلافِ مذهب الجاحظ .

وقد استبشَعَ إخوانُهُ من المعتزلةِ هذا المذهبَ فأَنكروه وأَوَّلُوه وقالوا : « أَراد به اختلاف المسلمين فى المسائل الكلامية التى لا يَلزَمُ فيها تكفير : كمسأَلةِ الرؤية ، وخلقِ الأَعمال ، وخلقِ القرآن ، وإرادةِ الكائنات ؛ لأَن الآياتِ والأَخبار فيها مُتشابِهة ، وأَدلَّةَ الشرعِ فيها مُتَعارِضة ، وكلٌّ فريق ذَهَب إلى ما رآه أَوفَقَ لكلام الله وكلامِ رسوله عليه السلام ، وأَليَقَ بعظمةِ الله سبحانه وثباتِ دينه ، فكانوا فيه مصيبين ومعذورين»

ثم قال الغزالى : « إن زَعمَ أَنهم فيه مصيبون ، فهذا مُحالٌ عقلاً ، لأَنَّ هذه أَمور ذاتيةٌ لا تختلِفُ بالإضافة ، فلا يُمكِنُ أَن يكونَ القرآنُ قديماً ومخلوقاً أَيضاً ، بل أَحدَهما ، والرؤيةُ مُحالاً ومُمكِناً أَيضاً ، والمعاصِى بإرادةِ الله تعالى وخارجةً عن إرادته ، أَو يكونَ القرآنُ مخلوقاً فى حق زيدٍ قديماً فى حق عَمْرو .

وإن أَراد أَن المصيبَ واحدٌ لكنَّ المُخطىءَ معذور غيرُ آثم ، فهذا

ليس بمُحال عقلا ، لكنه باطل بأَدلةٍ سمعيةٍ ضرورية ، واتِّفاقِ سلفِ الأُمة على ذَمِّ المبتدِعةِ ومُهاجَرَتِهم ، وقَطْعِ الصحبةِ معهم ، وتشديدِ الإنكار عليهم ، مع تركِ التشديد على المختلفين فى مسائل الفرائض وفروعِ الفقه ، فهذا من حيث الشرعُ دليلٌ قاطع . . . ، ولم يَنْتَهِ الغموضُ فى الأَدلةِ إلى حدٍّ لا يُمكنُ فيه تمييزُ الشُّبهةِ من الدليل » ا.هـ.

ولذا قال السعد فى « التلويح » : « وإنما قال — يعنى صَدْرَ الشريعة — (المخطِىءُ فى الاجتهاد لا يُعاقَبُ) لأَن المخطىء فى الأُصولِ والعقائدِ يُعاقَبُ ، بل يُضلَّلُ أَو يُكفَّر ، لأَنَّ الحق فيها واحدٌ إجماعاً ، والمطلوبَ هو اليقينُ الحاصلُ بالأَدلة القطعية ، إذ لا يُعقَلُ حدوثُ العالم وقِدَمُه ، وجوازُ رؤيةِ الصانع وعَدَمُه ، فالمخطىءُ فيها مخطىءٌ ابتداءً وانتهاءً ، ومانُقِلَ عن بعضهم من تصويبِ كلِّ مجتهد فى المسائل الكلامية ، إذا لم يُوجب تكفيرَ المخالِف ، كمسأَلةِ خلق القرآن ، ومسأَلةِ الرؤية ، ومسأَلةِ خلق الأَفعال : فمعناه نَفْىُ الإثم ، وتحقُّقُ الخروج عن عُهدِةِ التكليف لاحَقِّيَّةُ كلٍّ من القولين ا.هـ» .

يريد بمنتَهَى كلامه الإشارةَ إلى رأىِ العنبرى على تأْويل إخوانِه المعتزلة ، وقد فَنَّده الغزالى كما سَبَق .

وقال القاضى عياض فى « الشفا » : « أَجمعَ فِرَقُ الأُمَّةِ سواه — يعنى

العنبرىّ – على أنّ الحقّ فى أُصول الدين واحد . والمخطىء فيه آثمٌ عاصٍ فاسِقٌ . وإنما الخلافُ فى تكفيره » . وتوسَّعَ القاضى هناك فى نقلِ نصوص أَهلِ العلم فى المسألة . ومنزلةُ القاضى عياض فى علوم الروايةِ والدرايةِ غيرُ مجهولة عند من اطَّلعَ على كتبه . أَو طالَعَ « أزهار الرياض » .

فثَبَتَ أَنَّ الخلافَ فى العقائد ليس كالخلاف فى الفروع . فى عدم تأثيم المخطىء . وعلى هذا اتفاقُ أَهل الحق خلفا عن سلف . بل اتفاقُ الفِرَقِ كلِّها . على ما سبق من القاضى عياض .

وأَما ما وقع فى كلام العز بن عبد عبد السلام . ففى مثلِ زيادةِ الصفات . وحُكْمُ ذلك مشروعٌ فى شَرْحِ الدَّوَّانى على « العَضُدية » . وفى كلامِ عبدِ الحكيم على « النَّسَفِيَّة» . وغيرِهما من الكتب المتداوَلةِ بأيدى طلبة العلم . وكذا مسأَلَةُ الاستطاعةِ قَبْلَ الفعلِ مُبَيَّنةٌ فى كلام عبدِ الحكيم على « المقدمات الأَربع » . وهكذا أَوضَحَ علماءُ العقائد فى كتبهم ما يكون التنازُعُ فيه خطيراً أَو غيرَ خطير . فلا يُبِيحُ ذلك إرسالَ الكاتب الكلام على عَوَاهِنِهِ فى عدم تأثيم المختلِفين فى العقائد إطلاقاً .

على أَنَّ ابنَ عبد السلام له شَطَحاتٌ تسرَّبَتْ إليه من مطالعةِ بعضِ كتب ابن حزم . التى أَتَى بها محى الدين بنُ عربى إلى الشام ،

فلا تَزيدُ تلك الشطحاتُ على أَن تكونَ وَهْلةً منه ، فلا يَصِحُّ اتخاذها حُجَّة ، بل نرجو الله سبحانه أَن يُسامِحَه عليها .

وأَما ابنُ حزم فعلى بعضِ ميلٍ منه إلى رأْى الجاحظ فى المسأَلة ، يَرى إكفارَ المعانِدِ بعدَ إقامة الحجة عليه ولو بخبرِ الآحاد . فلا يَلْقَى صاحبُ المقالِ بُغْيَتَهُ عنده بل عند العنبرى فقط ، وقد أُقِيمَتْ الحجةُ بتوفيق الله وتسديدِهِ على كاتب المقال ، من كتاب الله وسنة رسولِهِ المتواترةِ وإجماعِ أَهل الحق .

وسَبَق أَن أَشرنا إلى أَن الاحتمالات غيرَ الناشئة من الدليل لاتُخِلُّ بكونِ دلالةِ النصوص قطعيةً ، وذكرنا بعضَ ماأُلِّفَ فى إثباتِ تواترِ حديث النزول ، ونقلنا بعضَ نصوص أَصحاب الشأْن فى تواتُرِهِ وفى الإجماع على نزوله ، والمعاندُ بعدَ هذا يكونُ فى موقف أَخطَرَ من التأْثيم فقط ، ولذا صَرَّحَ السيوطىُّ بتكفير منكِرِ النزول فى « الإعلام » المطبوع فى ضمن « الحاوى » له ٢ : ١٦٦٠ ، وهو على القاعدة فى إنكارِ ما تواتر فى الشرع .

وليس أَئمةُ هذه الأُمةِ وعلماؤها من الصدر الأَول إلى اليوم ، يجهلون معنى « العقيدة » ، وهم قددَوّنوا مسأَلةَ النزول فى كتبهم فى العقائد على توالى القرون ، قبلَ أَن يُخلَقَ صاحبُ « الجوهرةِ » وصاحبُ « الخريدةِ » بدهورٍ ، رَغْمَ أنف كلِّ مكابر .

على أنَّ مسألةَ نزولِ عيسى عليه السلام ليست من المسائل التى جَرَّتْ إليها المناقشاتُ مِثلِ الاستطاعةِ ، وخلق القرآن ، وزيادة الصفات ، بل هى ثابتةٌ بنصوص الشرع مباشرةً ، فلا يُمكِنُ لمن يَدِينُ بالكتابِ والسنةِ والإجماعِ أن يُنكرها ، فيكونَ لَفُّ الكاتبِ ودَوَرَانُهُ واستقعادُهُ لقواعِدَ وصنوفِ مغالطاتِهِ إطالةً للكلام بدون جَدْوَى غيرِ انكشافِ حالِهِ كلَّ الانكشافِ عند الجميع .

وحديثُنا عن بعض تشكيكاتِهِ فى الآياتِ يكونُ فى فصل مفرد إن شاءَ الله تعالى ، وليس جَهْلُ الكاتب لدليل المسائلِ مما يُوجِبُ أن يَجهَلَه العالِمُون ، وتَبَجُّحُه بفهْم معنى « العقيدة » لا يَكسِبُه فَخْراً بعدَ أن جَهِلَ الدليل ، وجَهِلَ حصولَ العقدِ الجازمِ بالبرهان مرةً .وبالأَدلةِ الإقناعيةِ ، أَو خبَرِ الآحاد أَو التقليدِ مرةً أُخرى .

قال علاءِ الدين عبد العزيز بن أَحمد البخارى فى « شرح أُصول فخر الاسلام البَزْدَوى » : « اعتقادُ القلبِ فُضِّلَ على العلم ، لأَنَّ العِلمَ قد يكونُ بدون عَقْدِ القلب ،كعلم أَهلِ الكتابِ بحقِّيَّةِ النبىِّ عليه السلام مع عدم اعتقادِهم حَقيَّتَهُ . . . ، والعقدُ قد يكونُ بدون العلم أَيضاً . كاعتقادِ المقلِّد ، وإذا كان كذلك جاز أَن يكونَ خبَرُ الواحد مُوجِبًا للاعتقادِ الذى هو عَمَلُ القلب ، وإن لم يكن مُوجِباً للعلم .

قال أَبو اليُسْر : الأَخبارُ الواردَةُ فى أَحكام الآخرة من باب العمل ،

فإنَّ العمَلَ نوعانِ : عَمَلُ الجوارح ، واعتقادُ القلب ، فالعملُ بالجوارح إنْ تعذَّرَ لم يتعذَّر العَملُ . . . العمَلُ بالقلب اعتقاداً » اهـ وذلك عند شَرحِهِ لقولِ فخر الاسلام : « وفيه ضَرْبٌ من العملِ أيضاً وهو عَقْدُ القلبِ عليه ، إذ العَقْدُ فُضِّلَ عليه » .

فظهَرَ أَنَّ خبَر الآحادِ الصحيحَ قد يُفيدُ اعتقاداً جازماً فى أُناس ، ولا يُفيدُ البرهانُ العِلمىُّ اعتقاداً فى آخَرين ، فواحدٌ يعتقدُ اعتقاداً جازماً بنزول عيسى عليه السلام ، بمجرَّدِ أَن سَمِعَ حديثاً واحداً فى ذلك من صحيح البخارى مثلا ، وآخَرُ لا يعتقدُ ذلك ولو أَسمعتَهُ سبعين حديثاً ، وثلاثين أثراً من الصِّحاحِ والسُّنَنِ والمسانيدِ والجوامع وسائرِ المدوَّناتِ فى الحديث ، مما يَحصُلُ التواترُ بأَقلَّ منها بكثير . فالناجى هو ذاك الواحدُ دون الاخَر . ووَجْهُ الفرق بين الأَنبياءِ والعلماءِ والعامَّةِ من ناحيةِ الجَزْمِ الحاصلِ لهم ، وطريقِ حصولِ الجزمِ لكل منهم : مشروحان فى « تأنيب الخطيب » ، فليراجَع هناك .

آيـات فى الرفع والنزول

وفى العدد (٥١٧) بعنوان «آيتـان. . .» مقالٌ يتَنـاسى فيه كاتبُهُ ما قرَّره فى العددِ السابقِ ، من أَنَّ مَوْرِدَ الخلاف لا يَصلُحُ أَن يُتَّخَذَ مَصْدَراً للعقيدة ، وأَنَّ الدليلَ النقلىَّ لا يُفِيدُ اليقين عند كثير من العلماءِ ، والذين قالوا بإِفادته اليقينَ شرطوا شروطاً إِلى آخر ما ذكره فى النوعين على رأىِ الفريق الثانى .

وأَما الآنَ فيقولُ فى مفتتح هذا المقال : إِنه كان قرَّر فيما سَبَق « أَن القرآنَ كلَّهُ قطعىٌّ الثبوت ، وأَنه فى دلالتهِ نوعان : قطعىٌّ لا يَحتمِلُ التأويل . وغيرُ قطعى يَحتمِلُ معنيينِ فأَكثَرَ » . فيتراجَعُ هكذا عن القولِ بعدمِ إِفادةِ الدليلِ النقلى اليقينَ عند كثير من العلماءِ . فيَتهاتَرُ .

ولم أَر بين الذين فى أَنفسهم مَرَضُ الخروجِ على الجماعة : مَنْ لا يتهاتَرُ ، فإِذا اعترَفَ هكذا أَنه يُوجَدُ بين الأَدلة النقلية كَثيرٌ مما يُفيد اليقينَ ، فقد انهدَمَ ما بناه ، واضطُرَّ إِلى الرجوع لقولِ الجماعة بدون أَن تَنفَعَ تمهيداتُهُ المهلهلةُ فى شىءٍ من مقاصده .

وقولُهُ : « قطعىٌّ لا يَحتمِلُ التأويل » يَدلُّ على أَنه غاب عنه — أَنَّ احتمالَ التأويل احتمالاً غيرَ ناشىءٍ من الدليل : لا يُخِلُّ بكونِ

الدلالة قطعيةً اتفاقاً بين أَهل العلم ، على ما هو مشروح فى « المستصفَى » و« التلويح » و« مِرآة الأُصول » وغيرِها .

كما أَنَّ قوله : « وغيرُ قطعى يَحتمِلُ معنيين فأَكثَرَ » يدلُّ على أَنه لا يُميِّزُ بينَ المُجْمَل المحتمِلِ لمعنيين على قَدَم المساواة ، وبينَ الظاهرِ المحتمِل لمعنيينِ يكونُ أَحدُهما راجحاً بنفسِهِ أَو بدليل ، والآخَرُ مرجوحاً فى حُكمِ العَدَم عند انتفاءِ ما يُوجِبُ الاعتدادَ به ، كما لا يُميِّزُ بين أَقسامِ الوضوحِ التى إنما يكون احتمالُ التأويل فى بعضِها ، مع كونِ جميعِها قطعيَّةَ الدلالةِ عند عدَمَ دليل يعَضُدُ الاحتمال الآخَرَ اتفاقاً .

وتلك الأَقسامُ من الظاهرِ والنصِ والمفسَّرِ والمُحْكَمِ متداخلةٌ ، وتغايرُها بالمفهوم عند المتقدمين ، والتبايُنُ المعتبَرُ بينها عند المتأَخرين مشروحٌ فى محلِّه ، ولا شأنَ لنا به هنا .

وظنيَّةُ الظاهِرِ إنما هى عند وجودِ ما يَدلُّ على الاحتمالِ الآخر ، وإلا فحُكمُهُ حُكمُ النصِّ فى القطع بالمرادِ منه ، بل عند تضافر الظواهرِ الظنيةِ على معنىً ، يَحصُل القطعُ بذلك المعنى ، كما هو الحالُ فى خبرِ الآحاد المفيدِ للظن ؛ فإنَّ الأَخبار إذا تواردَتْ على معنىً حَصَل اليقين بذلك المعنى .

ثم الظاهرُ : إما ظاهرٌ بالوضع ، وإما ظاهرٌ بالدليل ، كما فى « التمهيد » لأبى الخطَّاب محفوظِ بن أحمد الكَلْوَاذِى ، فتبيَّن أن الظاهرَ ليس بقطعىٍّ مطلقاً ، ولا ظنىٍّ مطلقاً ، وأنَّ الظواهرَ فى الرفعِ والنزولِ قطعيَّةٌ لتضافرِ الأَدلةِ وعَدَمِ وجودِ ما يَدلُّ على الاحتمال الآخر .

وبعدَ هذا الاستطرادِ اليسيرِ أعودُ فأقولُ : إنَّ الأَساتذة القائمين بالذب عن عقيدة الجماعة ، لم يَدَعُوا قولاً لقائل فى تبيين وجوه دلالة كتاب الله على المسأَلة ، فجزاهم الله عن العلم خيراً ، لكنَّ الشيخَ لما رأَى أنَّ قلمَهُ طَوْعُ بَنَانِهِ لا يتمرَّدُ عليه فيما يُريدُ أن يُودِعَه الطُّروسَ ، ولسانَهُ لا يُعاكِسُه فيما يَشاءُ أن يَفُوهَ به ، والجماعَةَ أطوَع له من ظِلهِ : أَصرَّ على مُخالفَةِ الأُمَّةِ ، فأَخَذَ يسترسِلُ ويَكتُبُ ويَتكلَّمُ بكل هاجِسَةٍ فى نفسه ، ظناً منه أنَّ الأَعزَلَ من الحُجَّةِ يَكسِبُ فى مَعْمَعَةِ الحِجَاج شيئاً غيرَ الموتِ الأَدبى ، وأنه يتمكن — ولو إلى حين — من تغطيةِ الحق وترويجِ الباطل بين فِئامٍ عَهِدَ انخداعَهم بشَغَبِهِ ومغالطته.

لكن خاب حَدْسُه ، وضاع نَفَسُهُ وسَعْيُهُ فى إظهارِ عقيدةِ المسلمين المتوارثة ، بمظهرِ اعتقادِ الجماهير الجَهَلة الطَّغَام ، وتصويره للذابِّين عنها بصورةِ عَبَدَةِ المادَّةِ النَّفْعِيِّين المُجارين لأَهواءِ العامَّةِ الجَهَلة ، مما يَدُلُّ على أنه ممن يَرَوْن دِيناً للعامة ، ودِيناً للخاصة ، وأنه إنما يَحكِى

للناسِ عما يَرى فى مِرآةٍ يَنظُرُ هو فيها ، ولسنا نعيشُ فى غيرِ هذه الكُرَةِ حتى تجهَلَنا الأُمَّةُ وتجهَلَهُ .

يكونُ المناضِلُ عن عقيدة الجماعة على ضلال ! ! والخارجُ عليها المُنْشَقُّ على هُدًى ! ! فسبحان الفتَّاح العليم ، هكذا يكونُ المنصِفُ صاحبُ الضميرِ الحى ، والمُصْلِحُ الموجِّهُ للنَّشْءِ ! ! ولسنا نَطمَعُ فى سكوته عن الباطل . وإسكاتُهُ بيد الله القاهر . وإنما نريد صَوْنَ المجتمع من تشكيكاتِه . وقد فعلنا بتوفيق الله سبحانه .

ولا نزال نمضِى على مُناصرة الحق بإذنِهِ جَلَّ شأنه ، رَغْمَ كل صعوبة قائمة ، حتى ظَهَر للملأ أنه او ابتَغَى نَفَقاً فى الأَرض أو سُلَّماً فى السماءِ ، ليأتِيَ بروايةٍ صحيحة ، عن أَحدٍ من علماءِ أَهل الحق من صدر الإسلام إلى عهد متنبىءِ المغول ، يَنْفِى ما يَنْفِى كاتبُ المقالِ لَمَا وَجَد إلى ذلك سبيلاً ، لِيُقالَ : إنَّ له زميلاً فى الشذوذ ، فضلاً عن أَن يُتصوَّرَ احتمالُ أَن يكون الحقُّ فى جانبه ولو بمقدارِ نسبةِ الواحدِ إلى الأَلف .

فَيكفِى فى سُقوطِ كلامِهِ ظُهورُ أنه قال ما لم يَقُلْه أَحَدٌ من العالَمين رَحِمَ الله الإمامَ زُفَرَ بنَ الهُذَيل حيث قال : « إنى لا أُناظِرُ أَحداً حتى يَسكُت ، بل أُناظِرُهُ حتى يُجَنَّ ، قالوا : كيف ذلك ؟ قال : يقول بما لم يَقُل به أَحد » ، كما رواه الصَّيْمَرِىُّ وغيرُه عنه .

وأكتفى فى الحديث عن الآيات التى نحن بصدد بيانها . بلمحة يسيرة إليها هنا ، حيث أَغنَى عن التوسع فيها ما سَبَق توضيحُه بقلم الأَساتذة الرادين على باطله ، فأَقولُ : إنَّ قوله تعالى (.. وما قَتَلُوه يَقِيناً بل رَفَعَهُ اللهُ إليه) نَصٌّ فى الرفع الحِسىِّ ، لأَن حقيقة الرفع هى النقلُ من السُّفْل إلى العُلُو ، كما يقول أَبو حيان الأَندلسى فى « البحر المحيط » ، ولا صارِفَ عن الحقيقة حتى يَجُوزَ حَمْلُ الرفع هنا على رَفْعِ المكانةِ مجازاً ، فيكونُ احتمالُ المجاز احتمالاً غيرَ ناشىءٍ من دليل ، فيكون (بل رَفَعَهُ الله إليه) نصًّا فى الرفع الحِسِىّ بل فى الآية ما يَرُدُّ احتمالَ المجازِ رَدّاً باتاً من وجوهٍ :

أَمّا أَولاً : فإنَّ السياقَ فى تقرير بُطلانِ ما قاله اليهودُ مِن قتلِهِ ، ببيانِ أَنهم إنما قَتَلُوا الشَّبَهَ ، فبرَفْعِهِ الحِسِىِّ يكونُ إنقاذُ شخصِهِ منهم ، فينسَجِمُ بذلك ما قَبْلَ « بل » بما بَعْدَها . ورَفْعُ المكانةِ مما لا يُنافى القَتْلَ ، وكم من نَبِىٍّ قُتِلَ وهو رفيعُ المكانة . فلا يَصِحُّ دخول « بل » بينهما ، لانتفاءِ التضادِّ بينهما .

وقد أَخرج ابن أَبى شيبة وابن أَبى حاتم فى « تفسيره » بسند صحيح إلى ابن عباس ، أَنَّ عيسى رُفِعَ من رَوْزَنةٍ فى البَيْت . وساق ابنُ كثير السندَ فى « تفسيره » ١ : ٥٧٤ وهذا ليس مما يُعلَمُ بالرأى ، فيكونُ فى حكم المرفوع عند جماعةِ أَهل العلم .

وأَمَّا ثانياً فإنَّ حَمْلَ الرفع هنا على رَفْع المكانةِ لا يَظهَرُ له وَجْهُ اختصاصٍ بهذا الموقف ، لأَنَّ أُولى العَزْم من الرُّسُلِ يكون كلُّ واحد منهم رفيعَ المكانة دائماً .

وأَمَّا ثالثاً فإنَّ ذِكْرَ مُنْتَهىً لرفعٍ شخصٍ بوَصْلِ (رَفَعَهُ اللهُ) بلفظِ (إلى) ، يَقضِى على احتمالِ المجازِ بحملِهِ على رفع المكانة ، لأَنَّ رَفْعَ المكانةِ يُنافِيه ذكرُ مُنْتَهىً له قطعاً ، وإدخالُ (إلى) على ضميرِ المتكلم من قبيل الإضافة للتشريف ، والمعنى إلى سَمَائِى ومَنْزِلِ ملائكتى ، كما يقول أَبو حيان وغيرُه .

وأَما رابعاً فإنَّ رَفْعَ المكانةِ لا يَخُصُّ عيسى حتى يَمْتَنَّ الله به هُنَا ، بل يَعُمُّهُ وسائرَ الأَنبياءِ والمرسَلين ، بل وسائرَ الأَبرار والأَخيار .

وأَما خامساً فإن حَمْلَ الرفع على رفع رُوْحِهِ ، بحذفِ المضاف ــ كما وقع فى فُتْيَا الشيخ ــ أَمْرٌ لا يَخُصُّ عيسى أَيضاً ، مع كونِ الحذفِ خلافَ الأَصيل ، فلذا يكونُ الرفعُ لشخصِهِ ، فيشمَلُ الرُّوحَ والجَسدَ معاً ، وأَنت لا تجد أَحداً من المفسرين يَحمِلُ الرفعَ هنا على رفعِ المكانةِ ، أَو رفعِ الرُّوحِ فقط ، لظهورِ دلالاتِهِ القطعيةِ على الرفع الحِسِّىّ هنا .

وهذا كلُّه مع قَطْع النظر عن تواتُرِ الأَخبار فى الرفع والنزول ،

وإلاَّ فمَنْ استذْكَرَ تواترَ الأَخبار فى ذلك ، لا يَسَعُهُ أَن يتشكَّكَ لحظةً فى هذا الأَمرِ واو لم يَستحضِر وُجوهَ دلالةِ الكتابِ على الرفع والنزول ، فكيف والكتابُ والسنةُ المتواترةُ والإِجماعُ متواردَةٌ متضافِرةٌ على عقيدةِ الجماعةِ فى ذلك .

وأَما قوله تعالى (إِنى مُتَوفِّيك ورافِعُك إِلَيَّ) فنَصٌّ أَيضاً فى الرفع الحِسِيِّ حَتْماً ، لأَن (إِلى) تمنعُ من احتمالِ المجاز بحملِهِ على رفع المكانة كما سَبَق ، مِثلُ مَنْعِ (يَطِيرُ بجَنَاحَيْهِ) من أَن يكون (طائرٌ) مجازاً على ما فُصِّلَ فى موضعه .

وكلمةُ الفخر الرازى فى بعضِ الوجوهِ عند تفسير قوله تعالى : (وجاعِلُ الذين اتَّبعُوك فَوْقَ الذين كَفَروا) لا تكونُ إِلا سَبْقَ قلم منه ، لظهورِ بطلانِ ذلك روايةً ودرايةً ، بما فصَّلناه آنفا . وكم له ولغيرِهِ من وجوهٍ لاوَجْهَ لها فى النقل ولا فى الدراية ، على أَنه يَجزمُ مع باقى المفسِّرين بالرفع والنزولِ عندَ تفسيرِهِ الآياتِ كلِّها ، فماذا عليه بعدَ هذا لو غَلِطَ فى وجه ؟ سبحان من لا يَسْهُو ولا يَغْلَط .

وأَما « مُتَوَفِّيكَ » فمن التوفِّى وهو القَبْضُ والأَخذُ فى أَصل اللغة ، ويُستعمَلُ مجازاً فِى معنى الإِماتةِ كما يَظهَرُ من « أَساس البلاغة » للزمخشرى ، فيكونُ معنى الآية : إِنى قابِضُكَ من الأَرْضِ ورافعُكَ إِلى سَمَائِى . وقال ابنُ قتيبة : قابِضُك من الأَرضِ من غيرِ موْت .

وهذا المعنى منسجمٌ مع باقِى الآيات والأَخبارِ فيكونُ نصاً أَيضاً فى رَفْعِهِ حَيا ، لأَن احتمال المجاز لم ينشأْ من دليل ، فيَبْقَى قطعىَّ الدلالةِ على الوجهِ الذى شرحناه ، ولو فرضنا اشتراكَ التوفِّى بين الأَخذِ والإماتةِ والإِنامة لكان نَحتِمَهُ البيانُ بقاطعٍ من الآياتِ الأُخَر . فيكون قطعىَّ الدلالة على الرفعِ الحِسِىّ والأَخذِ من غيرِ موت .

ولو فرضنا عدَمَ لحوقِ بيانٍ لا يتأَتى حَمْلُه على الموتِ هنا ؛ لأَن اسمَ الفاعل حقيقةٌ فى الحال ، ومجازٌ فى الاستقبال عندَهم ، فلو حملناه على الحقيقة يكون المعنى : إنى مُميتُك الآن . فيكون قَصْدُ اليهودِ حاصلاً ، وقد نَصَّ القرآنُ الكريم على أَنَّ قَصْدَهم لم يَحصُل . ولو حملناه على الاستقبال مجازاً لا يكونُ مستقبَل أَولَى من مستقبل إلا بدليلٍ .فيتعيَّنُ المستقبلُ الذى حَدَّدَهُ باقى الأَدلة ، وهو ما بَعْدَ نزولِهِ إلى الأَرض .

« والواوُ » لا تفيد الترتيبَ . فيكونُ هذا من بابِ تقديم ما هو مؤخَّر فى الوقوع ، لأَجل التفريع على مدَّعِى ألوهيته ، ببيانِ أَنه سيموت . وإليه ذهب قتادةُ والفراءُ وعليه يُحمَلُ ما رواه علىُّ بنُ أَبى طلحة ، عن ابن عباس ، جَمْعاً بين الأَدلة .

على أَنَّ ابنَ أَبى طلحة لم يُدرِك ابنَ عباس اتفاقاً ، وقد قال فيه

يعقوب بن سفيان : ضعيفُ الحديث منكَرُهُ ، ليس محمودَ المذهب ، لا هو متروكٌ ، ولا حُجَّةٌ . فيكونُ مختَلَفاً فيه ، وإن انتقَى مُسْلِم بَعْضَ حديثِه .

ومعاويةُ بن صالح الحضرمىُّ الراوى عنه ، لم يكن يحيى بنُ سعيد القطانُ يرضاه ، وقد قال أَبو حاتم : لا يُحتَجُّ به ، وإن انتَقَى مسلمٌ بعضَ حديثه .

وعبدُ الله بنُ صالح كاتب الليث الراوى عن الحضرمى ، كثيرُ الغَلَط ، فلا يَثبُتُ بمثلِ هذا السَّنَدِ هذا التفسيرُ عن ابنِ عباس .

ووَهْبُ بنُ مُنَبِّهٍ هو الذى يقولُ بموتِهِ ، ثم رَفْعِهِ ، ثم إحيائِهِ فى السماءِ ، لكنه كثيرُ الرواية عن كُتُب أَهلِ الكتاب ، فلا يُعوَّلُ على مالا يرويه عن المعصوم عند أَهل العلم .

وقد صَرَّح محمدُ بنُ إسحاق بأَنَّ القولَ بموتِهِ قولُ النصارى ، وليس بين قولِ مَنْ قال : أَنامَهُ ثم رَفَعَهُ ، وقول مَنْ قالَ : قبَضَهُ مِن الأَرض ورَفَعَهُ حيًّا إلى السماءِ ، كبيرُ فَرْق ، فيكونُ قولُ ابنِ حَزْم فى « المُحَلَّى » بموتِهِ ، ثم رفعِهِ ، ثم إحيائِهِ ونزولِهِ ، مما لا تَعضُدُه روايةٌ ولا دراية بل تكريرُ إيقاع الموت عليه مما يُنافِيه النصُّ .

وفى « العُتْبيَّة » عَزْو وفاتِهِ ثم نزولِهِ إلى مالك ، ولعلَّ ابنَ حزم

انخدع بذلك . وقد سَبَق أَنْ شَرَحْنَا حالَ « العُتْبِيَّة » فى العدد (٣٤ ـ ١٣٦١هـ ، وليس فى ذلك القولِ كبيرُ خطورة غيرُ ضعفِ مُدْرَكِ الوفاة ، حيث كان مع الجماعة فى الإيمانِ بالنزولِ ، كما صَرَّحَ بذلك فى « الفِصَل » و« المحلَّى » .

وقال الآلوسِىُّ : والصحيحُ كما قال القرطبى : أَنَّ الله تعالى رَفَعَهُ من غير وفاةٍ ولا نوم ، وهو اختيارُ الطبرى ، والروايةُ الصحيحةُ عن ابن عباس اهـ.

وقال ابنُ جرير بعدَ نقلِهِ رواياتِ تفسير التوفِّى بالنومِ أَو القَبْضِ أَو الموتِ : « وأَولَى هذه الأَقوالِ بالصحةِ عندنا قولُ مَنْ قال معنى ذلك : أَنى قابِضُك من الأَرض ، ورافعُك إلىَّ ، لتواترِ الأَخبارِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنه قال : يَنزلُ عيسى ابنُ مريم » ، ثم ساق أَحاديثَ فى النزول ، ثم رَدَّ رداً مُشْبَعاً على من زعم تكرُّرَ الإِحياءِ والإِماتةِ بالنسبة إلى عيسى عليه السلام .

وليس فى قوله « وأَولَى الأَقوال بالصحة» ما يُحتَجُّ به على أَن تلك الأَقوالَ مشتركةٌ فى أَصلِ الصحة ، كيف وقد ذَكَر بينها ما هو مَعزوٌّ إلى النصارى ، ولا يُتصوَّرُ أَن يَصِحَّ ذلك فى نظره ، بل كلامُهُ هذا من قَبيلِ ما يقالُ : « فلانٌ أَذكَى من حِمار ، وأَفقهُ من جِدار » ، كما يظهر من عادةِ ابن جرير فى تفسيرِهِ عند نقلِهِ لرواياتٍ مختلِفة ،

كائنةً ما كانت قيمتُها العلمية ، وقد يكونُ بينها ماهو باطلٌ حتماً ، فلا يكونُ لصاحب المقال إمكانُ التمسك بمثلِ تلك العبارة فى تقويةِ الرواياتِ المردودة .

وأما قولُه تعالى : (فلمَّا تَوَفَّيْتَنِى) فبمعنى قَبَضْتَنِى بالرفع إلى السماء . كما يقال : توفَّيتُ المالَ إذا قبضتَه ، ورُوِىَ هذا عن الحسن وعليه الجمهور ، ورُوِىَ عن أَبى علىّ الجُبَّائِىّ المعتزلىّ — وهو من أَجرَأهِم فى الشذوذ — أَنَّ المعنى (أَمَتَّنِى) ، وادَّعَى أَنَّ رفعَه عليه السلام إلى السماءِ كان بعد موته ،، وإليه ذهَب النصارى كما قال الآلوسىُّ ، وقال القرطبى : « قِيلَ : هذا يدل على أَنَّ الله عز وجل توفَّاه قَبْلَ أَن يرفعَه ، وليس بشىء ، لأَنَّ الأَخبارَ تظاهرَتْ برفعِه ، وأَنه فى السماءِ حىٌّ » اهـ.

وقد سَبَقَ بيانُ حقيقة التوفِّى بحيث لا يدَعُ أَدنى رِيبة . وما يقالُ من أَنَّ المتبادِرَ من التوفِّى هو الموتُ ، فيُمكِنُ أَن يُسلَّمَ ذلك بالنظرِ إلى اليوم ، لكنْ تطوُّرُ اللغةِ فى زمنٍ متأَخِّرٍ إلى معنىً ، لا يَستلزِمُ أَن يكون هذا المعنى مفهوماً من اللفظِ فى تخاطُب الصحابة رضى الله عنهم وَقْتَ نزولِ القرآن الحكيم ، ولو كان هذا المعنى مفهوماً من لفظ التوفِّى إذْ ذاك ، لكان (حِينَ مَوْتِها) لَغْواً فى قوله تعالى : (اللهُ يَتَوفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِها) ، وجلَّ كلامُ الله من أَن يقَعَ فيه لغو . ولا تعويلَ

فى تفسير كتاب الله على تخاطب اليوم بل على التخاطب فى عهد التنزيل كما لا يخفى .

والرسالةُ مثلاً تُستعمَلُ بمعنى الواجب اليومَ ، استعمالاً شائعاً منذ زمنٍ غيرِ بعيد ، فحاشا أن نَفهَمَ من الرسالةِ الواردةِ فى نصوص الكتاب والسنةِ هذا المعنى بتلك المناسبة ، فنُلْغِىَ معنى الوحى والرسالة من الله سبحانه ، لأَنَّ مُسايَرَةَ التطوُّرِ فى اللغة فى تطوير معانى الكتابِ الحكيم ، تَكُونُ تحريفاً للكَلِمِ عن مواضعه حتماً .

وأما قوله تعالى : (وإنْ مِنْ أَهلِ الكتابِ إلَّا لَيُؤْمِنَنَّ به قَبْلَ مَوْتِهِ) ، فالضميرانِ فى « به » و« موتِهِ » يعودانِ على عيسى ، لأَنه المتحدَّثُ عنه فى السِّياق ، ولأَنَّ عَوْدَ أَحدِهما على غير ما يَعُودُ عليه الآخَرُ فيه تشتيتٌ للضمائر ، وهذا مما ينزه عنه الكتابُ الكريم ، ولذا قال أَبو حيان — وأَنت تَعرِف منزلتَهُ فى العربية — « والظاهرُ أَنَّ الضميرَيْنِ فى بهِ ، ومَوْتِهِ عائدانِ على عيسى ، وهو سِيَاق الكلام ، والمَعْنِىُّ : مِن أَهلِ الكتابِ :الذين يكونون فى زمان نزوله » اهـ. ولا صارف عن الظاهر .

وقال ابن كثير : « وهذا القولُ هو الحقُّ كما سنبينه بالدليل القاطع إن شاءَ الله تعالى ، لأَنه المرادُ من سِيَاق الآىِ فى بُطلانِ ما

ما ادعَتْهُ اليهودُ مِن قَتْلِ عيسى وصَلْبِهِ وتسليمِ من سَلَّم لهم من النصارى الجهلةِ ذلك ، فأَخبرَ الله أنه لم يكن الأَمرُ كذلك ، وإنما شُبِّهَ لهم ، فَقَتلوا الشَّبَهَ وهم لا يتَبيَّنُون ذلك ، ثم إنه رَفَعَهُ إليه وأنه باقٍ حَيٌّ ، وأَنَّه سيَنزِلُ قَبْلَ يوم القيامة ، كما دَلَّتْ عليه الأَحاديثُ المتواترة» اهـ.

ثم ساق أَحاديثَ كثيرةً فى النزول ، فى (١ــ٥٧٨) كما فَعَل مِثلَ ذلك فى باب الملاحم والفِتَن فى أَواخر «تاريخه» — فى القسم غيرِ المطبوع منه (١) .

وكلامُ ابن جرير واضحٌ جداً فى تعيين إرجاع الضميرين إلى عيسى روايةً ودرايةً ، وكذا ما ذكرناه فى العدد (٣٤ ــ ١٣٦١ هـ) فى هذا الصدد .

وقدصَحَّ عن أَبى هريرة فى « الصحيحين » إرجاعُهُما إليه ، كما صَحَّ عن ابن عباس فى رواية محمد بن بشار ، عن ابن مَهْدِى ، عن الثورى ، عن أَبى حَصِين ، عن ابن جُبَير ، عَنه عند ابنِ جرير وابنِ كثير ، وهذا سَنَدٌ كالجبَلِ فى الصحة ، بل الرواية مستفيضة عنه بطرق أُخرى .

وأَين هذا من سَنَدٍ فيه عَتَّابُ بنُ بَشِير ، وخُصَيْف ، أَو سَنَد فيه

(١) ثم طبع هذا القسم من تاريخ ابن كثير باسم « النهاية » لابن كثير .

أَبو هرون الغَنَوى إبراهيمُ بن العلاءِ وعكرمةُ ، أَو جُوَيبرٌ والضحاك ، أَو محمدُ بن حُمَيد وأَبو تُمَيْلَة يحيى بنُ واضح وحُسَينُ بن واقد وعكرمةُ ، أَو أَبو حُذَيْفَة موسى بنُ مسعود وشِبْلٌ وعَبْدُ الله بن أَبى نَجِيح ؟

ولا يُلتفَتُ فى باب الرواية إلى غيرِ الصحيح عند وجودِ الصحيح ، كما لا يُلتفَتُ إلى ما يوجبُ تركَ مُوْجَب السياق أَو إخراجَ اللفظِ عن مدلولِهِ الظاهرِ حيث لا صارف ، فعُلِمَ أَن الاحتمالَ هنا لم ينشأ من دليل ، فلا يُخِلُّ بكونِ الآية نصاً فى النزول .

ومَيْلُ الزمخشرى إلى عَوْدِ ضميرِ « موتِهِ » على الكتابى ، إنما نشأَ من رواية شَهْر بن حَوْشَب عنده ظناً منه أَنها صحيحة ، لأَنه لا تعويلَ على الرأْيِ والدراية عند ثبوتِ الرواية عن المعصوم ، أَو عمن تلقى من المعصوم ، لأَنه « إذا جاءَ نَهْرُ اللهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِل» عند أَهل الدين. ولو عَلِمَ أَنَّ روايةَ محمدِ بنِ السائب الكلبى عن شَهْر مردودةٌ عند أَهل النقد لما عَرَّج عليها .

ثم قولُ النووى تعويلاً على قراءة أُبَىٍّ بن كعب ، مخالفٌ لمذهبه فى القراءَاتِ الشاذة . وقراءَةُ أُبَىٍّ هذه فى سَنَدِها عَتَّابُ بنُ بَشِير وخُصَيْف ، وكلاهما ضعيف ، والقراءَةُ الشاذة ما لم يصحَّ سَنَدُها لا يُحتَجُّ بها فى باب التفسير عند أَهل العلم .

ثم ترجيحُ إرجاع الضمير إلى الكتابيِّ فى (موتِهِ) لما فى ذلك من المحافظة على عموم الإيمان لكل كتابى ، ففيه هَدْمُ مِصْر ، لبناءِ قَصْر ! لأَنَّ فيه إخراجَ كلمةِ (قَبْلَ) من معناها ، بحَمْلِ الإيمان هنا على الإيمان أَثناءَ الموت لا قَبْلَه ، وحَمْلِ الإيمانِ على خلاف المعنى المتبادر منه وهو الإيمانُ النافع ، على أَنَّ ما لا يَنفَعُ لا يُسمَّى إيماناً فى الشرع ، وإلغاءِ ما أَقسَمَ الله عليه بقوله : (لَيُؤْمِنَنَّ به) .

وأما تَرْكُ العامِّ على عمومه هنا ، فمن عَدَمِ التدبُّر فى الملابسَات ، لأَنَّ لامَ جوابِ القسم ونونَ التأكيد مما يُمحِّضُ الفعلَ للاستقبالِ ، فيكونُ (لَيُؤْمِنَنَّ) بمعنى : أَنه يُؤمِنُ كلُّ كتابىٍّ موجود فى زمن خاصٍّ من أَزمنةِ المستقبَل ، يُعينُهُ تقييدُهُ بلفظِ (قَبْلَ مَوْتِهِ) ، فيكونُ الكلامُ مصروفاً إلى ما بَعْدَ نزول عيسى ، كقوله عليه السلام : (يَنزِلُ فيكم عيسى ابنُ مريم) ، فإنه بمعنى : أَنه يَنزِلُ فى الأُمَّةِ الموجودِينَ بعدَ النزول ، لا الموجودين فى زمنه عليه السلام .

والتخصيصُ بالقرائنِ والملابساتِ فى الكتابِ والسنةِ فى غايةِ الكثرة ، فعُلِمَ أَن الروايةَ والدرايةَ تطابقَتَا على إرجاع الضميرَينِ إلى عيسى عليه السلام .

وأما قولُه تعالى : (وإنه لَعِلْمٌ للسَّاعَةِ) فقد اعترَفَ بَطَل الخروج على المتوارَث بعَوْدِ الضمير فيه على عيسى ، وعَدَمِ احتمالِ عودِهِ على

غيره ، لكن ظَنَّ أنه يجدُ فى السِّياقِ ما يُمكِّنُهُ من صَرْفِهِ عن وجهتِهِ ، ولم يَعلم أَن كونَ الخطاب للمشركين وأَهلِ الجاهلية يَضرُّهُ ولا يَنفعُه ، لأَنهم لا يُقرُّون بحدوثِ عيسى بدونِ أَب ، ولا بإِبرائِهِ الأَكمَهَ والأَبرَصَ ، وإِحيائِهِ الموتى بإِذن الله . وإنما هذا وذاك مما نص عليه القرآن الكريم وهم لا يؤمنون به ، فكيف يتصور إقامة الحجة عليهم بما لا يُقِرُّون به ؟

فتعيَّنَ أَنَّ عَوْدَ الضمير إلى عيسى ، باعتبارِ أَنَّ نزولَهُ من أَشراط الساعة ، فأَصبحَ نصّاً فى النزولِ لا يُعدَلُ عنه .

وقراءَةُ (لَعَلَمٌ للسَّاعَةِ) بفتحتين قراءَةُ عِدة من الصحابة والتابعين كما فى « البحر » وغيرِه ، لكنْ تغاضَى عنها الشيخُ مع صحةِ سندِها ، حيث لم تكن هذه القراءَةُ على هواه ، لأَنها تُعيِّنُ عَوْدَ الضميرِ إلى عيسى باعتبارِ أَنَّ نزولَهُ من أَشراطِ الساعة ، مع أَنه كان شديدَ التمسك بالقراءَة المنسوبة إلى أُبَيِّ بنِ كعب ، مع الضعف فى سَنَدِها كما سَبَق . لأَنه كان يَعُدُّها مِن صالِحِهِ . وهكذا يكونُ الهوى !

وقد جاءَ فى صحيح ابن حِبَّان بسندٍ صحيح بطريقٍ مِصْدَع . عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله :(وإنه لَعَلَمٌ للسَّاعَةِ) قال : نزولُ عيسى ابن مريم من قَبْلِ يوم القيامة .

فهل يُمكِنُ لمن يَخضَعُ لمعايير العلم أَن يتعنَّتَ بعدَ هذا كلِّه فى رَدِّ ما عليه الجماعةُ ؟ وقد فَهِمَ أَهلُ التفسير أَمثالُ الزمخشرى من إشاراتِ آياتٍ سِوى ما تقدَّمَ رَفْعَ عيسى ونزولَهُ ، فَهْماً يَدلُّ على يَقظَة بالغة . وفى إيضاح مَداركِهم طُولٌ نستغنِى عن الخوضِ فيها بصرائح الآيات المتقدمة .

فظهرَ مما سَبَق كلَّ الظهور بُطلانُ قولِ الشيخ : « ليس فى القرآن الكريم ما يُفيدُ بظاهِرِهِ غلبَةَ الظن بنزولِ عيسى أَو رفعِه ، فضلاً عما يُفيدُ القطعَ الذى يُكوِّنُ عقيدةً ويُكفَّرُ مُنكِرهُ كما يزعمون » .

واتضح أَيضاً أَنَّ نصوصَ القرآن الحكيم وحدَها تُحتِّمُ عليه القولَ برفع عيسى حَياًّ ، ونزولِهِ فى آخِرِ الزمان ، حيث لا اعتدادَ باحتمالاتٍ خيالية لم تَنشأ من دليل ، كيف والأَحاديثُ قد تواتَرَتْ فى ذلك ، واستمرَّتْ الأُمَّةُ خَلَفاً عن سَلَفٍ على الأَخذِ بها ، وتدوينِ مُوْجَبِها فى كتب الاعتقادِ من أَقدمِ العصور إلى اليوم ، فماذا بعدَ الحق إلا الضلال .

السنة وثبوت العقيدة

وفى العدد (٥١٨) مقالٌ بهذا العنوان يقول كاتبه فى مفتتحه : إنه بيَّن فيما سَبَق أنه « ليس فى القرآن الكريم ما يُفِيدُ بظاهره غلبَةَ الظنِّ برفعِ عيسى ونزولِهِ ، فضلاً عما يُفِيدُ اليقينَ » .

وقد عَلِمَ القارئُ الكريم بما قرَّرناه فى الفصل السابق بُطلانَ هذا الزَّعْمِ من كل ناحية ، وأثبتنا أنَّ فى القرآن الحكيم نُصوصاً قاطعةً تدل على الرفعِ والنزولِ ، وعلى هذا الفَهْمِ دَرَجَ أئمةُ الأُمَّة وعلماؤها ولا سيما المفسِّرين على تعاقب الدهور ، وإنما رُوِىَ موتُهُ ثم رَفْعُهُ عن وهبِ بن مُنبِّه ومحمد بن إسحاق ، وهما إنما حَكَيا ذلك عن أهل الكتاب ، وذلك من ضرورةِ قولِهم بقتلِهِ وصَلْبِهِ .

وقد كذَّب القرآنُ ذلك ، فلم يَبْقَ إلا قولُ أهلِ الحق : إنه رُفِعَ حيّاً ، وسينزِلُ قَبْلَ يوم القيامة ، ومن حَمَلَ التوفِّىَ على الموتِ ، مثل قَتَادَةَ والفرَّاءِ جَعَل قولَه تعالى : (إنى مُتَوفِّيك ورافِعُك إلَىَّ) من بابِ تقديم ما هو مؤخَّر فى الوقوع ، لنكتةٍ ، كقوله تعالى : (واسْجُدِى وارْكَعِى) .

وأما ابنُ حزم فقد قال بمَوْتِهِ ، ثم رَفْعِهِ ، ثم نزولِهِ اغتراراً منه

بما فى « العُتْبِيَّة » المشروحِ حالُها فى العدد (٣٤ — ١٣٦١ هـ) من مجلة الإسلام ، وما فيها من عَزْوِ موتِهِ إلى مالكٍ روايةٌ ساقطةٌ عند أَهل النقد ، وحَمْلُ التوفِّى على الموتِ إخراجٌ للكلمة عن وضْعِها : كما يُعلَمُ من كلام ابنِ قتيبة وابنِ جرير والزمخشرىِّ وغيرهم .

وبعدَ هذا الحَمْلِ لابُدَّ من الحمل على التقديم والتأخير كما فَعَل قتادَةُ والفرَّاءُ ، جَمْعاً بين الأَدلة ، لأَن الواوَ لا تُفيد الترتيب ، ونسبةُ إنكار رفعِهِ حياً إلى المعتزلة مطلقاً تساهُلٌ . وإنما هو قولُ الجُبَّائى ، وهو كثيرُ الشذوذ ، ومن جملةِ شذوذِهِ أَنه يَرى عدَمَ جوازِ الأَخذِ بخبَرِ الآحادِ عقلاً ، فإذا أَخَذَ كاتبُ المقالِ برأْيه هذا يَخْلُصُ من أَخبار الآحاد بمَرَّةٍ واحدة .

وما لِفَرْدٍ لا يَصِحُّ أَن يُنسَبَ إلى جماعتِه . وها هو خطيبُ المعتزلة ولسانُهم الناطِقُ تراه فى « الكشاف » يُقِرُّ بالرفعِ والنزولِ على طولِ الخطِّ ، وكذا الإماميَّةُ عندَ دفاعِهم عن خروجِ المَهْدِىِّ ، فلا يكونُ مُنْكِرُ الرفع والنزولِ إلاَّ مفارقاً للجماعة ، جارياً مع الهوى ، مُنَابِذاً للكتابِ والسنة ، ونَبْذُ ما عليه الجماعةُ ، المُسْتَمَدِّ من الكتابِ والسنة ، والمَيْلُ إلى رأْىٍ مستمَدٍّ من أَهلِ الكتاب : إبعادٌ فى الشذوذ ، ، وقد قال ابنُ أَبى عَبْلَة : الرأْىُ الشاذُّ إنما يَحمِلُهُ الرجلُ الشاذُّ .

ثم ذَكَر الكاتبُ الفَرْقَ بين خَبَرِ الآحاد والخبرِ المتواتر : بإطالة

مستغنًى عنها ، ونقَلَ كلماتِ بعض أَهل العلم فى ذلك ببترٍ وتزيُّد ، على أَمَلِ أَن يجدَ فيهاما يغطِّى على شذوذه . والواقعُ أَن من قال : إنَّ خبرَ الآحاد يُفيد العَمَلَ فقط ، يُريدُ بالعَمَل ما يَشمَلُ عَملَ الجوارح وعَمَلَ القلب – وهو الاعتقاد – كما نص على ذلك البَزْدَوِى نفسه ، حيث قال فى آخِرِ مبحث خبَرِ الآحاد :

فأَمَّا الآحادُ فى أَحكام الآخِرة فمِن ذلك ما هو مشهور . ومن ذلك ما هو دونه ، لكنه يُوجِبُ ضربْاً من العِلْم ، على ما قلنا . وفيه ضَرْبٌ من العَمَل أَيضاً ، وهو عَقْدُ القلبِ عليه ، إذ العَقْدُ فُضِّلَ على العِلم والمعرفةِ ، وليس من ضَرُورَاتِه ، قال الله تعالى : (وجَحَدوا بِها واستَيْقَنَتْها أنفسُهم ظُلْمًا وعُلُوًّا) ، وقال تعالى : (يَعرِفونَهُ كما يَعرِفون أَبناءَهم) ، فصَحَّ الابتلاءُ بالعَقْدِ ، كما صَحَّ الابتلاءُ بالعَمَلِ بالبدن » .

وبذلك يُعلَمُ وجْهُ تدوينِ أَخبار الآحاد فى كتب الحديث فى المُغيَّبَاتِ وأُمورِ الآخرة ، كما يُعلَمُ أَنه لا يُوجَدُ تلازمٌ كُلِّىٌّ بين العِلم والاعتقادِ على ما سَبَق تفصيلُه . فالآنَ قد ظَهرَ منْ يَفْهَمُ معنى « العقيدةِ » ومَنْ لا يَفْهَمُهُ حقاً . ومن تزبَّبَ قبْلَ أَنْ يتحَصْرَمَ يَلقى ما يلقاه من تزعَّم قَبْلَ أَن يَتعلَّم .

ثُمَّ من قال : إنَّ خبَرَ الآحاد لا يُفِيدُ العلمَ ، يُريد خبَرَ الآحادِ من حيث هو بالنظر إلى رأىِ جماعة ، وإلا فخبَرُ الآحاد الذى تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقبول يُقْطَعُ بصِدقِه ، كما نَصَّ عَلَى ذلك أَبو المظفَّر السَّمعانيُّ فى « القواطع » .

وقد حَكَى السَّخَاوىُّ فى « فتح المغيث » عن جماعة من المحقِّقين : إفادةَ خبرِ الآحاد العِلْم عند احتفافِهِ بالقرائن ، بل قال جماعةٌ : إنَّ ما اتَّفَق عليه البخارىُّ ومسلم يُفِيدُ فى غير مواضع النقدِ منه العِلْمَ ، لاحتفافِهِ بالقرائن ، ومنهم الغزالى .

ثم العمَلُ بخبَرِ الآحادِ ثابتٌ بالدليل القطعىِّ المفيد لِلعِلم ، كما نَصَّ على ذلك أَبو الحسن الكَرْخِى ، والسمعانىُّ فى « القواطع » ، والغزالىُّ فى « المستصفى » ، وعبدُ العزيز البخارىُّ فى « شرح أصول فخر الإسلام » .

والاعتقادُ عمَلٌ قلبى يُؤخَذُ من خَبَرِ الآحاد ، ، كما سَبَقَ من فخر الإسلام ، فيكون إنكارُ أَخذِ الاعتقاد من خبَرِ الآحاد إنكاراً للدليلِ القطعىِّ المفيدِ للعلمِ الموجبِ للعمَلِ بخبَرِ الآحاد ، أَعمَّ من أن يكونَ عَمَلَ الجوارح ، وعَمَلَ القلبِ – وهو الاعتقاد – ماذا يكون موقفُ الكاتبِ إزاءَ هذا ؟ حتى على فَرْضِ أنَّ خبَرَ النزول خبَرُ آحاد ؟

فيُعْلَمُ أَن حُفَّاظَ الأُمة ما كانوا عابثين فى تدوينهم لأَخبارِ الآخِرةِ والأُمورِ الغيبيةِ فى كتبهم ، ولا كان الأَئمةُ لاعبين فى تدوينِهم السمعياتِ فى كتب العقائد ، رَغْمَ خَيَالِ هذا الكاتب .

ثم تأْويلُ الغزالىِّ لقولِ بعضِ المُحدِّثين : « إنَّ خبرَ الآحادِ يُفيد العِلم » بالعِلْمِ بوجوبِ العَمَلِ به ، لا يُمكِنُ تأْويلُ كلامِ ابن حزم به ، لأَنه يُنافِى صريحَ كلامِهِ فى « الإِحكام » ١ : ١٢٤ ، حيث قال بعد سَرْدِ مقدِّمات : « وإذا صَحَّ هذا فقد ثَبَت يقيناً أَنَّ خبرَ الواحِدِ العدلِ عن مِثلِهِ مُبَلَّغاً إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم حقٌّ مقطوعٌ به : موجِبٌ لِلعِلْمِ والعَمَلِ معاً » . ومعه فى هذا الرأْى أناسٌ ذكرهم هناك : والعالمُ البعيد عن الهوى لايقتصِرُ فى النقل على ما يَحسبُهُ نافعاً له بدون تمحيص ، بل يَرى الحقَّ هو النافعُ حيثما كان .

وحديثُ نزول عيسى على فَرْضِ أنه خبرُ آحاد ، مما اتَّفق البخارىُّ ومسلم عليه بدون نكيرٍ من أَحد من حيث الصناعة الحديثية ، وتلقَّاه الأُمةُ بالقبول خلَفاً عن سلف ، واستمرَّ علماءُ الأُمة على اعتقادِ مدلولِهِ على توالى القرون ، فيتحتم الأَخذُ به .

هذا إذا فُرِضَ أَنه خبرُ آحاد ، فكيف وهو متواترٌ قطعاً ، على ما ذكرنا من نصوص أَهل الشأن فى ذلك ، فيكونُ إنكارُ ذلك بعد الإلمام بأَطرافِ الحديث بالغَ الخطورة ، نسأَل الله السلامة .

والمتحقِّقُ فى مسأَلة الرفع والنزول هو الخبَرُ المتواتر . وقد نَصَّ البَزْدَوِىُّ في آخِرِ بحثِ المتواتر ، على أَنَّ مُنكِرَ المتواتر ومُخَالِفَهُ يَصِيرُ كافراً ، وذَكَرَ فى صدد التمثيل للمتواتِرِ «وذلك مِثلُ القرآن ، والصلواتِ الخمس ، وأَعدادِ الركعات ، ومقاديرِ الزكوات ، وما أَشبَهَ ذلك » . ونُزولُ عيسى ليس بأَقلِّ ذكراً فى كتب الحديث من مقادير الزكوات .

ثم قال البَزْدَوِى : « ومن الناس من أَنكَر العِلْمَ بطريق الخَبَرِ أَصلاً ، وهذا رجلٌ سَفِيهٌ لم يَعرِف نَفْسَه ، ولا دِينَهُ ، ولا دُنْيَاهُ ، ولا أُمَّهُ ، ولا أَباه » . فيُعلَمُ من ذلك مبلَغُ إبعادِ الكاتب فى النَّجْعةِ حيث يقول : «وهكذا تجدُ نصوصَ العلماءِ من متكلِّمين وأصوليين مُجْتَمِعَةً على أَن خبَرَ الآحادِ لا يُفيدُ اليقين ، فلا تَثْبُتُ به العقيدة» ، ونجدُ المحقِّقين من العلماءِ يَصِفون ذلك بأَنه ضروريٌّ ، لا يَصِحُّ أَن يُنازِعَ أَحدٌ فِي شيءٍ منه ، ويَحمِلُون قولَ من قال (كابن حزم فى حِسبانِ الكاتب) : « إنَّ خبَرَ الواحد يُفيدُ العلم » على أَن مرادَهُ العِلْمُ بمعنى الظن ، كما وَرَد ، أَو العِلْمُ بوجوبِ العَمَل » .

وأَين اجتماعُ نُصوصِ العلماءِ مع قولِ أَمثال أَبى حامد الإِسْفِرايِنِى ، وأَبى إسحاق الإِسْفِرايِنِى ، والقاضى أَبى الطيِّب ، وأَبى إسحاق الشيرازى ، وشمس الأَئمة السَّرَخْسِى ، والقاضى عبدِ الوهاب ، ورِوَايةِ

ابن خَوَيْز مَنْدَاد عن مالك ، وقول أبي يعلى ، وأبي الخطّاب ، وابن الزاغوني ، وابن فُورَك ، وغيرهم فيما اتّفق عليه البخاريُّ ومسلم . وفي الخَبرِ المحتَفِّ بالقرائن ، أو خَبرِ الآحادِ مُطْلقاً كما سَبَق .

والواقعُ أنَّ فَرِيقاً قال : إنَّ خبر الآحاد إنما يُفِيدُ العَمَل . وهو مذهَبُ الجمهور ، لكن من جملة العَمَلِ اعتقادُ القلب ، وفَرِيقاً قال : إنه يُفيدَ العِلْمَ والعَمَلَ من غير شَرْط ، كابن حزم ، وفَرِيقاً قال : إنه يُفِيدُهما جميعاً عند احتفافِهِ بالقرائن ، وليس قولُ فريقٍ منهم في صالحِ كاتب المقال لو تدبَّر ، لأنّهم متفِقُون على أنه يُفِيدُ العمَلَ القَلْبِيَّ — وهو الاعتقادُ — وإفادتُهُ العمَلَ مقطوعٌ بها ، والكاتبُ يُنكر هذه الإفادةَ القطعية .

ثم إنَّ المكلَّفَ إذا جَزَم بخبَرِ آحاد يَسمَعُهُ في أمر اعتقادى ، فقد تَمَّ إيمَانُهُ المُنْجِي في الآخِرة ، لأن المطلوبَ منه هو الاعتقادُ الجازم كائناً ما كان طريقُ حصولِ ذلك له ، ولا يَستوجِبُ ذلك أنْ لا يكون في ذلك الأَمْرِ أدِلَّةٌ سواه ، ولا هو بمُلْزِمٍ أن يكون هو القائمَ بالحُجَّةِ في عَصْرِه ، وإنْ كان لكلِّ مسألةٍ اعتقاديةٍ حُجَجٌ قطعية . وقد قال عبد العزيز البخارى في « شرح أصول البَزْدَوِي » : ذَهَبَ أكثَرُ أصحاب الحديث إلى أن الأَخبار التي حكَم أهلُ الصنعة بصِحَّتِها تُوجِبُ عِلْمَ اليقين ، بطريق الضرورة ، وهو مذهَبُ أحمد بن حنبل » اه .

وقولُ الإمام الشافعي رَضِيَ اللهُ عنه : « أتراني خَرَجْتُ من الكنِيسَةِ أَو تَرَى عليَّ زُنَّاراً ؟ ! !» لمن سأله أتأخذُ بهذا الحديثِ ؟ — في حديث من أَخبارِ الآحاد — يَدُلُّ على مَبْلَغ تشدُّدِهِ فيمن يُعْرِضُ عن الحديث ، كما صَحَّ ذلك عنه بأَسانيدَ في كثيرٍ من الكتب .

وأما تأويلُ الغزالي لقول من قال مِن بعضِ المَشَارِقَةَ : « إنَّ خبَرَ الواحد يُفِيدُ العِلْم » ، فلا يَمْشِي في توجيهِ كلامِ ابن حزم ، لأَنه مخالِفٌ لِصَريحِ قوله كما سَبَق . وهذا كلُّه على تقدير أَنَّ حديثَ نزول عيسى خبَرُ آحاد كما يَزعُمُ الكاتب ، وإلا فتَواتُرُ هذا الحديثِ أَمرٌ مفروغٌ منه ، بنصوصِ أَهل الشأن ، والمحتَفُّ بالقرائنِ قَسِيمٌ لخبرِ الواحِدِ عند الغزالي

وأَدْهَى من ذلك كلِّه قولُ الشيخ المتهجم : « ومِن هنا يتبيَّنُ أَن ما قلناه في الفتوى من (أَنَّ أَحاديث الآحاد لا تُفِيدُ عقيدةً ولا يصحُّ الاعتمادُ عليها في شأن المغيَّبات) قولٌ مجمَعٌ عليه وثابتٌ بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاءِ .

هكذا سَلَبَ العقلَ عن جَمَاعةِ علماءِ الأُمَّةِ الذين ليس بينهم من يَرى رأْيَه ، وقولُهُ هذا في فُتْياه باطلٌ بشِقَّيهِ ، كما أَنَّ تعليقه عليه هنا باطلٌ بُطلاناً (مركَّزاً) ، لأَنَّ خبَرَ الآحاد يُفِيدُ عقيدةً اتفاقاً ، كما

ذكرنا نصوصَ أَهل العلم فى ذلك آنفاً — وهم عُقَلاءُ ومن يرميهم بفقدِ العقل أَيكونُ هو العاقلَ ؟ — ولا ينافى ذلك ثُبُوتُها بأَدلةٍ سواه .

ولولا الاعتمادُ والاستنادُ على أَخبار الآحاد فى باب المغيَّبات لكان حُفَّاظُ الأُمَّة لاعِبِين فى تدوينِ ما يتعلق بها فى كتبهم ، ولكان علماءُ التوحيد هازِلين حينما يقولون فى كتبهم فى الأُمور الغيبية : صَحَّ الحديث فى ذلك عن المعصوم ، ولا استحالةَ فى حملِهِ على ظاهره .

لأَنه من المقرَّر عند أَهل الحق أَنَّ النصوص تُحمَلُ على ظواهرها ، ما لم يمتَنع حملُها على ظواهرها ، فإِذا امتَنَع ظَاهِرُ النص أُوِّلَ إذ ذاك فقط ، فيَذكُرون الأَخذ بالظاهر ما لم يمتنع الأَخذ به امتناعاً عقلياً أَو شرعياً.

ثم الغريبُ كل الغرابة أَن يَدَّعِىَ عن ذلك الحكم الباطل بشِقَّيْهِ « أَنه مُجمَعٌ عليه » ، مع كونه لا يُعيرُ سَمْعاً إلى حُجِّيَّةِ الإِجماع ، كما يعلم من كلامه فى العدد (٥١٩) فى الرسالة . وهذا مما تَضحَكُ منه الثَّكْلَى لظهور بطلانِ الأَصل بشِقَّيهِ ، فضلاً عن ثبوتِ الإجماع عليه ، بل لا يصحُ نقل أَحَدِ الشقينِ عن أَحد يَعِى ما يقولُهُ ، بل القولُ « بأَنَّ ذلك ثابتٌ بحكم الضرورةِ العقلية التى لا مجال للخلاف فيها عند العقلاءِ » لا يَصْدُرُ ممن يَزِنُ كلامَه .

ثم الغريبُ ممن لا يَرى الحجةَ فى أَحاديث الصحيحين والسنن

والمسانيد والجوامع والمصنفات ، كيف يَحتجُّ بأَقوالِ أناسٍ من المتأَخرين وبينهم من لم يَنْشَف حِبْرُ ما كَتَبَهُ بعد ؟ ! ! فابنُ الصلاح إن كان حجةً عنده فيما يقوله فى المتواتر ، يكونُ حُجَّةً أَيضاً فيما يقوله فى الصحيحين ، وهو يقول فى مقدمته بالقطعِ بصحةِ أَحاديثهما ، وحديثُ نزولِ عيسى مما اتَّفَقا على روايته ، فَوقَعَ الحقُّ وبَطَلَ ما كانوا يعملون .

والواقعُ أَنَّ قولَ ابن الصلاح إنما هو فى التواتر اللفظى ، فلا يَمَسُّ كلامُهُ كلامَنا من قُرْب ولا بُعْد ، ثم ظَنُّهُ نَدْرَةَ التواتر اللفظى خِلافُ الواقع كما توسَّعَ فى بيان ذلك الحُفَّاظُ بعده أَمثالُ الزينِ العراقى وابنِ حجر والسخاوِى والسيوطى وغيرِهم ، فأَبانوا الدليلَ وأَوضحوا السبيل ، ونَقْلُ نصوصِهم هنا يُخرِجُنا إلى التوسع فيما يَعامه صِغارُ طلبة العلم .

ولا يَستطيعُ أَحدٌ أَن يُنكِرَ كثرةَ التواتر المعنوى باشتراكِ الأَحاديث فى معنى خاص ، والتواترُ فى حديثِ نزول عيسى عليه السلام ، تواترٌ معنوى حيث تشاركت أَحاديثُ كثيرةٌ جداً ، بينها الصِّحاحُ والحِسانُ بكثرةٍ فى التصريح بنزولِ عيسى ، مع اشتمال كل حديث منها على معانى أُخرى ، وهذا ما لا يَستطيعُ إنكارَهُ أَحَدٌ ممن شَمَّ رائحةَ عِلم الحديث .

وليس الاختلافُ فى شروطِ التواتر أَو الإجماع مما يُوهِنُ أَمْرَ أَحدِهما

لأَن الاختلافَ فى شىءٍ لا يُوجِبُ عدَمَ الجزمِ بشىءٍ فيه . والاختلافُ بعقلٍ وبدونِ عقلٍ شأنُ البشر ، وقد اختلَفَ الناسُ فى الله وفي رسولِهِ وفي كل شىءٍ ، ولم يَمنع ذلك من الجزم بالحقائقِ بعدَ تمحيص الأَقوال .

فالاستنادُ فى توهين أَمر الإِجماع أَو التواتر ، على الاختلاف فى شرطِ قبولِ كلٍّ منهما ، لا يكونُ إلا من ضِيْقِ العَطَنِ وجمُودِ القريحة . وقد استقرَّ عند أَهلِ العلم بأَدلةٍ ناهضةٍ ملموسة : أَنَّ التواتُرَ ليس فى حاجة إلى عَدَدٍ خاص من خمسةٍ فما فوقَها . بل إلى مُجرَّدِ ورُودِ الخبرِ عن أُناسٍ تُحِيلُ العادةُ تواطؤَهم على الكذِبِ فى جميع الطبقات ، وهذا النوعُ من الخبر فى غاية الكثرةِ لكثرة طرقِهِ فى دواوين الحديث .

وما نَصَّ أَهلُ الشأن على تواتُرِهِ يكونُ كثيرَ الطرق فى كتب الصحاح والسننِ والجوامعِ والمسانيدِ والمصنفاتِ والأَجزاءِ والتواريخ ، ويكونُ كِيانُ أَسانيدِهِ من صِحاحٍ وحِسانٍ وضِعافٍ من جهةِ قلةِ الضبطِ منجبِرٌ ضعفُها بأَدلةٍ تدلُّ على ضَبْطِ من رُمِىَ بقلةِ الضبط : بمُوافَقَةِ الثقاتِ الأَثبات له فى الرواية ، فتكونُ الضِّعافُ مغمورةً بين تلك الأَخبارِ الكثيرة التى مُعظَمُها صِحاحٌ وحِسان : وأَما كثرةُ الطُّرُقِ من أَسانيد تالِفَة فقط ، فلا تُفِيدُ الحُسْنَ ولا الصحةَ فضلاً عن التواتر .

وأَمَّا مانَصُّوا على أَنه مُتواتِر ، فيَبدأ تخريجُهُ من الصحيحين وباقى السنن إلى سائر الصحاح والمسانيد والمصنفات . فمن لا يَطمئنُّ قلبُهُ إلى مثلِهِ فى الدين ، لا يَطمئنُّ إلى شيءٍ ولو تُلِيَتْ عليه الكتبُ المُنزلةُ كلُّها .

وليست كثرةُ وجودِ المتواتر تواتُراً معنوياً موضعَ نِزاعِ القوم ، ولا هذا مُقابِلَ قولِ ابن الصلاح ، بل مُجرَّدُ وجودِ الحديث فى الكتب المشهورةِ المتداوَلةِ بأَيدى أَهل العلم شَرْقاً وغَرْباً ، بطُرُق كثيرة تُحِيلُ العادَةُ تواطؤَ رجالها على الكذب : يؤْذِنُ بتواترِ الخبرِ قطعاً عند كل حاظٍ بعقلِهِ ، تواتراً لفظياً إذا اتَّفَقَتْ أَلفاظُهم ، وتواتراً معنوياً إذا اختلَفَتْ أَلفاظُهم ، مع اتفاقِها فى معنى يكونُ قَدْراً مشتَرَكاً بين الجميع .

وهذا القسمُ هو الكثيرُ جدَّ الكَثْرَةِ كما يَظهرُ من كتبِ أَهلِ الشأن ، ومعنى اجتماع تلك الكتبِ على تخريج الحديث — فى لفظ بعضِهم — اجتماعُ عَدَدٍ منها يحتوى تلك الطرقَ الكثيرةَ ، التى هى مَدارُ الحكم بالتواتر ، لظهورِ بُطلانِ حَمْلِ الكلام على الاستغراق الحقيقى ، لأَنَّ جمعَ كتبِ الحديث كلِّها غيرُ ميسور لأَحد فى دور من الأَدوار . فكَفَى جمعُ عَدَدٍ من الكتب المشهورة المتداولة ، يحتوى تلك الطرقَ ، لظهور أَنَّ التعليقَ بالمُحالِ ليس من عادةِ العلماء .

وكم من حديثٍ لا يُوجَدُ في الموطأ أَو المنتَقَى لابن الجارود مثلاً ، ويكون موجوداً فى باقى الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع ، بسبب أَنَّ الموطأَ والمنتقى يقتصِران على أَحاديث الأَحكام ، مع كونِ باقى الكتب أَشمَلَ فى الرواية ، والحديثُ المذكورُ لا يكون من باب الأَحكام مثلا .

وتخطئةُ ابنِ الصلاح فى دعوى ندرةِ التواتر مشروحةٌ فى « النُّكَت » و « شرح الأَلفية » للعراقى و « التدريب » للسيوطى وغيرِها من الكتب المعروفة ، بحُجَج ملموسة . وعَدُّ الكاتب هذا القولَ أَوسَعَ المذاهب فى المُتَواتِر غلطٌ بل هو الذى حقَّقَتْهُ الدلائلُ الناهضة ، ومذهَبٌ لا يَشترطُ فى عدد الرواة أَكثَرَ من خمسة يكونُ هو أَوسَعَ المذاهب فى التواتر .

والظاهرُ أَنه غاب عن كاتبِ المقال اختلاف الأَقوال فى الأَعداد التى يجبُ تحقُّقُها فى التواتر ، فيكون ما عليه الجماعة هو أَعدَلَ الأَقوال ، فلا تقومُ حُجَّةٌ لسواه ، فمحاولةُ الكاتب التمسُّكَ باجتماع الكتب على تخريج الحديث ، وعَدُّه لذلك أَوسَعَ المذاهب للتخلُّصِ من التواتر : مما يَذْهَبُ هكذا أَدراجَ الرياح عند من تدبَّرَ ما ذكرناه .

ثم دعواه الإسراف فى الحكم بالتواتر قديماً وحديثا ، إبعادٌ فى النَّجْعَة ، وليس مثلُ هذه الدعوى المجردةِ مما يُسمَعُ من مثله ، بعد أَن

ساق أَهلُ الشأن الطرقَ التى بها يَحكُمون على الحديث بالتواتر من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمصنفات وغيرها .

والمزاعِمُ المجرَّدَةُ عن الدليل لا يُهزَمُ بها حق ، ولا يُنصَرُ بها باطل ، بل ترتدُّ إلى زاعِمِها هزيماً كما صَدَر ، ويقال لقائلها : « ما هكذا تُوْرَدُ الإبِل يا بَطَل ! » .

وإن دلَّتْ هذه الظاهرةُ منه على شيءٍ، إنما دلَّتْ على أَنه يريد التشكيك فى السنة ودلالتها ، كما فَعَل مثلَ ذلك فى دلالة الكتاب الكريم ، فنوصيه أَن يُقلِعَ عن هذا ، ويَحذَرَ من المخاطرة بنفسِهِ فيما لا قِبَلَ له به ، لأَن الحقَّ ظاهرٌ لا يَستُرُه التمويهُ عن الأَبصار ، والباطلَ مفضوحٌ كائنا من كان ناصِرَه ، وأَوَّلُ فَخْرٍ لمن يقومُ بالتدليل على تواتُرِ خبَرٍ أَن يَسرُدَ أَسماءَ الصحابةِ الذين قاموا بروايتِهِ ، ثم التابعين ، ثم وثم طبقةً فطبقة ، والاستياءُ من مثلِ هذا الجَيْشِ العرمرم ، شأْنُ من يكون فى صفِّ الباطل وانهزم .

ولا أَدرى ما هو الداعى له إلى ذكر التعصُّبِ المذهبى فى خَلْع لَقَبِ التواترِ على خبَرِ الآحاد فى نظره ، ونزولُ عيسى ليس اعتقادَ أَهل مذهبٍ فقط ، بل المسأَلةُ إجماعيةٌ لا يُوجَدُ مذهبٌ يَنفِيها ، فدونك « الفقهَ الأَكبر » روايةَ حماد ، و« الفقهَ الأَبسط » روايةَ أَبى مطيع ،

و« الوصيةَ » روايةَ أَبي يوسف ، و« عقيدةَ الطحاوى» ، يَظهَرُ منها أَنَّ اعتقادَ نزول عيسى مذهَبُ أَبي حنيفة وأَصحابِهِ وأَتباعِهم ، وهم شَطْرُ الأُمة المحمدية .

وكذا مالكٌ وأَصحابُهُ وأَتباعُه ، والشافعيُّ وأَصحابُهُ وأتباعه ، وليس أَحدٌ منهم يُنكِرُ نزولَ عيسى ، ولأَحمدَ بنِ حنبل كتاباتٌ بعَثَ بها إلى أَصحابه فى بيانِ معتَقَدِ أَهلِ السنة ، وفى جميعها هذه المسأَلة ، وتلك الرسائل مروية بأَسانيدها عند أَهل العلمِ ، مدوَّنةٌ فى « مناقب أَحمد » لابن الجوزى ، وفى « طبقات الحنابلة » لابن أَبى يَعْلَى وغيرِهما ، وكذا الظاهرية .

وتصريحُ ابن حزم بنزولِهِ عليه السلام موجودٌ في ٣ : ٢٤٩ من « الفِصَل» ، وفى ١ : ٩ وفى ٧ : ٣٩١ من « المحلى » ، بل المعتزلةُ كذلك كما يَظهَرُ من كلام الزمخشرى ، وكذلك الإماميَّةُ كما يَظهَرُ من كلامِهم فى الدفاع عن خروجِ المنتَظَر ، فأَين يكونُ التعصُّبُ المذهبى فى مثلِ هذه المسأَلةِ ، المُخْرَجِ دليلُها فى الصحاح كلِّها والسُّنَنِ كلِّها والمسانيدِ كلِّها ، ودانَ بها جميعُ الفِرَق ؟

نَعَمْ هنا قُوَّةٌ تُمسِكُ للأُمَّةِ بحُكمٍ قطعىٍّ ، لا يَبْغُون عنه حِوَلاً إلى شُبَهِ اليهود والنصارى فى المسأَلة . ولا حُجَّةَ فى كلام بعضِ العصريين

الذين تعودوا التساهل فى كل شىء ، لأنهم صَحَفِيُّون قَبْلَ كل شىء ، لا خَبَرَ عندهم بأدلة المسألة ، ولا وَرَعَ يَحجُزُهم عن الإفتاء فيما غاب عنهم دليله .

أَفِدنى بربك ما هو الداعى هنا إلى ذِكر الوضَّاعين ، أو الأَخبارِ الجاريةِ على الأَلسُن ؟ وقد أُلفَتْ فى القَبيلين كتبٌ خالدة ، يَستفيدُ منها كلٌّ من يرغبُ فِي علوم السنة . وليس خبرُ النزول من هذا الوادى ولا من ذاك الوادى كما سَبَق .

وطُرقُ بحثِ المعجزاتِ الحِسية هنا تطوّعٌ من الكاتب فى صف نُفَاتِها بدون أَىِّ مناسبة له هنا ، غير توسيع دائرة البحث ، ليَبقَى وهو يتكلَّمُ ، نَفَع كلامُهُ أَم لم ينفع . فيانفاةَ المعجزاتِ الحسية ، اعمَلُوا (معروفاً) لا تَضَنُّوا على فخر الرسل — صلوات الله وسلامه عليه وعليهم — بمعجزاتٍ أَثبتها القرآنُ لسائر الأَنبياء .

وقد أَجاد ابنُ كثير فى « تاريخه » سَرْدَ المعجزاتِ الثابتةِ لفخر المرسلين ، مما ثبَتَ مثلُه للأَنبياءِ قبلَه ، وتبيينَ أَنه ما أُوتِيَ نبيٌّ قبلَهُ معجزةً إلا وأُعطِيَ مِثلَها المصطفى صلواتُ الله وسلامه عليه ، وقد نَصَّ أَهلُ العلم على ما تواتَرَ منها مباشرةً ، وما تواتر القَدرُ المشترَكُ فيه فقط .

وإنْ كان كاتبُ المقال تسرَّبَ إلى فكرِهِ شيء من تشكيكات البرنس قيتانو الإيطالى ، فى تاريخه الكبير عن الإسلام ، فدواءُ ذلك كتابُ الشيخ شِبْل النعمانى وزميله الشيخ سليمان النَّدْوِى فى السِّيَر ، وهما أَجادا وأَفادا .

والمعجزاتُ الحِسيَّةُ يجدُها الباحثُ فى كتب الصحاح والسنن والسِّيَر مع تبيينِ مراتبِها ، كما يجد ها فى « الشفا » وشروحِه ، و« المواهب » وشرحِها إن كان يقتصِدُ فى البحث .

وأَما تواتُر أَحاديث المَهدِىّ والدجَّالِ والمسيح ، فليس بموضعِ ريبةٍ عند أَهل العلم بالحديث ، وتشكُّكُ بعضِ المتكلمين فى تواتُرِ بعضِها ، مع اعترافهم بوجوب اعتقادِ أَنَّ أَشراطَ الساعةِ كلَّها حقٌّ ، فمن قلَّةِ خبرتهم بالحديث ، وهم معذورون فى ذلك ، مالم يُعانِدُوا بعدَ إقامة الحجة عليهم فى المسائل .

وكتابُ « التوضيح فى تواتُر ما جاءَ فى المنتَظَر والدَّجَّالِ والمسيح » للشوكانى ، مطبوعٌ فى الهند ، وقد نَقَل منه صديق خان جملةً صالحة فى كتابه « الإذاعة لما كان وما يكونُ من أَشراطِ الساعة » . وهو أَيضاً مطبوع فى الهند ، وهما ممن أَقَرَّ لهم كاتب المقال بالإمامةِ والقُدْوةِ ، بل هما من أَئمةِ هذا الشَّاذِّ .

وليس إلى مثلِ الكاتبِ المتهجمِ التحدَّثُ عن مراتبِ الحديث ، وله رجالٌ وللتشغيبِ رجال . ورَمْيُ من أجاد جَمْعَ الأَحاديثِ الواردةِ فى نزول عيسى عليه السلام ، ونَفَعَ الأُمةَ بعلمِهِ ، بالتمويهِ والرَّكْضِ وراءَ الارتزاق ، مما لا يصدر من حرٍّ سَلِمَ قلبُه من الدَّغَل .

ومما يُقْضَى منه العَجَبُ أَنْ يُرمَى مِمَّنْ خَرَقَ الإجماعَ وفارقَ الجماعةَ فى المسأَلة : مَنْ ناصَرَ معتَقَدَ جماعةِ المسلمين بالمكابرة والعِنادوالإصرار على التضليل ! ! ، ولا شك أَنَّ مَنْ عندَهُ شىءٌ من الوازِع الدِّينى أَو الزاجِرِ الخُلُقى ، يَرْبأ بنفسِهِ أَن يقِفَ فى مثلِ هذا الموقف .

ثم لما رأَى الكاتبُ انهزامَه من كل جانب ، وتضييقَ الأَدلةِ الخانقةِ لخِناقِهِ أَراد أَن يَسلُكَ فى المسأَلة ما سلَكه فى تأْويلِ الشيطانِ فيما سَبَق ! فقال : « إنَّ حديثَ النزول ليس بمُحْكَمٍ ، لا يَحتمِلُ التأْويلَ حتى يكون قطعِىَّ الدلالة » . والمُحْكَمُ لا يمتازُ عن أَخَوَاتِهِ من أَقسام الوضوح إلا بعَدَمِ احتمالِهِ للنسخ ، وأَما الخبَرُ فلا يحتَمِلُ النسخ ، فيكونُ الظاهِرُ والنصُّ فى هذا الموضوع فى حُكْمِ المُحْكَم .

وأَما احتمالُ التأويل فاحتمالٌ خيالىٌّ لم يَنشأْ من دليل ، فلا يُخِلُّ بكونِ الدليل قطعىَّ الدلالة كما سَبَق بيانُهُ مرات . قال الغزالى فى « المستصفى » ١ : ٣٥٧ « أَما الاحتمالُ الذى لا يَعضُدُه دليل ، فلا

يُخرِجُ اللفظَ عن كونِهِ نصًّا » ، ومثلُهُ فى « التلويح » و« مِرآة الأُصول » وغيرِها .

ثم قال الكاتب : « فقد تناوَلَتْها أَفهامُ العلماء قديماً وحديثاً ، ولم يجدوا مانعاً من تأويلها » .

لكن لا يُوجَدُ بين علماءِ أَهلِ الحق من يَؤوِّلُ النصوصَ ما لم تَسْتَحِل معانيها الظاهرة ، ولذا تجدُ فى كتب أَهل الحق النصَّ على أَنَّ « النصوص تُحمَلُ على ظواهرها ، والعدولُ عنها إلى مَعانٍ يَدَّعيها أَهلُ الباطنِ إلحادٌ وكُفْر ، ورَدُّ النصوصِ كُفْر » .

ثم نَمَّل الكاتبُ عن « شرح المقاصد » نقلاً مبتوراً ما يَظُنُّ بهِ أَنه يكونُ حُجَّةً له فى تأويلِ ما وَرَد فى أَشراط الساعة ، ولا سيما نزولَ عيسى عليه السلام ، مع إغفالِ ما يُحقِقُ المسأَلَة من كلام السعد فى مواضع من « شرح المقاصد » ، فأَنقُلُ كلاَم السعد هنا مع إثباتِ ما أَهمَلَهُ الكاتبُ ، ليَظهرَ ما إذا كان قولُ السعد فى صالحهِ أَم لا .

قال السعد فى « شرح المقاصد » ٢ : ٢٢٦ « وبالجملةِ فالأَحاديث فى هذا الباب كثيرة ، رواها العدولُ الثقاتُ ، وصحَّحَها المحدِّثونَ الأَثبات ، ولا يَمتنعُ حَمْلُها على ظواهِرِها عندَ أَهل الشريعة ، لأَنَّ المعانىَ المذكورةَ أُمورٌ ممكنةٌ عقلاً .

وزعَمَتْ الفلاسفةُ أَنَّ طلوعَ الشمس من مغربها ممايَجِبُ تأويله : بانعكاسِ الأُمور وجريانِها على غيرِ ما ينبغى ، وأَوَّلَ بعضُ العلماءِ النَّارَ الخارجَةَ من الحجاز : بالعِلْمِ والهِدايةِ سِيَّما الفقهَ الحِجَازىَّ ، والنَّارَ الحاشرةَ للناس : بفِتنةِ الأَتراكِ ، وخُروجَ الدجَّال : بظهور الشرِّ والفسادِ ، ونُزولَ عيسى صلى الله عليه وسلم : باندفاعِ ذلك وبدوِّ الخيرِ والصلاح . . . » .

فصَدْرُ كلامِهِ على القاعدةِ المتَّبَعَةِ عندَ أَهل الحق ، من حَمْل النصوص على ظواهِرها ما دامَتْ مَعانِيها أموراً ممكنة . ومؤوِّل طلوعِ الشمس كما سَبَق لا يكونُ من أَهل الشريعة ، وكذلك مؤوِّلُ الأَشراطِ على ما سَبَق . لأَنَّ تلك التأويلاتِ بعيدةٌ كلَّ البعد عن لُغَةِ التخاطب ، فتكونُ من قَبِيلِ التأويلاتِ للباطنيَّة ، وقد عرفتَ حُكْمَها . وليس شيءُ منها على قواعدِ التأويل المعروفةِ عندَ أَهلِ العلم ، راجع « قانون التأويل » للغزالى .

فكأَنَّ الكاتبَ لم يَدْرُس شيئاً من كتبِ التوحيدِ عندَ أَهلِهِ ، ليَفهَمَ مَغْزَى كلامِ المتكلمين فى السَّمْعِيَّات : هذه أُمورٌ مُمْكِنَةٌ فى العقل . يَعْنُون أنه دَلَّ السمعُ على ثبوتِها ، فوجَبَ حَمْلُها عليها . ومنهم من يُعبِّرُ عن ذلك بقوله: لا يَمتنعُ حَمْلُها على ظواهِرَها يَعْنى

عقلاً ، فتعيَّنَ حَمْلُها عليها شَرْعاً ، لا بمعنى أنه لا مانعَ من حَمْلِها على ظاهِرِها شَرْعاً ولا مِنْ عَدَمِ حَمْلِها .

وليس المقامُ يتسعُ لشرح الوجوبِ والامتناعِ والإمكانِ ووجهِ كونِ سَلْبِ الضرورة عن جانب العَدَم أَعمَّ من الوجوب فى جانب الوجود ، وهذا من مبادىءِ المعارفِ لمن يَشتغِلُ بعلمِ أُصول الدين ؛ ففَهْمُ الكاتبِ هنا يجلِبُ إلى نفسِهِ ضَحِكَ الضاحكين من صِغارِ المتعلِّمين .

ومما يُحقِّقُ عند القارىءِ مبلغَ بُعدِ الكاتب عن عِلمِ الكلام قولُه تفريعاً على كلام السعد المذكور : « ومِن ذلك نَرَى أَنَّ السعد لايُقَرِّرُ وجوبَ حَمْلِها على ظواهرها ، حتى تكونَ من قطعىِّ الدلالةِ الذى يَمتنعُ تأويلُه ، وإنما يُقرِّرُ بصريح العبارة أنه لا مانعَ من حَمْلِها على ظواهرها . فيُعطِى بذلك حَقَّ التأويل لمن انقَدَحَ فى قلبه سَبَبٌ للتأويل».

وعادةُ المتكلمين أَن يُفرِّعُوا وجوبَ الاعتقاد بمعنى الدليلِ الشرعىِّ على عدمِ استحالةِ معناه المؤديةِ إلى التأويل ، وكم تَرى السَّعدَ نَفْسَهُ يقول فى السمعيات : « إنها أَمورٌ ممكنةٌ نَطَقَ بها الكتابُ والسنة ،وانعَقَدَ عليها إجماعُ الأُمة ، فيكونُ القولُ بها حقاً ، والتصديق بها واجباً » ، ومِثلُهُ يتكرَّرُ فى « شرح النسفية » ، وفى « التجريد » للنصير الطوسِى ، و « المواقف » للقاضِى عَضُد الدِّين .

والذين ذكَرَهم السعدُ هنا بَعْدَ قولِهِ : « عندَ أَهلِ الشريعة » ، ليسوا من أَهلِ الشريعة فى نظره ، كما هو ظاهر ، والسعدُ هو الذى يقولُ فى آخِرِ « شرح المقاصد » : « ذهَبَ العظماءُ من العلماءِ إلى أَنَّ أَربعةً من الأَنبياءِ فى زُمرةِ الأَحياءِ الخَضِر وإلْياس فى الأَرض ، وعِيْسَى وإدريسَ فى السماءِ ، عليهم الصلاةُ والسلام » .

كما يقولُ فى ٢ :١٩٨ : « وأَما استحلالُ المعصيةِ بمعنى اعتقادِ حِلِّها فكُفْرٌ ، صَغِيرةً كانت أَو كبيرةً ، وكذا الاستهانةُ بها بمعنى عدِّها هَيِّنةً تُرتَكَبُ من غير مبالاة ، وتَجرِى مَجْرَى المباحات .ولا خفاءِ فى أَنَّ المراد ما ثَبَتَ بقطعىّ ، وحُكْمُ المبتدِع — وهو من خالَفَ فى العقيدةِ طريقةَ السنةِ والجماعةِ — ينبغى أَن يكونَ حُكْمَ الفاسق . لأَنَّ الإخلالَ بالعقائد ليس بأَدْونَ من الإخلالِ بالأَعمالِ » ، يعنى فيما هو غيرُ مكفِّر .

ثم قال : « وحُكْمُ المبتدِع البُغْضُ والعداوةُ والإعراضُ عنه ، والإهانةُ والطَّعْنُ واللَّعْنُ وكراهِيَةُ الصلاةِ خَلْفَهُ » .

ثم قال : « وطريقةُ أَهلِ السُّنَّةِ أَنَّ العالَمَ حادِثٌ ، والصانعَ قديمٌ متصفٌ بصفاتٍ قديمة . . . لا شبيهَ له ، ولا ضِدَّ ، ولا نِدَّ ، ولا نهايةَ له ، ولا صورةَ ، ولا حَدَّ ، ولا يَحُلُّ فى شىءِ ، ولا يَقُومُ به حادِثٌ ،

ولا يَصِحُّ عليه الحركةُ والانتقال . . . وأنَّه ليس فى حَيِّز ولا جهة ...
وأَنَّ أَشراطَ الساعة مِن خُروجِ الدجالِ ، ويأجوجَ ومأجوجَ ، ونزولِ
عيسى ، وطلوع الشمس من مغربها ، وخُروجِ دابَّةِ الأَرض : حَقٌّ . . . »
إلى آخر معتقد أَهل السنة والجماعة المبسوطة هناك .

وبَعْدَ أَن عَلِمتَ نصوصَ كلامِ السعد ، فى شتى المواضع من كتابِهِ
المذكور ، تَعْلَمُ عِلماً باتاً أَنَّ مُرادَهُ بقولِهِ : « ولا يمتنع حَمْلُها على
ظواهرها » بعدَ تقريرِه لثبوتِ الأَحاديث ، لا يكونُ إلا بمعنى أنها أمورٌ
مُمْكِنَةٌ عقلاً دلَّ السمعُ على ثبوتِها ، فيجبُ التصديقُ بها .

ولم يكتفِ الكاتبُ بما سَبَق منه من التحريفِ الشائِنِ ، حتى خيَّرَ
الناسَ فى الإيمانِ بأَحَدِ طرَفَىْ النَّفْى والإثبات . وهذا هو الجهلُ بعينه
فى باب الاعتقاد . — وإن كان له سابقةٌ فى تقرير ازملائِهِ — وخَتَم
كلامَهُ بأَنه تبيَّنَ جليًّا مما تقدَّمَ « أنه ليس فى الأَحاديث التى أَوردُوها
فى شأنِ نزولِ عيسى آخِرَ الزمان قطعيَّةٌ ما ، لا مِن ناحيةِ ورودِها ،
ولا من ناحيةِ دلالتِها » .

هكذا يَظُنُّ بنفسِهِ أَنه تمكَّنَ من إبطالِ كتب السنة من صِحاحٍ
وسنن ومسانيد وغيرِها ، بشَطْبَةِ قَلَم ، كما تمكَّن فى حِسبانه أَيضاً

من إلغاءِ كُتُبِ الكلامِ والتوحيدِ وما حَوَتْهُ في المسأَلةِ من أولِ عهدٍ إلى اليوم ، وكتبُ السنةِ لا تزال بخير ، وكذا كتبُ التوحيد ما دام للإسلام عِرْقٌ يَنْبِضُ ، وإنما الضائعُ من أَضاعَ نَفْسَهُ بمُناهَضةِ الأُمَّة ، حتى أَصبَحَ مَثَلاً في الآخِرِين . ولعل فيما ذكرناه في هذا الفصل كفايةٌ في نقضِ ما في المقالِ المذكور ، والله سبحانه هو ولى الهداية .

الاجماع وثبوت العقيدة

وبهذا العنوان كلمةٌ أَيضاً فى العدد (٥١٩) ، تناوَلَ فيها الكاتبُ ثالثَ حُجَجِ الشرع عند أئمة الدين ، بالتشكيكِ بكل ما استطاع ؛ وبه يكون أَتمَّ رسالتَهُ فى تهوين دلالةِ حُجَجِ الله من الكتاب والسنة والإِجماع ، فى نفوسِ المُصغين إِليه من العامَّةِ وشِبهِ العامَّة .

ولستُ أَدرِى ما هو الداعِى له إلى هذا اللف والدوران ، وتقعيد القواعدِ فى النيل من الأَدلةِ المُجْمَعِ عليها بين أَهل الحق ، وكان يَستطيعُ بدونِ ذلك أَن يقول : إنَّ فى وفاةِ عيسى عليه السلام ونَفْىِ نزولِهِ فى آخرِ الزمانِ النَّصَّ الفُلانىَّ من الكتاب يَدلُّ على وَفاتِهِ ونَفْىِ نزوله ، أَو الدليلَ الفلانىَّ من السنة أَخرجَهُ فلانٌ وفلان ، يُخالِفُ ما اعتَقَدَهُ الجماعةُ فى ذلك ، أَو الروايةَ الفلانيةَ عن فلان من أَئمة الدين ، بالسندِ الفلانىِ تُفِيدُ وفاتَهُ ونَفْىَ نزوله ، لو كان شىء من ذلك موجوداً فى دواوين العلم .

لكن لو أَجلَبَ الكاتبُ بخَيْلِهِ ورَجِلِهِ ما استطاع سبيلا إِلى رواية فى وفاتِهِ ونَفْىِ نزولِهِ عن أَحدٍ لم ينخدع برواياتِ أَهلِ الكتاب ، فضلاً عن أَن يَجِدَ شِبْهَ دليل فى الكتابِ أَو السنة ، إِزاءَ نصوصِ

كتابِ الله وسنةِ رسولِهِ المتواترةِ وإجماعِ علماءِ المسلمين ، الدالةِ على معتَقَدِ الجماعة فى ذلك .

وكم قلنا : إنَّ روايةَ ابنِ أَبى طلحة ، عن ابن عباس ، غيرُ ثابتة ، للانقطاعِ وللكلامِ فى رجالِ سندِها ، بل صَحَّ واستفاض خِلافُ ذلك عنه ، فيجبُ حَمْلُ تلك الروايةِ على التقديم والتأخير ، لئلا تُخالِفَ ما صَحَّ واستفاضَ عنه ، إذا جَعَلنا لها شيئاً من القيمة كما هو رأىُ قتادة والفرَّاءِ .

وقولُ وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ بموته : لم يُسنِدْهُ إلى المعصوم ، وإنما نقَلَه من أَهل الكتاب ، وروايةُ محمدِ بنِ إسحاق تَنُصُّ على أَنَّ القولَ بموتِهِ قولُ النصارى ، والجُبَّائى منخدعٌ بروايةِ أَهل الكتاب ،وابنُ حَزْمٍ على غَلَطِهِ بعدَمِ الفَرْقِ بين التوفِّى والوفاةِ مُصرِّحٌ باعتقادِهِ نُزولَهُ فى آخِرِ الزمان ، حيث قال فى « المحلَّى » فى ١ : ٩ : « إنَّ عيسى ابنَ مريم سينزِلُ » ، وساق بسندِهِ حديثَ النزولِ هناك ، وهكذا يقول أَيضاً فى ٧ : ٣٩١ فيهونُ أَمرُ خلافه ، وإن كان واهِنَ المُدْرَك .

وإنما الخلافُ الخطِرُ هو نفىُ نزولِهِ عليه السلام ، وقد سَبَق منا بيانُ وجوهِ دلالةِ الكتاب على الرفع والنزول ، مع نَقْلِ نصوصِ الحفاظ على تواتُرِ حديثِ النزول ، والإجماعِ على الاعتقادِ بنزولِهِ .

ومن قال ذلك الحافظُ عبد الحق بن عطية الأندلسيُّ وأبو حَيَّان الحافظُ فى تفسيرِهما ، وفى « البحر المحيط » ٢ : ٤٧٣ : « قال ابنُ عطية وأجمعت الأُمَّةُ على ما تضمَّنَهُ الحديثُ المتواترُ ، من أَنَّ عيسى فى السماء حَىّ ، وأنه يَنزِلُ فِى آخِرِ الزمان » ، وفى « النهرِ المادِّ من البحر » ٢ : ٤٧٣ بالهامش : « وأجمعَتْ الامَّةُ على أَنَّ عيسى عليه السلام حىٌّ فى السماءِ ، وسينزلُ إلى الأَرضِ ، إلى آخِرِ الحديث الذى صَحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك » ، وفى « البحر » أَيضاً ٣ : ٣٩١ « بل رَفَعَهُ اللهُ إليه . هذا إبطالٌ لما ادَّعوهُ من قَتْلِهِ وصَلْبِهِ وهو حىٌّ فى السماءِ الثانية ، على ما صَحَّ عن الرسول صلى الله عليه وسلم فى حديث المِعراج ، وهو هنالك مُقيمٌ حتى ينزله الله إلى الأَرض » .

ومَنْ خَلَقَهُ الله من غيرِ أَبٍ إذا عاش فى السماءِ عِيشةَ الملائكةِ بدون حاجة إلى الأَغذيةِ بإذن الله سبحانه إلى اليوم الموعود ، ما استبعَدَ ذلك مؤمنٌ لا يكون فِى قلبِهِ دَغَل .

وقد ذكر الذهبى فى « تجريد أَسماءِ الصحابة» عيسى عليه السلام فى عِدادِ الصحابة ، حيث رآه ليلةَ المعراج وهو حَىّ ، وهكذا فَعَل ابنُ حجر أَيضاً فى « الإصابة » ولا يَخدِشُ فى ذلك حديثُ عائشة رَضىَ الله عنها فى أَنَّ الإسراءِ كان مناماً ، فإنه إنما رواه محمدُ بن إسحاق عن

بعضِ آلِ أبي بكر رضيَ الله عنه بدون سند . وبالروايةِ عن مجهول بدون سند ، لا يَثبُتُ شيءٌ عن عائشة ولا غيرِها .

ومن لَغِطَ بأَنَّ الإسراءَ كان نوماً لهذا الخبر بَنَى على غيرِ أساس ، وإطباقُ كتبِ العقائد من الصدرِ الأَولِ إلى اليومِ على الرفع والنزولِ ، مما لا يَدعُ مجالاً للتشكيك فى الإجماع على ذلك . إلا عند من لَا يُبالى بالإجماعِ ولا بالمُجْمِعِين .

وليس الإجماعُ بالموضع الذى يَراهُ فيه كاتبُ المقال ، بل يقولُ فيه ابنُ حزم فى « مراتب الإجماع » : « إنَّ الاجماعَ قاعدةٌ من قواعد المِلَّةِ الحَنيفِيَّة ، يُرجَعُ إليه ، ويُفزَعُ نحوَه ، ويُكفَّرُ من خالَفَهُ » . مع كونِهِ من أَشدِّ الناسِ كلاماً فيه ، والخِلافُ فى شيءٍ ليس مما يُزِيلُ حقيقةَ ذلك الشيء من الوجود ، بل أَهلُ البصيرةِ النافذةِ يُمحِّصُونه بين ضَوْضاءِ الأَخذِ والرد ، فيظهرُ الحقُّ واضحاً جليّاً بعدَ التمحيص ، لمن له قَلْبٌ أَو أَلقَى السمعَ وهو شهيد .

ولعلَّ الحقَّ فى ذلك لا يعدو ما قلتُهُ فى « الإشفاق على أحكام الطلاق » ، فى صدد الردِّ على من يقول من أبناءِ اليوم : إنَّ الإجماعَ الذى يَدَّعِيهِ الأُصوليون ما هو إلا خيَال . . . ولا استَقَرَّ رأْيُ العلماءِ على قولٍ مقبولٍ فى معنى الإجماع – فى نفسِهِ ! – وكيف يُحتَجُّ به ومتى ؟» .

ولا بأسَ أَن أَسُوقَ هنا بعضَ ذلك ، دفعاً لما عَسَى أَن يَعْلَق ببعضِ الخواطر من تشكيك ذلك المشكِّك .

ومما قلتُ هناك : « هذا كلامٌ لا يَصْدُرُ ممن يَعقِلُ ما يقول ، وإن دلَّ هذا الكلامُ على شيءٍ ، فإنما دَلَّ على أَنَّ قائلَهُ ما دَرَسَ شيئاً من أُصول الفقهِ ، ولو نحو « مِرآةِ الأُصول » ، أَو « التحريرِ » ، على واحِد من المُبرِّزِين فِي العلم ، فضلاً عن كتابِ البَزْدَوِى ، وشُروحِه ، ولا اطلَّعَ على « بَحْرِ » البدر الزركشِى ، ولا « شامِلِ » الإتقانِى ، فضلاً عن « تقويم » الدَّبُوْسِى ، « وميزان السمرقندى » ، و« فصول » أَبى بكر الرازى .

ولم يَطلَّع أَيضاً على « فصولِ » الباجى ، و« محصولِ » أَبى بكر بن العربى ... ، ولا « برهان » ابن الجُوَيْنِى ، ولا « قواطع » السمعانى ... ولا على « تمهيدِ » أَبى الخَطَّاب ، و« رَوْضَة » الموفَّق و« مختصرِها » للطُّوفى ، ولا « عُمَد » القاضى عبد الجبار ، و« مُعتمَدِ » أَبى الحُسَين البصرِى ، ولا « محصول » الرازى ، بل « تنقيحِهِ » للقَرَافى ، بل اكتَفَى فى هذا العلمِ الخطيرِ بتقليبِ صفحاتِ كُتَيِّبٍ للشوكانى أَو القِنَّوْجِى ، شَيْخَىْ التخبُّطاتِ فى المسائلِ فى الدَّوْرِ الأَخير ...

أَوَ لم يَعلمْ هذا المتقولُ أَنَّ حجيَّةَ الإجماع مما اتَّفق عليه فقهاءُ

الأُمَّةِ جميعاً ، وعدُّوه ثالثَ الأَدلةِ ، حتى إنَّ الظاهريةَ على بُعْدِهم عن الفِقهِ ، يَعترفُونَ بحُجِّيَّةِ إجماعِ الصحابة ، ولهذا لم يتَمكَّن ابنُ حزم من إنكارِ وقوعِ الطلاقِ الثلاثِ مجموعةً ، بل تابَعَ الجمهورَ فى ذالك.

بل قد أَطلَق كثيرٌ من العلماءِ القولَ بأَنَّ مخالِفَ الإجماع كافرٌ ، حتى شَرِطَ للمُفتِى أَن لا يُفتِىَ بقول يُخالِفُ أَقوالَ جماعةِ العلماءِ المتقدِّمين ، ولهذا كان لأَهلِ العلم عنايةٌ خاصَّةٌ بمِثلِ « مُصَنَّف » ابن أَبى شيبة ، و« إجماع » ابن المنذر ، ونحوهما من الكتب التى تتبيَّن بها مواطنُ الاتفاقِ والاختلافِ فى المسائل بين الصحابةِ والتابعين وتابعيهم رَضِىَ الله عنهم .

وقددَلَّ الدليلُ على أَنَّ هذه الأُمَّةَ محفوظةٌ من الخطأ ، وأَنَّهم عُدولٌ شُهَداءُ على الناس ، وأَنهم خيرُ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ للناس ، يَأْمُرونَ بالمعروف ، ويَنْهَوْن عن المُنْكَر ، وأَنَّ مَنْ تابَعَهم تابعٌ سبيلَ من أَناب ، ومن خالَفَهم سَلَكَ سبيلَ غيرِ المؤمنين ، وناهَضَ علماءَ الدين .

ولا أَدرِي من أَين أَتت هذه الفَوْضَى فى التفكير ، ومن أَين تسرَّبَتْ هذه السُّمومُ الفاتكةُ إلى أَذهان بعضِ المتفيهقين فى هذا العصر ؟ . . . فإذا ذَكَر أَهلُ العِلم الإجماعَ ، فإنما يُريدون به إجماعَ من بَلَغُوا رتبةَ الاجتهادِ من بين العلماء ، باعترافِهم ، مَعَ وَرَعٍ يَحجزُهم عن مَحارِمِ الله ، ليُمكِنَ بقاؤهم بين الشهداءِ على الناس .

فمن لم يَبلغ مرتبةَ الاجتهاد باعترافِ العلماءِ له بذلك ، فهو خارجٌ من أن يُعتَدَّ بكلامِهِ فى الإجماع ، ولو كان من الصالحين الوَرِعين ، وكذلك من ثَبَتَ فِسقُهُ أَو خُروجُه على معتَقَدِ أَهل السنة : لايُتصوَّرُ أَن يُعتَدَّ بكلامِهِ فى الإِجماع ، لسقوطِهِ من مَرْتَبةِ الشهداءِ على الناس .

على أَنَّ المبتدِعَ كالخوارج وغيرهم لايَعْتَدُّون بروايات ثقاتِ أَهلِ السنة فى جميعِ الطبقات ، فكيف يُتصوَّرُ أَن يُوجَدَ فيهم من العِلم بالآثارِ ما يؤهِّلُهم لدرجةِ الاجتهاد .

ثم أَقلُّ ما يجبُ على المجتهدِ المستجمعِ لشروطِ الاجتهاد ، باعترافِ العلماءِ : أَن يُدلِيَ بحُجَّتِهِ ، ويُصارِحَ الجمهورَ بما يَراه حقاً تعليماً وتدويناً ، إذا رأَى أَهلَ العلم على خطإٍ فى مسأَلةٍ من المسائل ، حَسْبَ ما يراه هو ، لا أَن يَنْقَبِعَ فى دارِهِ ، أَو يَنزوِيَ فى رأْسِ جبلٍ بعيدٍ عن أَمصارِ المسلمين ، ساكتاً عن بيانِ الحق ، والساكتُ عن الحق شيطانٌ أَخرس ، ناكثاً عهدَ الله وميثاقَهُ فى تبيينِ الحق ، ومن نَكَثَ فإنما يَنْكُثُ على نَفْسِه ، فبمُجَرَّدِ ذلك يلتحقُ بالفاسِقِين الساقِطِين عن مرتبةِ قبولِ الشهادة ، فضلاً عن مرتبةِ الاجتهاد .

ومن المُحالِ فى جارِي العادةِ بين هذه الأُمَّة ، نظراً إلى نشاطِ علماءِ المسلمين فى جميعِ الطبقاتِ لتدوينِ أَحوال من له شأن فى العلم ،

وتسابُقهم في كتابةِ العلوم وتسجيلها ، وإفشاءِ ما يلزم الجمهورَ علمُهُ في أمرِ دينهم ودُنياهم امتثالاً منهم لأَمْر تبليغِ الشاهدِ للغائب ، ووفاءً بميثاقِ تبيينِ الحق : أَنْ لا تكونَ جماعةُ العلماءِ في كل عصر يَعلمون من هُمْ مجتهدُو ذلك العصر ، الحائزونَ لتلك المرتبةِ العالية ، القائمون بواجبهم ؟ .

فإذا ذاعَ رأيٌ رآه جمهرةُ الفقهاءِ في أيِّ قَرْن من القرون ، من غيرِ أن يَعلمَ أهلُ الشأنِ مُخالَفَةَ أحدٍ من الفقهاءِ لهذا الرأْي . فالعاقلُ لا يَشُكُّ في أَنَّ هذا الرأْيَ مُجمَعٌ عليه ، وهو الذي يُعوِّلُ عليه المحققون من أئمة الأُصول ، وهذا مما لا يُمكِنُ أن تَجرِيَ حولَهُ الثرثرةُ : بأَنَّ في الإجماع كلاماً من جهة حجتيهِ ، وإمكانِهِ ، ووقوعِه ، وإمكانِ العلم به ، وإمكانِ نقلِهِ كما لا يخفى .

وليس معنى الإجماع أَن يُدوَّنَ في كل مسأَلةٍ مُجلدَّاتٌ تحتوي على أَسماءِ مِئةِ أَلفِ صحابيٍّ مات عنهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم ورَضِيَ عنهم ، بالرواية عن كل واحد منهم فيها ، بل تَكْفِي في الإجماعِ على حكمٍ صحَّةُ الروايةِ فيه عن جَمْعٍ من المجتهدين من الصحابة ، وهم نحوُ عشرين صحابياً فقط في التحقيق ، بدون أَن تَصِحَّ مخالفةُ أَحد منهم لذلك الحكم ، بل قد لا تَضُرُّ مخالفةُ واحد أَو اثنينِ منهم ،

فى مواضعَ فصَّلها أَئمةُ هذا الشأن فى محله ، وهكذا الأَمر فى عهد التابعين وتابعيهم .

ومِن أَحسَنِ من أَوضَحَ هذا البحثَ بحيث لا يَدَعُ وَجْهَ شَكٍّ لمتشكِّك . ذلك الإِمامُ الكبيرُ أَبو بكر الرازىُّ الجَصَّاصُ ، فى كتابه « الفُصول فى الأُصول » . وقد خَصَّ فيه لبحثِ الإِجماع وَحْدَهُ نَحوَ عشرين ورقةً من القطع الكبير . وهو كتابٌ لا يَستغنِى عنه من يرغب فى العلم للعلم ، وكذا العلامةُ الإِتقانىُّ فى « الشامل » شرح « أُصول » البزدوى ، وهو فى عشرة مجلَّدات ، يَذكرُ فيه نصوصَ الأَقدمين بحروفها ، ثم يُناقِشُهم فيما تجبُ المناقشة فيه ، مُناقَشَةَ من له غَوْص .

ومِن الإِجماعِ ما يَشتركُ فيه العامَّةُ مع الخاصَّةِ ، لعمومِ بَلْوَاهُم ، كإِجماعِهم على أَنَّ الفَجْرَ ركعتانِ ، والظهرَ أَربعُ ركعات ، والمغربَ ثلاثُ ركعات ، ومنه ما يَنفرِدُ به الخاصَّةُ وهم المجتهدون ، كإِجماعِهم على الحقِّ الواجبِ فى الزُّروعِ والثمار ، وتحريم الجَمْعِ بين العَمَّةِ وبنتِ الأَخ ، فلا تَنزِلُ مرتبةُ هذا الإِجماع عن ذاك ، لأَنَّ المجتهدين لا يزدادون حُجَّةً إِلى حُجَجِهم بانضمام العوامِّ إِليهم .

فمن ادَّعَى أَنَّ مِن الإِجماعِ ما هو قطعىٌّ يُستغنَى عنه بالكتاب المتواتر والسنةِ المتواترة ، وما دونه يتَسكَّعُ فى الظن ، فقد حاوَلَ رَدَّ

حُجيَّةِ الإجماع ، واتَّبَعَ غيرَ سبيل المؤمنين ، وشَرْحُ ذلك فى الكتب المبسوطة ، ولا يَتحمَّلُ هذا الموضعُ للإفاضةِ فيه .

وماذا على الإجماعِ من كونِ بعضِ أنواعِهِ ظنياً ؟ وجَحْدِ ما هو يقينىٌّ منه كُفْر ، وإنكارِ ما جَرَى مَجْرَى الخبَرِ المشهور منه ضلالٌ وابتداع ، وجاحِدِ ما دُونَ ذلك كجاحدِ بعضِ ما صَحَّ من أَخبار الآحادِ على حدٍّ سَوَاء .

أَما قولُ محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى فى الإجماع : فبعيدٌ عما يفقهه الفقهاء ، وهو لَيِّنُ المَلْمَس فى كتبِهِ بالنسبة إلى أَمثال المَقْبَلِىِّ ومحمدِ بنِ إسماعيل الأَميرِ والشوكانىِّ من أَذيالِهِ الهدَّامِين ، لكنْ مع هذا اللينِ تحمِلُ كتبُهُ سُماًّ ناقِعاً ، وهو أَول من شَوَّشَ فِقهَ العِتْرَةِ النبوية ببلادِ اليَمَن ، وكلامُهُ فى الإجماع يَرمِى إلى إسقاطِ الإجماع من الحجية ، ، وإن لم يُصرِّح تصريحَ الشوكانىِّ فى « جزء الطلاق الثلاث » . انتهى ما نقلتُهُ من « الإشفاق » .

وقولُ الشوكانىِّ فى جزئه المذكور « إنَّ الحقَّ عدَمُ حجيَّةِ الإجماع ، بل عدَمُ وقوعِهِ ، بل عدَمُ إمكانِهِ ، بل عدم إمكانِ العِلمِ به . وعَدَمُ إمكانِ نقلِهِ » مُتَابَعَةً للنَّظَّامِ على طُولِ الخَطِّ : مما لا يُستكثَرُ مِن مثلِهِ فى التجرُّؤ على الأَحكام ، وهو الذى لايَعترِفُ بعَدَدٍ محدودٍ فى

نكاحِ النساءِ ، على خلافِ الكتابِ والسُّنَّةِ ، كما فى « وَبْلِ الغَمَام » له . وتجِدُ تفصيلَ الردِّ عليه فى « تذكرةِ الراشد » ، وإن كان هذا على خِلافِ ما فى « نيل الأَوطار » . وله مَراحِلُ فى الدعوةِ إلى بِدْعَتِهِ .

وقد علَّقنا على مواضعَ من « مراتبِ الإجماع » لابنِ حَزْم برمز (م) فى الغالب ، ما يُعيدُ الحقَّ إلى نِصابِهِ فى مواضعِ انحرافِهِ عن الجادَّة ، وهكذا فعلنا فيما علَّقناه على « النُّبَذ » لابن حزم بتوفيق الله سبحانه .

وليس بين الأَئمة المتبوعين كبيرُ خلاف فى الإجماع ، وما كلُّ من تَحدَّثَ فيه تَحدَّثَ بما يُقامُ لكلامِهِ وَزْن ، والحقُّ واضح لمن دَرَس الإجماعَ من جميع نواحيه ، لكنْ ضَعْفُ المناعةِ الفقهيةِ فى متفقهةِ الأَدوار الأَخيرة ، جعَلَهم ضحايا للآراءِ الشاذَّةِ التى تُنشَرُ هنا ، بسَعْىٍ من أَصحابِ غاياتٍ ، وذلك ناشِئٌ من الفَوْضَى وقلةِ التبصُّرِ فى مناهج تفقيهِهم وإن كان القائمون بالأَمر يَصعُبُ عليهم الاعترافُ بذلك ، لكنَّ الأَمرَ واقع ، ماله من دافع .

ثم إنَّ أَضيَقَ المذاهبِ فى الإجماع هو مذهبُ الظاهرية ، المقتصرين على الصحابةِ فى الإجماع ، ونُزولُ عيسى عليه السلام مما نَصَّ عليه ثلاثون من الصحابة رضى الله عنهم ، وآثارُهُم الموقوفةُ عليهم مُدوَّنةٌ فى « التصريح » للكَشْميرى كما سَبَق ، ولم يَصِحَّ عن صحابىٍّ واحد القولُ بما يُخالِف ذلك .

وما أخرجه الطبرانى فى سنده مجالد ، فإذا لم يكن مِثلُه إجماعاً ، فلا يُوجد فى الدنيا إجماع ، ويقول أبو حامد الإسْفِراينِى شيخُ الطريقة العراقية فى مذهب الشافعى – عَنْ أن يقولَ بعضُ أهلِ الاجتهاد بقول ، وينتشِرَ ذلك فى المجتهدين من أهل ذلك العصر ، فيَسكتُوا بدونِ أن يظهرَ منهم اعترافٌ ولا إنكار – إنَّه إجماعٌ وحجةٌ مقطوعٌ بها . فلا يكونُ لكاتبِ المقال متمسَّكٌ بما نقَلَهُ من «رسالة» الشافعى رضى الله عنه ، حيث حَمَّلَهُ مالا يتحمَّلُه .

ورَدُّ ما يُروَى عن أحمد فى الإجماع : فى « السيف الصقيل » ص ١١٠ ، ثم الخلافُ فى الاحتجاج بالإجماع فى العِلْميَّاتِ ليس مما يُوهِنُ أمرَ الإجماع فى مو ضوعِ بحثِنا ، لأَنَّ ذلك فى المسائلِ العَويصةِ التى تَضطرِبُ فيها العقولُ ، وقد دَلَّلنا على أَنَّ الأَخبارَ فى النزولِ مُتواتِرَة ، وثُبوتُ توترُاها ليس فى حاجةٍ إلى اعترافِ صاحبِ المقالِ بتواترُِها ، بعدَ أن نَصَّ أَصحابُ الشأن على تواترُِها . والإجماعُ اليقينىُّ على ما ثَبَتَ بالتواتر ، مما لا يُنكِرُه إلا مُكابر .

ثم إنَّ اعتقادَ النزول عَمَلُ القلب ، فيكونُ التمسُّكُ بالإجماع هنا تمسكاً به فى بابِ العَمَل ، فيكونُ الأَخذ بالإجماعِ فى هذا الموضع أَمراً متفقاً عليه بين العلماء .

وما نقله كاتبُ المقالِ عن « التحرير » لابنِ الهُمَام ، فى أَشراطِ

الساعة وأَمورِ الآخرةِ ، من لزومِ استنادِها على النقلِ دُونَ الإجماع ، هو عَيْنُ ما قاله صَدْرُ الشريعة فى « التوضيح » ، لكن نَظَرَ فيه السعدُ المحقِّقُ فى « التلويح » وقال : إنَّ النَّقْلَ قد يكون ظَنِّياً فبالإجماع يَصِيرُ قطعياً » . وهذا كلامٌ متين .

وابنُ الهُمَام هو الذى يقولُ فى « المُسايَرَة ، فى العقائدِ المُنْجِيَة فى الآخِرة » ، فى عِدادِ المُكَفِّرات : « وكذا مُخالَفَةُ ما أُجمِعَ عليه ، وإنكارُهُ بَعْدَ العِلمِ به » . والخِلافُ فى كونِ الإجماع مُدْرَكاً مستقلاً هنا ، لا فى الاعتدادِ به إذا وَقَع ، وتَوَارُدُ الأَدلة على شىءٍ مما يزيده قُوَّةً .

وقال فى « المسايرة » أَيضاً : وأَشراطُ الساعةِ من خروج الدجال ونزولِ عيسى عليه السلام ، وخروجِ يأجوجَ ومأجوجَ ، والدابَّةِ ، وطلوعِ الشمس من مَغْرِبِها حَقٌّ » فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضلال ، وقول ابنِ رُشدِ الحفيدِ فى الفَرْق بين العِلْمِيَّاتِ النظريةِ والعَمَلِيَّاتِ فى باب الإجماع : مَنْزِعٌ آخَر ، ليس هذا موضعَ بسطِه .

وأَما قولُ الكاتب : « وعلى فَرْضِ أَنَّ أَشراطَ الساعة مما يَخْضَعُ للإجماعِ الذى اصطلحوا عليه ، نقولُ : إنَّ نزُولَ عيسى قد استَقَرَّ فيه الخلافُ قديماً وحديثاً ، أَمَّا قَدِيماً فقد نَصَّ على ذلك ابنُ حزم فى كتابه

«مراتبِ الإجماع» ، حيث يقول : .. ختلفوا فى عيسى عليه السلام : أيأتِى قَبْلَ يومِ القيامةِ أم لا ... ؟ . كما نَصَّ عليه أيضاً القاضى عِيَاضٌ فى شرح مسلم ، والسعدُ فى «شرح المقاصد» ، وقد سُقنا عبارتَهُ فى البحثِ السابق ، وهى واضحةٌ جَلِيَّةٌ فى أَنَّ المسأَلةَ ظنيةٌ فى وُرُودِها ودلالتِها . وأَمَّا حَدِيثاً فقد قَرَّرَ ذلك ... » :

فخِلْوٌ من صَلَاحِيَةِ التَّتَرُّسِ به ، فإنَّ ابنَ حزم لم يَحْكِ نَفْىَ النزولِ عن أَحَدٍ من أَهل الحق بسندٍ صحيح ، حتى يُقَامَ له وَزْن ، وإنما هو توليدٌ واستنتاجٌ مما يُحكَى فى موتِهِ ، ثم رفعِهِ ، وقد مَحَّصْنا هذه الحكايةَ فيما سَبَق ، بل قال ابنُ رشدٍ الكبيرُ بعدَ أن قال : لابد من نزولِهِ لتواترِ الأَحاديث بذلك : « فما ذكره ابنُ حزم من الخلاف فى نزولِهِ : لا يصح » ، كما فى « شرح » الأُبِّىِّ على « مسلم » .

وأَما لفظُ القاضى عِياضٍ فى «شرح مسلم» فهو «نُزولُ عيسى عليه السلام ، وقَتْلُهُ الدَّجَّال : حَقٌّ وصحيحٌ عند أَهل السنة ، للأَحاديثِ الصحيحة فى ذلك ، وليس فى العقل ولا فى الشرع ما يُبطِلُهُ ، فوجَبَ إثباتُهُ ، وأَنكَر ذلك بعضُ المعتزلةِ والجهمية »اهـ . وذلك البعضُ هو الجُبَّائى . ولو عَلِمَ تواتُرَ الخَبرِ لما خالَفَ ، على أَنَّ خِلافَ المبتدعة لا يُخِلُّ بالإجماع فى التحقيق كما سَبَق ، وجَمهرةُ المعتزلةِ مَعَ أَهل

الحقِّ فى المسألةِ ، على ما يَظهَرُ من كلام خطيبِهم الزمخشرىِّ فى « الكشاف » .

وأما ما نقله السعدُ بَعْدَ ذِكرِهِ قولَ أهل الشريعة ، وبَعْدَ ذِكرِهِ لزَعْمِ الفلاسفة : فبَعيدٌ عن أن يكون نَقْلاً لِخلاف يُعتَدُّ به : بل هو قولُ بعضٍ من سارَ سَيْرَ الباطنيةِ فى التأويلِ كما سَبَق : ولذا أغفَلَ ذِكرَ اسْمِه ، ومِن طريقةِ تأويلِهِ يَظهرُ أنه من المبتدِعة الذين لا يُلتفَت إليهم ، والتأويلُ من غير داعٍ عقلىٍّ ولا شَرْعِىٍّ على خِلافِ لُغةِ التخاطُب : شأنُ الباطنيةِ ومن سارَ سيرَهم ، هذا هو قديمُهُ .

وأما حديثُهُ فالدكتور محمدُ توفيق صِدْقِى (فى المجلَّد الحادِى عشر من المنار ص٣٦٧) ومن لَفَّ لَفَّهُ ، من أَصحابِ الصِّحافَة ، فبالنظرِ إلى أَنَّ هؤلاءِ ليس عندَهم من العلوم الضرورية ، لمن يُريدُ أن يَتكلَّمَ فى هذا الموضوع ، مَا يسُوِّغُ لهم الكلام فيه ، ضَرَبنا عن ذِكرِهم صَفْحاً ، على أَنَّ منازلهم فى العلم والورع غيرُ مجهولة عند الشعب الكريم .

وكَفَى فى معرفة الدكتور مقالاتُهُ الصريحةُ فى نفى الاحتجاج بالسنةِ مطلقاً ، وقَصْر الاحتجاج على القرآنِ ، ومن جملةِ ما قاله فى (١١ — ٣٧٠) : « واعلم أَنَّ المسلمَ لا يَجِبُ عليه الإيمانُ بأنه سيجىءُ

يوم القيامة (هكذا) والظاهِرُ أَنَّ هذه عقيدةٌ سَرَتْ من النَّصارَى إلى المسلمين ، ولم يأتِ بها القرآن ، والأَحاديثُ لا يُؤْخَذُ بها فى العقائدِ إلا إذا تواتَرَتْ ، وليس فى هذه المسأَلة حديثٌ متواتر » .

فيُعلَمُ من ذلك أَنه قُدوةُ كاتبِ المقالِ ،كما أَنه قُدوةُ الحُدَثاءِ الذين تحدثوا فى المسأَلة على خلافِ ما عليه الجماعة ، ولكاتبِ المقالِ قُدْوةٌ آخَرُ فى الباب ، وهو ابنُ هُوْدٍ الدمشقىُّ ، وكان أَصحابُهُ يعتقدون فيه أَنه المسيحُ بنُ مريم ، ويقولون : إنَّ أُمَّهُ كان اسمُها مَرْيَمَ .. ويعتقدون أَنَّ قولَ النبي صلى الله عليه وسلم (يَنزِلُ فيكم ابنُ مريم) ، هو هذا ، وأَنَّ رُوحانيَّةَ عيسى تنزِلُ عليه .

وابنُ تيمية بَيَّنَ لهم فسادَ دعواهم بالأَحاديثِ الصحيحةِ الواردةِ فى نزول عيسى ، وأَنَّ ذلك الوصفَ لا ينطبق على هذا ، وكان منهم من يُفسِّرُ طلوعَ الشمسِ من مَغْرِبِها : بطلوعِ كلامهم ، وبطلوعِ النَّفْسِ من البَدَن ، ونزُولَ عيسى بنِ مريم من السماءِ : بنزولِ رُوحانِيَّتِهِ أَو جُزئيتِهِ على هذا الشخص .

فإذا وصَل التقوُّلُ والتحريفُ إلى هذا الحد ، نَشكُرُ اللهَ على سلامةِ الدين والعقل ، ونَسكُت ، نسأَلُ اللهَ الصون .

وبهذا يُعلَمُ من هو قُدْوَةُ صاحبِ «المنار» فى قولِهِ المنقول فى مقالِ

الكاتب « وليس فيه نَصٌّ صريحٌ بأَنه يَنزِلُ من السماء ، وإنما هذه عقيدةُ أَكثرِ النصارى ، وقد حاولوا فى كلِّ زمانٍ من ظهورِ الإسلام بَثَّها فى المسلمين » . انظر إلى هذا الرأيِ التالفِ وهذه الجُرأةِ البالغةِ من صاحب « المنار » ! !

والقولُ بسَعْيِ النصارى فى بَثِّ تلك العقيدةِ فى المسلمين من ظهورِ الإسلام إذا قُورِنَ بصحةِ نزولِهِ عليه السلام عَنْ الرسول صلى الله عليه وسلم ، على لِسانِ ثلاثين من أَصحابه رَضِيَ الله عنهم ، بأَسانيدَ فى الصحاح والسنن والمسانيدِ والجوامع والمصنفاتِ وغيرِها : عُلِمَ مبلَغُ إيغالِ قائلِهِ فى الباطل ، أَينطِقُ المُصْطَفَى صلواتُ الله وسلامُهُ بما بَثَّهُ النصارى ويَرُوجُ عليه؟ أَم الصحابةُ يَرُوجُ عليهم هذا الدَّس؟ أَم حُفَّاظُ الأُمَّةِ وأَئمتُها يَرُوجُ عليهم هذا البَثُّ وهذا الدَّسُّ فيروونها فى كتبهم خالِفاً عن سالفٍ بطريق التواتر ، ولا يُتصَوَّرُ ما هو أَبلَغُ من هذا المُروق ، وها هِيَ حُجَّةُ كاتبِ المقال ! !

ومن يَرى مِثلَ هذا الرأى فى أَصحابِ المصطفى صلى الله عليه وسلم ورَضِيَ عنهم ، ورُواةِ السُّنَنِ عنهم طبقةً فطبقة ، وفى كُتُبِ الحديثِ من صِحاحٍ وسُنَنٍ ومسانيدَ وجوامعَ ومصنَّفاتٍ وكتبِ التفسيربالروايةِ والدرايةِ وسائرِ الكتب : فقد كَشَفَ النِّقابَ عن وجهه ، فلم يَدَعْ حاجةً إلى المُناقَشَةِ معه ، وليس شيخُ الكاتب بالأَمسِ بحُجَّة كشيخِهِ

اليوم . (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلَ على شَاكِلَتِهِ فربُّكُمْ أَعْلَمُ بمَنْ هو أَهْدَى سَبِيلاً) .

وفى هذا القَدْر كفايةٌ إن شاءَ الله تعالى فى تبيينِ الحقِّ فى المسأَلة ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلِهِ وصحبِهِ وسلم تسليما كثيراً ، وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ ٱلْحمدُ للهِ رَبِّ العالمين . وكان خِتامُ تحريره فى يوم الاثنين ١٨ جُمادَى الآخِرة سنة ١٣٦٢ هـ.

فهرس الكتاب

فى ترجيحه للرأى الأَول غيرُ مسلَّم له ... ٣– أَن من ينظر فيما تمسَّك به أَصحابُ المذهب الثانى لا يسَعه إلا مخالفةُ ابن جرير وأَن يقولَ عن المذهب الثانى : هذا المذهب أَظهر ٤١–٤٢

جوابه عن الاستدلال بالآية الثانية (وأَنه لعلم للساعة) ، وتقريره أَن الضمير لعيسى عليه السلام ، ولكن هل عَلَميَّةُ الساعة به : بنزوله أَو حدوثهِ من غير أَب ، أَو إحيائه الموتى ، وهذا – على حد زعمه – ينفى أَن تكون الآية نصاً قاطعاً فى نزوله ، وترجيحُهُ أَن حدوثه من غير أَب هو علَمٌ للساعة ... ٤٢–٤٦

نظرته فيما ساقوا من الأحاديث ، ودعواه أَنها لا تخرج عن كونها أَحاديث آحاد ، وأَحاديث الآحاد لا تفيد يقيناً يُثبِتُ عقيدة يُكفَّر منكرها ٤٦

زعمُهُ الفاسد أَن الذين قالوا بتواتر أَحاديث نزوله موَّهوا ولبَّسوا لأَغراضهم الدُّنْيَا : الحقيرة الرخيصة ، وفِى معظم أَحاديث نزوله ضعف واضطراب ونكارة ٤٦–٤٧

زعمه أَن شارح «المقاصد» قرَّر (أَن جميع أَحاديث أَشراط الساعة آحادية) وأَن شارح المقاصد لا يقرر وجوب حمل أَحاديث نزوله على ظاهرها ، فلِمَنْ أَدَّاه نظرُهُ إلى تأْويلها فله ذلك ... ٤٧–٤٨

آيات فى الرفع والنزول

الإجماع وثبوت العقيدة

ختام الكتاب

ايداع رقم ٨٧/٨١٦٨

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
جمهورية مصر العربية تليفون : ٩٠٥٢٩٦

